سلطة دبي
للخدمات المالية

التقرير السنوي | 2017

لمحة عن عام 2017 01
كلمة رئيس مجلس الإدارة 03
كلمة الرئيس التنفيذي 07

القسم 01
من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 29
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 34

القسم 02
عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41
أهم مبادرات سطلة دبي للخدمات المالية 43
مبادرات الإدارات لعام 2017 47
تطلعاتنا 59

القسم 03
الملاحق

الملاحق 64

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي القانون رقم 1 لسنة 2004 لمركز دبي المالي العالمي، من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) تقديم تقرير خطّي إلى سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي، حول ممارسات صلاحياتها، وأداء مهامها، وأنشطتها المالية. وتوجب تلك المادة إعداد التقرير بأسرع وقت ممكن ومقبول في كل سنة مالية، حيث يكون التقرير مرتبطاً بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الرابع عشر لسلطة دبي للخدمات المالية حسب السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

لمزيد من المعلومات عن سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dfsa.ae.

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو الشيخ
مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي

رئيس مركز دبي المالي العالمي

لمحة عن عام 2017

فيما يلي ملخص يستعرض إحصائيات بعض الأنشطة خلال العام 2017:

الرقابة

– 68 هو عدد الشركات المرخصة في عام 2017
– 471 هو إجمالي عدد الشركات المرخصة، ومنها 3 وكالات تصنيف ائتماني
– 719 هو عدد الأفراد المرخصين في عام 2017
– 2202 هو إجمالي عدد الأفراد المرخصين
– 12 هو عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2017
– 122 هو إجمالي عدد الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة
– 16 هو إجمالي عدد مدققي الحسابات المسجلين
– 177 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على الشركات المرخصة في عام 2017
– 11 هو عدد عمليات تقييم المخاطر التي تم إجراؤها على مدققي الحسابات المسجلين في عام 2017
– 52 هوعدد التراخيص التي تم اعتماد تعديلات عليها في العام 2017
– 107 هو عدد الطلبات المستلمة في عام 2017 (89 للشركات المرخصة و17 للأعمال والمهن غير المالية المحددة)
– 68 هو متوسط عدد الأيام الذي استغرقه اتخاذ القرار حول الطلبات المقدمة في العام 2017 (الشركات المرخصة فقط)

السياسات والاستراتيجيات

– 8 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها وطرحت فيها تعديلات على إطار عمل السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية
– 2 هو عدد الجلسات التوعوية التي تم إجراؤها للشركاء الاستراتيجيين لشرح التعديلات المطروحة من قبل السلطة
– 8 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وعلقت عليها السلطة
– 16 هو عدد الاستبيانات التي تم نشرها من قبل واضعي المعايير الدولية وردت عليها السلطة

الشؤون القانونية والمستشار العام

– 4 هو عدد التعديلات التي أدخلها المجلس على كتيب القواعد في العام 2017
– 3 هو عدد التعديلات التي أدخلها الرئيس التنفيذي على دليل المراجع
– 14 هو عدد آليات وضع القواعد التي وضعها المجلس في العام 2017
– 43 هو عدد الإعفاءات والتعديلات الممنوحة في العام 2017

التنفيذ

– 138 هو عدد الشكاوى المقدمة في عام 2017
– 128 هو عدد الشكاوى التي تم حلها في عام 2017
– 6 هو عدد إجراءات الإنفاذ المتخذة في عام 2017
– 5 هو عدد التحقيقات المستمرة من السنوات السابقة حتى عام 2017
– 4 هو عدد التحقيقات التي بدأت في عام 2017
– 2 هو عدد التحقيقات التي أجريت في عام 2017
– 7 هو عدد التحقيقات التي ما زالت مستمرة حتى عام 2018

الأسواق

– 6 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت مراجعتها في عام 2017
– 6 هو عدد الطلبات المقدمة لأعضاء معترف بهم تمت الموافقة عليها في عام 2017
– 2 هو عدد الطلبات المقدمة من هيئات معترف بها تمت الموافقة عليها في عام 2017
– 62 هو إجمالي عدد الأعضاء المعترف بهم
– 20 هو عدد المُصدِرين الذين تم إدراجهم في القائمة الرسمية للأوراق المالية في عام 2017

العلاقات الدولية

– 2 هو عدد مذكرات التفاهم الثنائية و مذكرة تفاهم متعددة الأطراف المبرمة في عام 2017
– 5 هو عدد اتفاقات التكنولوجية المالية المبرمة في عام 2017
– 101 مذكرة تفاهم ثنائية و 5 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف كما في 31 ديسمبر 2017

– 113هو عدد الطلبات التنظيمية التي تقدمت بها سلطة دبي للخدمات المالية إلى الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2017
– 73 هو عدد الطلبات التنظيمية التي استلمتها سلطة دبي للخدمات المالية من الجهات التنظيمية الزميلة في عام 2017
– 17هو عدد الوفود المحلية والدولية التي استقبلتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017

الموارد البشرية

– 146 هو عدد الموظفين حسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (بالإضافة موظفين اثنين في شواغر مؤقتة ومتدرب واحد)
– 92 هو عدد الموظفين النظاميين، 30% منهم مواطنون إماراتيون
– 7 هو متوسط عدد أيام التدريب أثناء العمل لكل موظف في عام 2017
– 34 هو عدد الموظفين الذين أكملوا دورة تنمية المهارات القيادية في عام 2017
– 32 هو عدد الموظفين الإماراتيين الذين استكملوا برنامج «قادة الغد التنظيميون» منذ انطلاقته في عام 2006

العمليات

– 6 هو عد النشرات التي تم إصدارها في عام 2017
– 8 هو عدد الأوراق الاستشارية التي تم إصدارها في عام 2017
– 13هو عدد البلاغات التنبيهية والتحذيرية للمستهلكين الصادرة في عام 2017
– 6 هو عدد عمليات التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2017, 3 منها قامت بها أطراف خارجية و3 قام بها قسم المشاريع والتخطيط لدى السلطة

كلمـــة رئيـــس مجلـــس الإدارة

صـائب أيغنـر
رئيس مجلس الإدارة

شهد عام 2017 مواصلة سلطة دبي للخدمات المالية سلسلة إنجازاتها القوية إلى جانب استمرار مركز دبي المالي العالمي في تحقيق النمو.

الرؤية الاستراتيجية لإمارة دبي

لا نزال نشهد الآثار الإيجابية للمبادرات الاستراتيجية التي دشنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي، رعاه الله، في إطار الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تهدف لأن تكون الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث الفعالية الاقتصادية وجودة الحياة، وذلك بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في 2021. وأشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً والسابع عشر عالمياً في أحدث إصدار لتقرير التنافسية العالمية 2017–2018 بتصنيف التنافسية العالمية. وتحافظ الإمارات للعام الخامس على التوالي على مكانتها ضمن أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم.

وشهد عام 2017 أيضاً تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تهدف إلى إيجاد بيئة تشجّع على الابتكار على صعيدي الحكومة وقطاع الأعمال. ومرة أخرى صنّف المنتدى الاقتصادي العالمي دولة الإمارات ضمن أهم الاقتصادات العالمية المبنية على الابتكار للسنة الحادية عشرة على التوالي. وتستكشف خطة دبي 2021، من خلال مبادرات مثل دبي الذكية ومؤسسة دبي للمستقبل، وتقيّم أحدث الابتكارات التكنولوجية التي تخلق فرصاً لإحداث تأثير آمن وفعّال ومفيد على الحياة والعمل في المدينة. وتشمل الأمثلة على المبادرات الناجحة استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية «البلوك تشين» التي تتولى تنفيذها دائرة الأراضي والأملاك في دبي فضلاً عن مشروع بلوك تشين مماثل أطلقته هيئة كهرباء ومياه دبي. كما كشفت مسرعات اقتصادية دبي النقاب عن خططها لإطلاق العملة الرقمية المشفرة «إم كاش» الخاصة بالمدينة والقائمة على تقنية البلوك تشين.

الابتكار في مركز دبي المالي العالمي

أعلن مركز دبي المالي العالمي تحت قيادة رئيسه، صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم، عن عدد من المبادرات الرئيسية، ومن بينها برنامج «مسرّع فينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي» بالتعاون مع مجموعة أكسنتشر الاستشارية لإدارته وتشغيله. ويقدّم برنامج مسرّع التكنولوجيا المالية الأول من نوعه للشركات الناشئة والشركات القائمة الأكثر خبرة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الفرصة لتطوير ابتكاراتها واختبارها وإدخال تعديلات عليها بالتعاون مع مؤسسات مالية عالمية وإقليمية. وتدعم سلطة دبي للخدمات المالية هذا البرنامج على نحو فعال وتعقد اجتماعات مع الجهات التي قد ترغب في التقدم بطلب للحصول على رخصة الخدمات المالية في نهاية برنامج المسرع. وفي المنتدى المالي العالمي، أعلن سعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي، عن إطلاق صندوق جديد بقيمة 100 مليون دولار أمريكي للمساعدة في تأسيس ودعم نمو شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والشركات التي تمرّ بمراحل نموها الأولى وتتطلع للوصول إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، مع الاستفادة من البيئة الداعمة للتكنولوجيا المالية التي يوفرها مركز دبي المالي العالمي.

وفي عام 2017، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية الابتكار كموضوع استراتيجي رائد. ويتمثل منهجنا في تطبيق اللوائح في الأماكن التي تُقدم بها الخدمات المالية والإقرار بضرورة تحقيق اللوائح لتوازن معقول بين حماية المستهلكين والسماح بتجربة الأفكار الجديدة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية في مايو 2017 رخصة اختبار الابتكار، وهي رخصة مقيدة للخدمات المالية ذات نطاق محدد بعناية. وتمكّن الرخصة شركات التكنولوجيا المالية المؤهلة بتطوير مفاهيم مبتكرة واختبارها من داخل مركز دبي المالي العالمي دون أن تخضع لجميع المتطلبات التنظيمية التي تنطبق عادةً على مقدمي الخدمات المالية. وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية مع الشركات على فهم نماذج أعمالها ووضع ضوابط مناسبة للمنتجات والخدمات ذات الصلة.

ويسرنا أن نكون من الهيئات الرائدة في المنطقة التي تضفي الصبغة الرسمية على نظام مصمم خصيصاً لمنصات التمويل الجماعي القائم على القروض والاستثمار، والتي تتزايد أهميتها كمصدر تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من المساهمين الحاسمين في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمثل حوالي 84٪ من الشركات في الإمارات العربية المتحدة وتساهم بنحو 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونأمل من خلال إنشاء مجموعة واضحة من القواعد لمنصات التمويل الجماعي تشجيع التنمية المستدامة لهذه الشركات وبالتالي المشاركة في استراتيجية الحكومة الإماراتية لتعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

نمو مركز دبي المالي العالمي

لا يزال مركز دبي المالي العالمي بصفته مركزاً مالياً مكتمل الأركان مساهماً قوياً في استراتيجية التنوع الاقتصادي لدبي التي تشكل جزءاً من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. ويواصل حجم ونطاق الخدمات المالية المقدمة في المركز ومنه في التوسع تحت قيادة رئيس مركز دبي المالي العالمي، صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم. ويوجد حالياً ما يقرب من 611 شركة تخضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية، منها 471 شركة تقدم خدمات مالية مباشرة، تنحدر من جميع أنحاء العالم، فيما تقدم الشركات المتبقية خدمات مساعدة، والتي تشمل بعض الشركات الرائدة في العالم في الشؤون القانونية والمحاسبية. وتحتل دبي الآن مكانة ضمن أفضل عشرة مراكز مالية في العالم وفق تصنيف مجلة «ذا بانكر».

الفلسفة التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية

يدخل نهج سلطة دبي للخدمات المالية القائم على المخاطر المتبع في التنظيم وتخصيص الموارد في أدق تفاصيل عملية التنظيم. وهذا يساعدنا في مواصلة جهودنا لضمان الانضباط المالي الصارم. ونحن ندرك الكم الكبير للقواعد واللوائح الجديدة التي تم إطلاقها في الأسواق المالية الأخرى في رد جزئي على الأزمة المالية العالمية قبل عشر سنوات. كما نبذل جهوداً حثيثة مع الوضع في الاعتبار ضرورة تخصيص احتياطيات نقدية كبيرة وسياسات إشراف أكثر صرامةً للحد من تعقيد القواعد التي نضعها والحفاظ على وضوحها مع ضمان إنفاذها على نحو يكسوه الصرامة والنزاهة. ولا نزال ملتزمين التزاماً صارماً بالحفاظ على تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل مركز دبي المالي العالمي. وجديرٌ بالذكر أن استقلاليتنا في صنع القرارات التنظيمية تحمل أهمية قصوى والتي نعكف على الحفاظ عليها بشكل صارم. كما نرى أن نهجنا الراسخ والسلس المتبع في التنظيم من العوامل المهمة التي تساهم في نجاح مركز دبي المالي العالمي.

تسهيل مبادرة الاقتصاد الإسلامي في دبي

تماشياً مع مبادرة الاقتصاد الإسلامي التي أطلقها سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أولت سلطة دبي للخدمات المالية أهمية كبيرة لوضع إطار تنظيمي فعال وداعم لجميع أنواع أنشطة التمويل الإسلامي، بما في ذلك إدراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي. وتواصل سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها في أنشطة وورش عمل مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم بدور رائد في هذه المبادرة. كما استضافت سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون مع مجلس معايير التمويل الإسلامي ندوة حول مبادرات توليد السيولة في التمويل الإسلامي. ويواصل مركز دبي المالي العالمي بناء مكانته بصفته أحد المراكز الرائدة لإدراج الصكوك على مستوى العالم. وتبلغ حالياً القيمة الإجمالية لهذه الإدراجات في بورصة ناسداك دبي حوالي 49 مليار دولار أمريكي.

المساعدة في بناء سبل تعاون فيما بين بلدان الجنوب

يُثبت تحول مركز الجاذبية الاقتصادي العالمي نحو آسيا نفسه بقوة في الشرق الأوسط. ويسعى مركز دبي المالي العالمي بصفة خاصة إلى تسهيل التفاعل بين المصارف الآسيوية والشرق أوسطية من أجل تعزيز التجارة الإقليمية وتمويل المشاريع ومشاركة مدراء الأصول في جميع أنحاء المنطقة. وجديرٌ بالذكر أن البنوك الصينية واليابانية والهندية تحتل المراكز العليا في مركز دبي المالي العالمي من حيث الأصول. كما أن هناك توسع سريع في الدور الذي تقوم به المصارف وغيرها من الشركات بمركز دبي المالي العالمي في تسهيل التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا.

المشاركة على الصعيد الدولي

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية سياستها المتمثلة في العمل بنشاط مع نظرائها في المراكز المالية الأخرى ومع الإدارات العليا للشركات الدولية المرخصة للعمل في مركز دبي المالي العالمي. ولقد عقد المجلس وأعضاء السلطة التنفيذية العليا في أبريل اجتماعاً مع لجنة تنظيم العمل المصرفي في الصين وكذلك رؤساء مجلس إدارة أكبر أربعة بنوك صينية ورؤسائها، وجميعها ممثلة في مركز دبي المالي العالمي. ونحن نحافظ على صلات وثيقة مماثلة مع بنك الاحتياطي الهندي والبنوك الهندية التسعة بمركز دبي المالي العالمي. كما اجتمعنا في شهر سبتمبر مع رئيسي مجلس إدارة مجموعة إتش إس بي سي السابق والحالي في لندن.

كما نواصل أيضاً حفاظنا على قناة تواصل فعالة مع السلطات في أوروبا بما في ذلك هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث اجتمعنا خلال العام مع رؤساء مختلف الهيئات التنظيمية والإدارات الحكومية.

لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية ملتزمة بالمشاركة بفعالية في أعمال المنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد شهدنا هذا العام تخصيص سلطة دبي للخدمات المالية لموارد هائلة من أجل التجهيز للدورة الرابعة القادمة للتقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة المقرر عقدها في منتصف عام 2019.

التعاون مع الجهات التنظيمية الاتحادية بالإمارات العربية المتحدة

لا تزال العلاقات التنظيمية الأساسية لسلطة دبي للخدمات المالية قائمة مع نظرائنا الاتحاديين – مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين. وما زلنا نعمل معاً من خلال عقد اجتماعات وحوارات منتظمة على مستوى الإدارة العليا والمستوى التنفيذي. وتعد التحقيقات ومبادرات التدريب المشتركة من السمات السائدة لهذا التفاعل وكلها موجهة نحو تحقيق الهدف الوطني المشترك المتمثل في ضمان أن تولي دولة الإمارات العربية المتحدة لتنظيم الخدمات المالية أهمية قصوى.

تطوير المهارات الإماراتية

لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية ملتزمة بتطوير القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في نظرة منها نحو بناء مستقبل أفضل؛ حيث قدمنا في عام 2017 برنامج «تقدُّم» لتطوير المواطنين الإماراتيين ذوي الخبرة بشكل أكبر، والذين قد وُضِعَت لهم خطط تنمية شخصية فردية. ولقد وضع برنامج «تقدُّم» أحد المواطنين الإماراتيين في أحد البنوك الكبيرة في الإمارات لتطوير خبرته في التمويل التجاري. وتُخطط سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2018 للاستفادة من الانتدابات الدولية لزيادة تطوير خبرات «اختبار التحمل». كما أن لدى سلطة دبي للخدمات المالية ستة خريجين من المواطنين الإماراتيين مشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون الريادي، كما أن لديها خطط لضم مزيد من الخريجين في عام 2018.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

عيَّن سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم في سبتمبر عضوين جديدين في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، وهما السيدة/ جولي ديكسون والسيدة/ تيو سوي ليان؛ حيث تعدان معاً إضافة جديدة من حيث الخبرة التنظيمية الواسعة والمعرفة العميقة بالبنوك وأسواق رأس المال وقطاعات التأمين وتشكلان حلقة وصل بأمريكا الشمالية وقارة أوروبا وجنوب شرق آسيا.

لقد كانت تعمل السيدة/ جولي مؤخراً في البنك المركزي الأوروبي، حيث كانت تشرف على عملية الرقابة على الخدمات المصرفية وعضو في هيئة الإشراف على آلية الإشراف الموحدة. وقبل انضمامها للبنك المركزي الأوروبي، كانت رئيسة مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا.

انضمت السيدة/ تيو للعمل بمجلس الإدارة بعد أن قضت 27 عاماً في العمل لدى هيئة النقد في سنغافورة؛ حيث كان آخر منصب تقلدته هو نائب العضو المنتدب المسؤول عن تنظيم جميع المؤسسات في القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق رأس المال والإشراف عليها، فضلاً عن دورها المتمثل في مراقبة المخاطر النظامية والرقابة التحوطية الكلية.

وكالمعتاد، يجب ألا أنسى كذلك تقديم كل شكر وتقدير للزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل ومشورتهم السليمة وتضافر خبراتهم. فهم يساهمون إسهاماً كبيراً في العمل التشغيلي لسلطة دبي للخدمات المالية، سواءً على المستوى الفردي أو من خلال لجان المجلس المختلفة، فضلاً عن إشرافهم على التوجه الاستراتيجي للسلطة واتخاذ القرارات السياسية الرئيسية المتعلقة بها.

ويحضرني كذلك أن أتوجه بالشكر للفريق التنفيذي بسلطة دبي للخدمات المالية ولفريق العمل بها على استعدادهم وتحملهم الفعال لعبء العمل الثقيل على مدار العام واستمرار تفانيهم في الحفاظ على مكانة سلطة دبي للخدمات المالية كإحدى الجهات التنظيمية الجديرة بالاحترام على المستوى الدولي.

وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني وتقديري للدعم المتواصل الذي تلقته سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي على مدار العام من صاحب السمو حاكم دبي ومن صاحب السمو رئيس مركز دبي المالي العالمي وسعادة محافظ مركز دبي المالي العالمي وكذلك من أعضاء القيادة العليا لدولة الإمارات العربية المتحدة ودبي؛ فهذا الدعم هو الأساس الذي يقوم عليه نجاحنا.

نتطلع بثقة نحو عام 2018 ونتوقع أن يكون ذلك عاماً آخر مليء بالتحديات والنجاحات على حد سواء.

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

كلمـــة الرئيـــس التنفيذي

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

في عام 2017، لا تزال العديد من التطورات التي شهدها عام 2016 تعمل على دفع أنشطة سلطة دبي للخدمات المالية.

لاحظنا استمرار نمو عدد الخاضعين للتنظيم وذلك حسب عدد الجهات وحسب الخدمات المقدّمة من مركز دبي المالي العالمي. يتبع سلطة دبي للخدمات المالية 600 هيئة ضمن إطارها الخاضع للتنظيم حيث تتألف من 471 شركة مرخصّة و16 مدقق حسابات مسجّل و122 من الأعمال والمهن غير المالية المحددة وذلك كما في 31 ديسمبر 2017.

لقد ارتفع إجمالي ميزانية الشركات التي تخضع لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية بشكل كبير على مدى السنوات الأخيرة، الأمر الذي يشير إلى ثقل العمليات التي تتم هنا. وقد برز مركز دبي المالي العالمي الآن كمركز لإعادة التأمين في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يتمتع بخبرة متزايدة وعروض منتجات أكبر وزيادة في القدرة على الاكتتاب.

تجدر الإشارة إلى أننا شهدنا نمواً ملحوظاً في إدارة الأصول حيث زادت عمليات الصناديق في مركز دبي المالي العالمي مع قيام سلطة دبي للخدمات المالية بتجهيز ما مجموعه 21 طلب تمويل في عام 2017. ونتوقع استمرار هذا المسار على هذا النحو. وفقاً لتقرير إدارة الثروات والأصول لعام 2017 الصادر عن مركز دبي المالي العالمي بالشراكة مع تومسون رويترز في سبتمبر الماضي، من المتوقع أن يصل إجمالي الأصول المدارة من قبل مدراء الصناديق في المراكز المالية الرئيسية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا إلى 678,9 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020، مسجّلة ارتفاعاً من 436,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016. وبإلقاء نظرة بصورة محددة على مديري الصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي، يتوقع التقرير أن يزيد مدراء الصناديق أصولهم المدارة بأكثر من الضعف لتصل إلى 110,9 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

شهد نظام صندوق المستثمرين المؤهلين، على مدى الاثنى عشر شهراً الماضية، أعلى مستوى من العمليات مع خمسة صناديق، يأتي بعد ذلك أربعة صناديق معفاة وصندوقين عامين، بما في ذلك صندوق استثمار عقاري مدرج في ناسداك دبي. ويعد القطاع العقاري أكبر فئة من فئات الأصول لمدراء الصناديق. هذا ونعمل حاليًا مع أصحاب المصلحة لتعزيز نظام الصناديق في المركز.

رغم أننا لا نزال نشهد زيادة الوعي بأنشطة الخدمات المالية التقليدية في المركز، إلا أننا نشهد أيضاً زيادة الرغبة في المشاركة من جانب مشغلي التكنولوجيا المالية (فينتيك). سترى في هذا التقرير الأعمال التي استثمرت فيها سلطة دبي للخدمات المالية من خلال بناء إطار للتعاطي مع الاحتياجات الخاصة لهذا المجال مع حماية المستهلكين والمستثمرين. فعلى سبيل المثال، شهد شهر مايو إطلاق رخصة اختبار الابتكار، وهي رخصة ذات فئة خاصة للخدمات المالية تُمكّن شركات التكنولوجيا المالية من تطوير المفاهيم المبتكرة واختبارها في مركز دبي المالي العالمي. كما شهد شهر أغسطس إطلاق إطار مخصّص لمنصات التمويل الجماعي للاستثمار والإقراض والذي يعدّ الأول من نوعه في دول مجلس التعاون الخليجي.

يتوافق نهج سلطة دبي للخدمات المالية في هذا المجال مع النهج القائم على المخاطر المتبع في التنظيم. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجيتنا تتفق إلى حد كبير مع تعريف حكومة دبي لمركز دبي المالي العالمي باعتباره مركز التكنولوجيا المالية. ونعمل بشكل وثيق مع سلطة مركز دبي المالي العالمي ومع الدوائر والهيئات الحكومية الأخرى من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية.

كما تتخذ سلطة دبي للخدمات المالية خطوات استباقية لتبسيط الطريقة التي يمكن من خلالها إشراك أصحاب المصلحة وطريقة تحليل أسواقنا من خلال استغلال

التكنولوجيا وجمع البيانات والتحليل. إلا أن التطورات في التكنولوجيا المالية تسير بوتيرة سريعة، لذا يجب علينا أن نكون على اطلاع دائم بالفرص المقدمة مع الحذر من المخاطر التي تشكلها والتخطيط للمستقبل.

أصدرنا في شهر يناير من عام 2017 خطة أعمالنا 2018/2017 التي تحدد استراتيجيتنا للعامين القادمين، وحددنا في تلك الخطة نفس المواضيع الاستراتيجية الثلاثة التي تم تحديدها في خطة أعمال 2016/2015 وهي الإنجاز والاستدامة والمشاركة، ونستمر في العمل وفق هذه المواضيع على مدار العامين 2017 و 2018. كما أضفنا موضوعاً رابعاً وهو الابتكار نظراً للتطورات المذكورة أعلاه ولتركيزنا على استغلال وسائل تكنولوجية أحدث كموضوع استراتيجي جديد.

يتعلق الإنجاز بتنفيذ مهامنا الرئيسية باحتراف وفعالية. ولتحقيق ذلك فإننا نتبع نهجاً تنظيمياً عالي الجودة حيث يزداد حجم الأنشطة المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. كما نواصل عملية توظيف التكنولوجيا للتعامل مع مجتمعنا المنظم بقدر أكبر من السهولة وإدخال أوجه كفاءة أكبر في عملياتنا الخاصة. كما سنعمل مع شركائنا في مركز دبي المالي العالمي لتقديم خدمات تتعدى مراكز الخدمات المتكاملة للمتقدمين الجدد.

تشير الاستدامة إلى الطريقة التي نطور بها نهجنا البيئي والتنظيمي بشكل إيجابي على المدى الطويل من خلال تعزيز الثبات والمرونة التنظيمية. ويأتي ذلك من خلال إعداد عمليات تنظيمية وغير تنظيمية تتسم بالوضوح والكفاءة والقابلية للتطوير. وتعد جهودنا الرامية إلى السير وفق استراتيجية حكومة دبي 2021 ومبادرة الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بالخدمات المالية جزءاً من هذه الاستدامة.

يعد بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة عنصراً رئيسياً آخر، فقد أسفر برنامج قادة الغد التنظيميون عن تخريج 33 مديراً للسلطة، ويتم تطوير المزيد من القدرات التنظيمية العليا من خلال عدد من المبادرات الجديدة التي تشمل إطلاق برنامج تطوير الإدارة «تقدُّم».

ترتبط المشاركة بالكيفية التي نتعامل بها مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين والمنظمين الدوليين والإقليميين والجهات الأكبر في المجال، بما في ذلك الجهات والمؤسسات العالمية التي تضع المعايير. فقد قمنا منذ بداية العام بإبرام اتفاقيات تعاون رسمية مع هيئات في أوروبا وهونغ كونغ وماليزيا ولبنان والكويت. ونظراً للتطور الذي شهده مركز دبي المالي العالمي، أصبحت هناك حاجة ملحة لتعزيز العلاقات في المنطقة المحيطة والإقليمية. لذا، فإننا نواصل تعزيز علاقات قوية مع المنظمين «الداخليين» الرئيسيين في أكبر الشركات لدينا. كما شرُفنا في شهر ديسمبر باستضافة السيد/ ألدرمان تشارلز بومان، عمدة الحي المالي بمدينة لندن، في فعالية تمت استضافتها بالشراكة مع معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، بالإضافة إلى مشاركاتنا الفعالة مع السلطات المحلية والإقليمية.

تواصل سلطة دبي للخدمات المالية تنفيذ أعمالها مع الجهات العالمية الرئيسية التي تضع المعايير. ولا تزال الجهود مستمرة لتقديم مساهمات تقنية قوية على الصعيد العالمي في مجال التمويل والمصارف والأوراق المالية والتأمين الإسلامي.

جميع الإجراءات السابقة تمثل خطوات نحو الوفاء بالتزامنا في توفير بيئة تنظيمية تدعم تطوير مركز دبي المالي العالمي كمركز رائد للخدمات المالية.

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي

DUBAI FINANCIAL SERVICES AUTHORITY

من نحن

سلطة دبي للخدمات المالية 13
رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا 14
أهداف سلطة دبي للخدمات المالية 15
المبادئ 16
القيم وأخلاقيات العمل 17
نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 18
مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19
سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2017 21
أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 23
لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 29
المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية 34

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المنظمة للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهي منَطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها.

كما تمارس سلطة دبي للخدمات المالية كذلك صلاحيات التنفيذ المفوضة لها بموجب قانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي. وتشمل هذه الصلاحيات التحقيق في شؤون الشركات وشراكات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

رؤيتنا ورسالتنا وأسلوبنا التنظيمي وقيمنا

رؤيتنا

أن نكون جهة منظِمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانوناً بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدالة والشفافية والفعالية في الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
- تعزيز الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع السلوك الذي يسبب أو قد يسبب الضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي أو قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة، تشمل فرض العقوبات؛
- حماية المستخدِمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المتوقعين لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- تعزيز الوعي العام بتنظيم قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

المبادئ

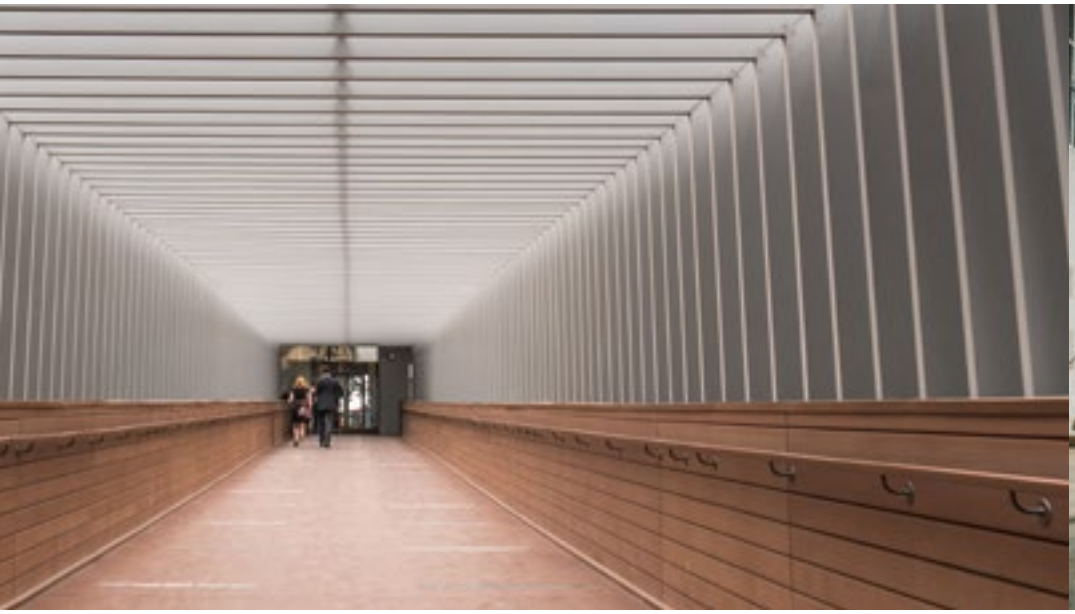

ضمن سعيها الدؤوب لتكوين بيئة تعزز المبادئ الإرشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة وضمن جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها من أجل بناء إطار تنظيمي واضح ومرن، قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم.

وقد نتج عن ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمنظمات العالمية الرائدة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجموعة العمل المالي، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في المنظمات الدولية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية ومكافحة غسل الأموال والالتزام بالقوانين وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكّن سلطة دبي للخدمات المالية وموظفيها من الاطلاع على المعايير الدولية في المنطقة وتطبيقها.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية جوهر مبادئ مركز دبي المالي العالمي التي ترتكز على النزاهة والشفافية والكفاءة، وهي الأسس التي تقوم عليها أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها ومدرجة في قانون القيم وأخلاقيات العمل للعاملين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

يحدد قانون قيم وأخلاقيات العمل معايير أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وتضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والمزايا. وقد صمم القانون ليكون مكمّلاً لأحكام القانون التنظيمي حول تضارب المصالح والسرية.

تنفذ سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً قانوناً مماثلاً لقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء المجلس ولجانه والهيئة القانونية للأسواق المالية (وهو متاح على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية).

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

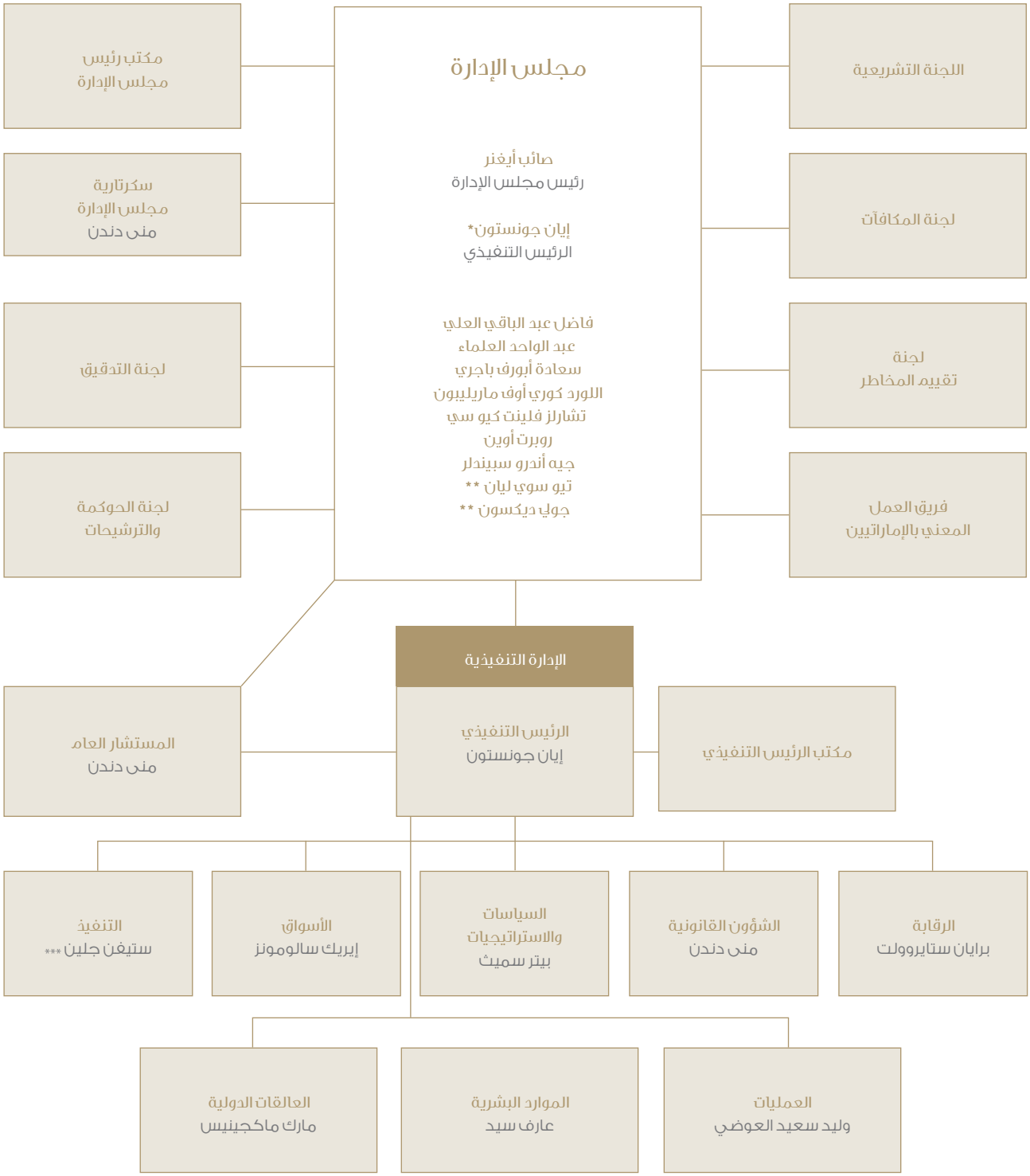

* بحكم منصبه كما في 31 ديسمبر 2017
*** انضما إلى مجلس الإدارة في سبتمبر
** غادر ستيفن غلين سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، من أجل ضمان الشفافية في فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

صلاحيات المجلس ومهامه بموجب القانون التنظيمي هي:

- ممارسة الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية؛
- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقاً لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة
- اتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى؛
- مراجعة أداء الرئيس التنفيذي
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات منظِمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة الأنظمة ووضعها؛
- مراجعة معايير وقواعد العمل وإصدارها؛ و
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية الخارجة عن نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريّاً من إدارة تقييم المخاطر وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛
- توفير آلية مساءلة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية خبراء بارزون في مجال القانون والأعمال والتنظيم وقد عملوا سابقاً في أهم مناطق الاختصاص المالية العالمية.

يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لمدة تبلغ ثلاث سنوات. وقد أبرم جميع أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمات مع سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تبين بالتفصيل شروط التعيين والمهام والمكافآت والنفقات والسرية وتضارب المصالح ومدة التعيين والإنهاء والمكافآت. يعيّن رئيس مركز دبي المالي العالمي كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لمدة تبلغ ثلاث سنوات.

بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، تألف أعضاء مجلس الإدارة من 11 أعضاء وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. ويحظى المجلس بدعم من جانب سكرتير المجلس الذي يتقلد أيضاً منصب المستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة.

حسب القانون التنظيمي، عيّن مجلس الإدارة هيئة قانونية للأسواق المالية وخمس لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، ولجنة الحوكمة والترشيحات، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان أساساً متيناً للحوكمة الجيدة والكفاءة ووضع السياسات.

تتضمن بعض اللجان أعضاءً من غير أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم خبرة خاصة مفيدة في تنفيذ عمل اللجان. أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق.

فيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة الاجتماعات خلال العام (إما شخصياً أو عبر الهاتف) موضحة كنسبة من عدد الاجتماعات التي يتوجب على كل عضو من أعضاء المجلس حضورها.

سجل حضور أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية الاجتماعات في عام 2017

	اللجـــان						
	المجلس	لجنة المكافآت	اللجنة التشريعية	لجنة الحوكمة و الترشيحات	لجنة التدقيق	لجنة تقييم المخاطر	فريق العمل المعني بالإماراتيين
صائب أيغنر	6/6	2/2		1/1		2/3	
إيان جونستون	6/6	2/2	4/4	1/1	5/5	3/3	2/2
عبد الواحد العلماء	6/6		4/4			3/3	2/2
فاضل عبدالباقي العلي	5/6	2/2			5/5		2/2
جيه أندرو سبيندلر	6/6			1/1	5/5	*2/3	2/2
اللورد كوري أوف ماريليبون	6/6	2/2		1/1			2/2
تشارلز فلينت كيو سي	6/6		4/4			3/3	
روبرت أوين	5/6		4/4			3/3	
سعادة أبورف باجري	6/6	2/2		1/1	5/5		
جولي ديكسون	**3/6		***2/4		***2/5		
سوي ليان تيو	**3/6			***1/1		***1/3	***1/2
مايكل بلير كيو سي			4/4				
بيتر كيسي			4/4				

* انسحب جيه أندرو سبيندلر من اللجنة في 2017/10/25
** تم تعيين جولي ديكسون وسوي ليان تيو أعضاء مجلس إدارة ابتداءً من 2017/09/01
*** تم تعيين جولي ديكسون وسوي ليان تيو باللجان ابتداءً من 2017/10/25

أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
(بحسب الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017)

صائب أيغنر

عُيّن صائب أيغنر رئيساً لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس عام 2011. وقد كان عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر عام 2004، كما عمل كنائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام 2007 حتى عام 2011.

عمل السيد أيغنر سابقاً كمدير أول لدى بنك ايه ان زد غرينديليز بيه ال سي، في لندن، حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للخدمات المصرفية الخاصة. ثم استقال من منصبه ليؤسس لونوورلد، وهي مجموعة استثمار خاصة في التسعينات.

السيد أيغنر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال. وقد شغل سابقاً منصب محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر فيها وهو حالياً عضو في لجنة العقارات التابعة لها.

شارك السيد أيغنر في كتاب الإدارة «ساند تو سيليكون» (2003) و«ساند تو سيليكون – جوينج جلوبال» (2009) مع مؤلفين آخرين وهو مؤلف كتاب «آرت أوف ذا ميدل ايست» (2010 و2015).

وقد تقلد عدداً من المناصب في مجالس الإدارة في مجالات الأعمال المصرفية والاستراتيجيات والتعليم والتنظيم والاستثمار.

إيان جونستون

عُيّن إيان جونستون كرئيس تنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو عام 2012. والتحق السيد جونستون بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر نوفمبر عام 2006 كمدير تنفيذي لإدارة السياسات والشؤون القانونية.

حصل السيد جونستون على رخصة العمل في المجال القانوني من أستراليا في بداية الثمانينات، وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى السيد جونستون عدداً من المناصب العليا في القطاع المالي وشغل منصب الرئيس التنفيذي لأحد أكبر شركات الائتمان في أستراليا.

في عام 1999، التحق السيد جونستون للعمل لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وشغل منصب مفوض بالإنابة لفترات عدة. وفي عام 2005، تولى إيان منصب مستشار خاص لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج (الهيئة الرقابية في هونج كونج).

وقد عمل السيد جونستون سابقاً في منصب رئيس المجلس المشترك الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين ولجنة بازل). وفي نوفمبر عام 2013، تم اختياره لمجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وهو عضو في اللجنة الفنية والاستقرار المالي للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي هيئة وضع المعايير العالمية لتنظيم قطاع التأمين، وكذلك كان عضواً في مجلس إدارة معايير التخطيط المالي من 2011 حتى 2016.

سعادة أبورف باجري

سعادة أبورف باجري هو الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديد على المستوى الدولي.

عُيّن سعادة أبورف باجري في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2004 وأصبح نائب رئيس مجلس الإدارة في يونيو 2017.

وهو رئيس مجلس إدارة سابق وعضو مجلس إدارة حالي في المجلس الدولي لصناعات النحاس الذي يمثل مصنعي النحاس عالمياً. ويشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة هونغ كونغ إكستشينجز آند كليرينج المحدودة. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأمين آسيا هاوس.

سعادة أبورف باجري الرئيس الفخري والمستشار السابق ورئيس مجلس جامعة سيتي يونيفيرسيتي في لندن، وهو بروفسور زائر في كلية كاس لإدارة الأعمال. وقد شغل منصب رئيس مجلس إدارة سابق لمنظمة TiE Inc، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

سعادة أبورف باجري هو أحد الخريجين مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من جامعة سيتي في لندن وزمالة فخرية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

اللورد كوري أوف ماريليبون

يتمتع اللورد كوري أوف ماريليبون بخبرة واسعة في الخدمات المالية والإدارة العامة وقطاع التعليم.

يشغل اللورد كوري منصب رئيس مجلس إدارة هيئة التنافس والأسواق منذ سبتمبر عام 2012، وهي هيئة المنافسة في المملكة المتحدة التي حلت محل مكتب التجارة والمنافسة العادلة. ومنذ أكتوبر 2017، عمل رئيساً لمجلس إدارة هيئة المعايير الإعلانية البريطانية.

كان اللورد كوري الرئيس المؤسس للهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة، وهي الهيئة المتكاملة المنظمة لاتصالات الإلكترونية في المملكة المتحدة من عام 2002 إلى 2009، كما تقلد منصب عميد كلية كاس لإدارة الأعمال من عام 2001 حتى 2007. وقد عمل سابقاً كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، وهي الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى. كما تقلد عضوية مجلس إدارة كل من آبي ناشيونال والبريد الملكي وبي دي او المملكة المتحدة ومجموعة آي جي واوركسترا لندن السيمفونية. أجرى لورد كوري بحوثه الأكاديمية في مجال السياسات واللوائح النقدية والاقتصادية الكلية. وهو يحتل مقعداً من مقاعد المستقلين في مجلس اللوردات.

ويترأس اللورد كوري لجنة المكافآت في مجلس إدارة السلطة.

تشارلز فلينت كيو سي

تشارلز فلينت كيو سي هو محامي تجاري ومحكم ووسيط متخصص في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة.

وقد قام بتقديم الاستشارات وتمثيل عدد من الهيئات التنظيمية والشركات في الإجراءات التنظيمية والتحريات، كما شارك في العديد من القضايا التنظيمية الكبرى التي نشأت في لندن خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية.

في عام 2009، تم تعيينه في هيئة صلاحيات التحقيق التي تجري التحقيقات في الشكاوى المقدمة ضد وكالات الاستخبارات في المملكة المتحدة.

وهو عضو في هيئة الرقابة المالية لنوادي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تتولى إدارة قواعد اللعب وفق إطار مالي عادل ينطبق على نوادي كرة القدم الأوروبية. وهو رئيس هيئة مكافحة المنشطات، وهي الهيئة المستقلة التي تفصل في قضايا المنشطات في الألعاب الرياضية في المملكة المتحدة، ورئيس المحكمة المستقلة للاتحاد الدولي للتنس.

عمل السيد تشارلز فلينت كمحامي مبتدئ للعائلة المالكة (القانون العام) بين عام 1991 وعام 1995، ثم رئيساً مشاركاً لبلاكستون تشيمبرز خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2004، وهي إحدى جمعيات المحامين المختصين بالقانون التجاري والقانون العام الرائدة في لندن.

ويترأس السيد تشارليز فلينت اللجنة التشريعية في مجلس إدارة السلطة.

عبد الواحد العلماء

عبد الواحد العلماء هو أحد الشركاء لدى مكتب المحاماة وايت آند كيس بفريق الاندماجات والاستحواذات العالمية.

السيد عبد الواحد هو محكّم معتمد يعمل في دبي ومسجل لدى مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية. وهو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل في بورصة دبي للذهب والسلع منذ أغسطس 2012 وفي مجموعة بريد الإمارات منذ عام 2016.

شغل السيد عبد الواحد العلماء في السابق منصب شريك لدى مكتب التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية في دبي والشريك الإداري لمكتبهم في قطر. ثم التحق بدبي العالمية، حيث شغل في البداية منصب رئيس الشؤون القانونية في المجموعة. وبعد ذلك شغل عدداً من المناصب التجارية الرائدة ضمن المجموعة، منها النائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة دبي للموارد الطبيعية، وهي ذراع استثمار الموارد الطبيعية لشركة دبي العالمية والنائب التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة لدى شركة ريتيل كورب وورلد وهي الذراع التجاري لشركة دبي العالمية. وقبل التحاقه بمكتب وايت آند كيس للمحاماة، عمل السيد عبد الواحد العلماء المستشار الأول لقسم الابتكارات في مبادلة جي إي كابيتال التي يقع مقرها في أبوظبي. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في بنك دبي التجاري (ش.م.ع) خلال الفترة من عام 2012 وحتى 2015.

كان عبد الواحد العلماء الأول على دفعته بعد أن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإمارات بتقدير امتياز. وأكمل دراسته ليحصل على درجة الماجستير في قانون التجارة الدولي من كلية لندن الجامعية.

ويترأس السيد عبد الواحد العلماء فريق العمل المعني بالإماراتيين.

روبرت أوين

يتمتع روبرت أوين بخبرة واسعة كمنظم وخبير في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسيفيكية الآسيوية.

أسس السيد روبرت أوين هيئة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج (HKSFC) وتم تعيينه رئيساً تنفيذيّاً لديها في العام 1989. وقبل ذلك، عمل السيد روبرت أوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لدى بنك لويدز ميرشانت. كما كان في السابق أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل آند كو، وعمل كذلك في مكتب الخزينة والخارجية في المملكة المتحدة.

بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج، تولى السيد أوين منصب نائب رئيس مجلس إدارة نوموورا آسيا هولدينجز ليمتد، وأحد أعضاء مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز لندن، ورئيس مجلس إدارة تيك باسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة آي بي دايوا ليمتد، ورئيس مجلس إدارة ريبتون إنترناشيونال سكولز ليمتد، وعضو مجلس إدارة بورصة سنغافورة المحدودة، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، ويوروبيان كابيتال كو ليمتد وغيرها من شركات وصناديق الاستثمار.

يترأس السيد روبرت أوين لجنة المخاطر في مجلس إدارة السلطة

جيه أندرو سبيندلر

جيه آندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي لدى فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس، وهي شركة خاصة – عامة غير ربحية تتمثل مهمتها في المساعدة في بناء قطاعات مصرفية ومالية جيدة في أسواق الدول النامية.

قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد جيه آندرو سبيندلر في منصب نائب أول للرئيس لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات والتحليلات المصرفية ودراسات أنظمة السداد. وأثناء عمله هناك، ساهم في تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر الذي تتبناه الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. وقد مثّل البنك الاحتياطي الفيدرالي في لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال الفترة من العام 1991 وحتى 1993.

وقبل التحاقه بالعمل لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في العام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب في الإقراض والتخطيط الاستراتيجي لدى بنك كونتيننتال الينوي. وقد كان زميلا في معهد بروكينغز من العام 1980 وحتى العام 1983.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس.

يترأس السيد أندرو سبيندلر لجنة التدقيق في مجلس إدارة السلطة.

جولي ديكسون

تحظى جولي ديكسون بخبرة عمل كبيرة في الإشراف على المؤسسات المالية وتنظيمها. كما أنها كانت عضو في المجلس الإشرافي للبنك المركزي الأوروبي في الفترة بين 2014 و2017، حيث تولت مسؤولية الإشراف على البنوك الأوروبية.

قبل ذلك، أمضت 15 عاماً في مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا، مترأسة المكتب من 2006 حتى 2014. بالإضافة إلى ذلك، أمضت السيدة جولي ديكسون 15 عاماً في وزارة المالية الكندية، عاملة في المجالات المتصلة بسياسات المؤسسات المالية بشكل أساسي. وقد كانت عضوا في مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجالس إدارة مؤسسة ضمان الودائع الكندية ومركز قيادة تورونتو.

السيدة جولي ديكسون عضوة في المجلس الكندي للمساءلة العامة، الذي يتولى الإشراف على شركات التدقيق في كندا. وقد مُنحت وسام كندا لعملها في كندا، وعلى الصعيد العالمي، في مجال تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها.

فاضل عبد الباقي العلي

فاضل عبد الباقي العلي هو رئيس لقطاع تجربة العملاء والخدمات المصرفية الرقمية للمجموعة في بنك أبوظبي الأول.

شغل السيد العلي منصب الرئيس التنفيذي لدبي القابضة، وهي مجموعة استثمارية عالمية بأصول تبلغ قيمتها 35 مليار دولار أمريكي في 21 بلداً ولها مصالح في 14 قطاع اقتصادي. فعندما كان يشغل منصبه كرئيس العمليات، كان مسؤولاً عن الإشراف على استراتيجيات شركة دبي القابضة المالية والقانونية والتشغيلية. كما تولى السيد العلي قيادة عملية إعادة الهيكلة المالية التي أجريت للمجموعات الاستثمارية التابعة لدبي القابضة، وتولى قيادة وضع نموذج العمل الجديد لشركة دبي القابضة بصفتها أحد المستثمرين الاستراتيجيين.

يشغل السيد العلي منصب عضو مجلس الإدارة في مؤسسات رائدة ، بما في ذلك شركة الاتصالات المتكاملة(دو)، وإعمار مصر للتنمية (شركة مساهمة مصرية) ومجموعة أبوظبي كابيتال ومجموعة أبوظبي المالية.

بدأ السيد العلي حياته المهنية في سيتي بنك في عام 2001. عُيّن السيد العلي رئيس قسم التوزيع في الإمارات قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة في عام 2005.

يحمل السيد فاضل العلي شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة من جامعة كاليفورنيا الجنوبية.

تيو سوي ليان

انضمت السيدة تيو سوي للعمل بمجلس الإدارة بعد أن قضت 27 عام في العمل لدى هيئة النقد في سنغافورة .وكان منصب نائب العضو المنتدب المسؤول عن الرقابة المالية هو أخر منصب تنفيذي شغلته السيدة تيو.

إذ تولت بحكم منصبها هذا المسؤولية عن تنظيم جميع المؤسسات في القطاع المصرفي وقطاعات التأمين وأسواق رأس المال والإشراف عليها، فضلاً عن دورها المتمثل في مراقبة المخاطر النظامية والرقابة التحوطية الكلية.

مثّلت السيدة تيو سوي ماس في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية ومختلف اللجان الدائمة والمجموعات العاملة التابعة لمجلس الاستقرار المالي.

السيدة تيو سوي عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة أفاندا انفستمنت مانجمنت بي تي اي ليمتد كما تترأس لجنة التدقيق والمخاطر.

وهي أيض عضو مستقل غير تنفيذي في مجلس إدارة مجموعة أيه أي أيه المدرجة في بورصة هونغ كونغ حيث تشغل بها أيض عضوية لجنتي المخاطر والترشيحات . كما تشغل أيض منصب عضو مستقل في مجلس إدارة شركة سنغافورة تيليكومينيكيشنز ليمتد المدرجة في بورصة سنغافورة، وهي عضو في لجنة التدقيق ولجنة الموارد والتعويضات التنفيذية بها وترأس لجنة المخاطر.

عملت السيدة تيو في مجالس إدارة هيئة الطيران المدني في سنغافورة في الفترة بين عامي 2002 و 2010 ، و إنفوكم إنفستمينتس بي تي إي المحدودة من 2000 إلى 2005.

مُنحت السيدة تيو الميدالية السنغفورية لإدارة الخدمة العامة (الذهب) (الشريط) في أغسطس 2012 . وحصلت على بكالوريوس في الرياضيات (المرتبة الأولى) من كلية إمبريال، جامعة لندن في 1981 ، وكذلك على ماجستير في الإحصاء التطبيقي من جامعة أكسفورد في1982.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تقوم اللجنة التشريعية بمساعدة المجلس في أداء مهامه التشريعية ومهام وضع السياسات، بما في ذلك وضع الإطار التنظيمي للخدمات المالية التي تتم مزاولتها في أو من مركز دبي المالي العالمي. واللجنة التشريعية مسؤولة عن مراجعة كل ما هو مقترح من تغييرات تشريعية وتغييرات على كتيب القواعد، والحرص على التشاور حولها بالشكل المناسب ورفع توصية للمجلس بالنموذج النهائي للتغييرات المقترحة. يمتلك المجلس صلاحية وضع القواعد أو تعديلها وسيقوم بالتوصية بالتشريعات الأساسية ليتم إصدارها من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم إمارة دبي.

أعضاء اللجنة التشريعية في عام 2017 هم:
• تشارلز فلينت كيو سي (رئيس اللجنة التشريعية)
• عبد الواحد العلماء
• جولي ديكسون
• روبرت أوين
• مايكل بلير كيو سي*
• بيتر كيسي*
• صائب أيغنر**
• إيان جونستون***
• منى دندن***
• بيتر سميث***

* عضو خارجي
** يحكم منصبه
*** عضو تنفيذي

يتولى المسؤولون التنفيذيون مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بمهام اللجنة التشريعية بالتشاور مع رئيس اللجنة. وفي الكثير من الحالات، تنبثق بنود جدول الأعمال من التزام سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

في عام 2017، رفعت اللجنة التشريعية توصيات لمجلس الإدارة بالتغييرات النهائية على تنظيم التمويل الجماعي المعتمد على القروض، وهو أول نظام من هذا القبيل يُطبق في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أقرت اللجنة التشريعية المشاورات، ثم أصدرت توصيات بالمراجعات النهائية لنظام سلطة دبي للخدمات المالية بشأن التمويل الجماعي المعتمد على القروض، فضلاً عن التغييرات الناشئة عن تطبيق معايير لجنة بازل 3 في مجالي رأس المال والسيولة. وبالإضافة إلى مشاريع السياسات الرئيسية هذه، أقرت اللجنة التشريعية المشاورات، ثم أصدرت توصيات بالمراجعات النهائية لتحديث الرسوم التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية. وهو ما أصدر له مجلس سلطة دبي للخدمات المالية لاحقاً قواعد معدلة بحسب الاقتضاء في جميع هذه المسائل. أقرت اللجنة التشريعية أيضاً في عام 2017 مشاورات عامة حول التحسينات المدخلة على نظام الصناديق بسلطة دبي للخدمات المالية، فضلاً عن مجموعة من المسائل المتنوعة. كما درست اللجنة حالات الاستجابة للمشاورات العامة بشأن استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق الابتكار في قطاع الخدمات المالية وإطلاق رخصة اختبار الابتكار بسلطة دبي للخدمات المالية. ودرست اللجنة التشريعية نهج سلطة دبي للخدمات المالية في نظام فض المنازعات في مركز دبي المالي العالمي واعتمدت إصدار ورقة استشارية للتعليق العام. ودرست اللجنة أيضاً تطوير خدمات إدارة الثروات العائلية في مركز دبي المالي العالمي، وناقشت تخفيف مخاطر معينة تقع ضمن مسؤولية اللجنة التشريعية.

لجنة التدقيق

المهمة الرئيسة للجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالإدارة المالية لسلطة دبي للخدمات المالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة إجراءات إدارة المخاطر الداخلية. ولا يشغل رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي عضوية لجنة التدقيق.

أعضاء لجنة التدقيق في عام 2017 هم:
• جيه أندرو سبيندلر (رئيس لجنة التدقيق)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• جولي ديكسون

خلال عام 2017، راجعت لجنة التدقيق تقرير التدقيق الذي أعده المدققون الخارجيون عن القوائم المالية لعام 2016 وناقشته مع المدققين. حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق غير كفء من مدققي حساباتها بخصوص القوائم المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2016.

عينت اللجنة أطرافاً خارجية لإجراء عمليات مراجعة مستقلة للامتثال فيما يتعلق بمصفوفة الموافقة المالية بسلطة دبي للخدمات المالية ولإجراء مراجعة فيما يتعلق بسداد مساهمات المعاشات التقاعدية الوطنية. كما أشرفت اللجنة على تقييم مستقل لقابلية تأثر أمن تكنولوجيا المعلومات لدى سلطة دبي للخدمات المالية بالعوامل الخارجية، والذي أجراه طرف خارجي.

بالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق التدقيق الداخلي تدقيقاً للضوابط الرئيسية في إدارة الموارد البشرية، كما راجع تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية لنشاط التحقيق في إدارة التنفيذ وراجع اختبار ترتيبات استمرار الأعمال.

تولت اللجنة مراجعة مسودة ميزانية عام 2018 التي أعدها المسؤولون التنفيذيون ورفعت بها توصيات للمجلس لاعتمادها.

لجنة تقييم المخاطر

تتمثل المهمة الرئيسة للجنة تقييم المخاطر في مساعدة المجلس في تحديد وتقييم المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على قدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحقيق أهدافها التنظيمية أو قد تؤثر سلباً على سمعة سلطة دبي للخدمات المالية. تقوم اللجنة أيضا بمساعدة المجلس في دراسة تدابير تخفيف المخاطر ومراقبة تنفيذها.

أعضاء لجنة تقييم المخاطر في عام 2017 هم:

- روبرت أوين (رئيس لجنة تقييم المخاطر)
- عبد الواحد العلماء
- تشارلز فلينت كيو سي
- سوي ليان تيو
- صائب أيغنر *
- إيان جونستون *

* بحكم منصبه

خلال عام 2017، عقدت لجنة تقييم المخاطر ثلاثة اجتماعات تولت فيها الأنشطة العادية التالية:

- مناقشة القضايا الحالية على الصعيدين العالمي والكلي ودراسة مدى تأثيرها على سلطة دبي للخدمات المالية أو تطوير مركز دبي المالي العالمي.
- مراجعة جرد المخاطر، والذي تم إعداده من قبل المسؤولين التنفيذيين، للوقوف على ما إن كان تم تحديد المخاطر الصحيحة (غير المتعلقة للشركات) ضمن المخاطر ذات الأولوية القصوى التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية.
- مراجعة الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية لتخفيف المخاطر الرئيسية (الخاصة غير المتعلقة بالشركات) التي تواجهها كما هو محدد في جرد المخاطر، مع تغطية إجراءات تخفيف المخاطر المطبقة بالفعل أو المخطط لها ومستوى المخاطر المتبقية المعرضة لها سلطة دبي للخدمات المالية وما إن كان يجب اتباع تدابير تكميلية فيما يتعلق بالمخاطر المعنية.

- القيام، بعون من المسؤولين التنفيذيين، بتحديث لبيان تحمل المخاطر الخاص بالمجلس الذي يُستخدم أيضاً لإرشاد المسؤولين التنفيذيين في التخطيط للأعمال واتخاذ القرارات اليومية. وقد تضمن ذلك إدراج آراء أعضاء لجنة تقييم المخاطر بخصوص درجة قلقهم من عددٍ من السيناريوهات الحقيقية والمفترضة.
- تحديث ملخص للمجلس بأعلى مجموعة من المخاطر التي تواجه سلطة دبي للخدمات المالية والذي صمم أيضاً ليسترشد بها المسؤولون التنفيذيون في اتخاذهم للقرارات.

ناقشت اللجنة أيضاً، خلال عام 2017، المخاطر المحددة التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستراتيجيات التخفيف المعمول بها في الوقت الحالي في هذا المجال، وما إذا كانت سلطة دبي للخدمات المالية يجب عليها تبني منهج مختلف تجاه بعض القضايا.

درس مجلس سلطة دبي للخدمات المالية، كالمعتاد، ما توصلت إليه لجنة المخاطر من نتائج واستخدمتها كمدخلات لإجراءات التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية.

لجنة الحوكمة والترشيحات

إن المهمة الرئيسة للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية حول عمليات المجلس وإدارته وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن أعضاء المجلس الجدد، ووضع برنامج تعاقب وظيفي. كما وضعت اللجنة مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات وأوصت بها في المجلس

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات في عام 2017 هم:
• سعادة أبورف باجري (رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• جيه أندرو سبيندلر
• سوي ليان تيو
• إيان جونستون*
• صائب أيغنر*

*بحكم منصبه

وخلال عام 2017، استعرضت اللجنة عمليات ومتطلبات الهيئة القانونية للأسواق المالية، وقدمت توصيات لمجلس الإدارة بإعادة تعيين الرئيس والأعضاء الآخرين للهيئة القانونية عند انتهاء العقود. اعتمد مجلس الإدارة عمليات إعادة التعيين على النحو الذي أوصت به اللجنة.

كما قامت اللجنة بمراجعة عضوية مجلس الإدارة وأدارت عملية تحديد عضوين جديدين محتملين من أعضاء مجلس الإدارة، هما سوي ليان تيو، وجولي ديكسون، لاستكمال تشكيل مجلس الإدارة بغرض تلبية متطلبات مجلس الإدارة المستقبلية المتوقعة فيما يتصل بالخبرة الجغرافية والقطاعية. جرى تعيين الشخصين لاحقاً في مجلس الإدارة من جانب صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي بتاريخ 1 سبتمبر 2017.

أبلغ المسؤولون التنفيذيون اللجنة بالشكاوى المتلقاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 نوفمبر 2016 إلى 31 أكتوبر 2017، وقرارهم بشأنها.

لجنة المكافآت

إن المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي تقديم التوصيات التي ستساعد المجلس في النهوض بمسؤولياته المتعلقة بالموارد البشرية.

تشمل مهام اللجنة عدداً من المسائل المتعلقة بالمكافآت والأداء والسياسات المطبقة على مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليها التنفيذيين وموظفيها.

أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات في عام 2017 هم:
• اللورد كوري أوف ماريليبون (رئيس لجنة المكافآت)
• فاضل عبدالباقي العلي
• سعادة أبورف باجري
• صائب أيغنر *
• إيان جونستون **

*بحكم منصبه

** استقال إيان جونستون من منصبه بتاريخ 6 ديسمبر 2017

خلال عام 2017، قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول التعديلات على مكافآت فريق الإدارة العليا والتعديلات على توزيع الرواتب للعام 2017 بعد إجراء عملية مراجعة تفصيلية وشاملة لهيكل المكافآت واستراتيجية وضع المكافآت لسلطة دبي للخدمات المالية. وقد تضمن هذا مراجعة شاملة لأوضاع السوق بما في ذلك اتجاهات التضخم.

كما قدمت اللجنة توصيات للمجلس حول مستوى الحوافز لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، مما يعكس الأداء في عام 2016.

كما نظرت اللجنة أيضاً في السياسة التي اعتمدتها مسبقاً، والتي تمكن بعض الموظفين من العمل لساعات عمل مرنة أو مُخَفَضَة، شريطة ألا ينتج عن ذلك أي أثر سلبي. وتأمل سلطة دبي للخدمات المالية أن تساهم هذه المرونة في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصة الموظفين الذين لديهم أطفال صغار السن أو الذين يواجهون تحديات أخرى تجعل العمل لساعات أطول مهمة صعبة. ولقد لوحظ أنه منذ تطبيق هذه السياسة، تم منح الموافقة لعدد من الموظفين للسماح لهم بالعمل وفق ساعات تتصف بالمرونة وأنه لم يكن هناك أي أثر سلبي على الكفاءة التشغيلية لسلطة دبي للخدمات المالية.

كما اعتمدت اللجنة الموارد الخاصة ببرنامج تقدّم نظراً لالتزامها بتنمية المواهب الوطنية الإماراتية.

فريق العمل الإماراتي

فريق العمل الإماراتي هو وسيلة يسعى المجلس من خلالها إلى الارتقاء بتطوير مهارات الموظفين الإماراتيين والإشراف على برنامج قادة الغد التنظيميون، الذي تم تصميمه لتطوير قدرات الشباب الإماراتي.

وخلال عام 2017، شملت عضوية فريق العمل أعضاء مختارين من مجلس الإدارة والإدارة العليا كما يلي:
• عبد الواحد العلماء (رئيس الفريق)
• جيه أندرو سبيندلر
• فاضل عبدالباقي العلي
• اللورد كوري أوف ماريليبون
• سوي ليان تيو
• وليد سعيد العوضي (عضو تنفيذي)
• منى دندن (المستشار العام وعميد برنامج قادة الغد التنظيميون)
• عارف سيد (عضو تنفيذي)

خلال عام 2017، كان لفريق العمل الإماراتي دوراً أساسياً في تحديد اتجاه برنامج التطوير «تقدم»، كما قاموا بتدعيم فريق الموارد البشرية لإشراك مواطنين إماراتيين؛ أحدهما محلياً لدى بنك الإمارات دبي الوطني وآخر دولياً لدى بنك انجلترا.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة تم إنشاؤها بموجب القانون التنظيمي لعام 2004 للنظر في أي إحالة لمراجعة أي قرار صادر من سلطة دبي للخدمات المالية والبت فيها عندما تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز إحالة هذه القضية إلى الهيئة لمراجعتها. كما أن لدى الهيئة سلطة النظر في أي إجراء تنظيمي والبت فيه حيث تنص تشريعات مركز دبي المالي العالمي على جواز البدء في مثل هذه الإجراءات لدى الهيئة.

ويجوز استئناف قرارات الهيئة أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي في المسائل المتعلقة بالقانون، وذلك بإذن من الهيئة أو محكمة مركز دبي المالي العالمي.

ويعين مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أعضاء الهيئة، ولكنها هيئة مستقلة عملياً عن مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بسلطة دبي للخدمات المالية.

أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية في عام 2017 هم:
• سعادة ديفيد ماكي سي بي إي كيو سي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية)**
• علي مالك كيو سي**
• بانكيم ثانكي كيو سي**
• جيريمي جونتليت اس سي**
• جون إل دوجلاس**
• باتريك ستوري**
• علي العيدروس**
• علي الهاشمي**

** يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على سيرهم الذاتية.

في عام 2017، أُحيل قرار صادر من سلطة دبي للخدمات المالية إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية وستُنظر القضية في عام 2018.

المسؤولون التنفيذيون في سلطة دبي للخدمات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017

إيان جونستون

الرئيس التنفيذي (يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 للاطلاع على صورته الفوتوغرافية وسيرته الذاتية).

برايان ستايروولت

مدير عام إدارة الرقابة، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 وعمل كمدير عام منذ عام 2010.

تشمل مسؤوليات السيد برايان ستايروولت الإشراف التحوطي والإشراف على سلوك مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية، والإشراف على دور سلطة دبي للخدمات المالية مع المدققين المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني والأعمال والمهن غير المالية المحددة. وينهض السيد ستايروولت بدور بارز في الجهود التي تبذلها سلطة دبي للخدمات المالية لمكافحة أشكال التمويل غير القانوني.

يملك السيد برايان ستايروولت خبرة واسعة في مجال التنظيم المالي، حيث شغل مناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد عمل منذ عام 1985 وحتى عام 1996، لدى مكتب مراقب العملة لخزينة الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية.

وخلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2008، عمل السيد ستايروولت لدى شركة استشارات عالمية، حيث ركز على برامج تطوير الأسواق الناشئة في بولندا وأوكرانيا وقبرص وكازاخستان.

يشغل السيد برايان ستايروولت منصب رئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية، وهي منتدى يهدف إلى تعميق المشاركة حول المسائل المتعلقة بالإشراف المصرفي بين لجنة بازل والمشرفين في جميع أنحاء العالم.

بيتر سميث

مدير عام إدارة السياسات والاستراتيجيات، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2012 كرئيس لإدارة السياسات لقيادة عملية تطوير إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية. وانضم إلى اللجنة التنفيذية في مطلع عام 2015، وعُيّن مديراً عاماً في مطلع عام 2016.

يضطلع السيد بيتر سميث بمسؤوليات الإشراف على التخطيط الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية لسلطة دبي للخدمات المالية، ونهج المؤسسة في تحديد تحمل المخاطر وإدارة المخاطر المحددة غير المتعلقة بالشركات. وهو عضو في اللجنة الفنية والاستقرار المالي التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. كما شارك أيضاً في مجموعات العمل الخاصة بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

يحظى السيد سميث بما يربو على 25 عاماً من الخبرة التنظيمية. وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، شغل منصب رئيس قسم سياسات الاستثمارات لدى هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. كما شغل مناصب عدة في المملكة المتحدة في مجالات السياسة والإشراف والحلول البنكية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد عمل بيتر سميث منذ العام 2003 وحتى العام 2007 بالإعارة مع الهيئة الأوروبية في بروكسل، حيث عمل على حل عدد من المسائل المصرفية والإشراف على المجموعات المالية ومستقبل الإشراف داخل الاتحاد الأوروبي.

يحمل السيد بيتر سميث درجة الماجستير في العلوم المالية من كلية لندن لإدارة الأعمال.

منى دندن

المستشار العام للسلطة ومدير عام إدارة الشؤون القانونية، التحقت بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015. وهي المستشار القانوني الرئيسي لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتتولى بصفتها سكرتير المجلس، إدارة شؤون المجلس ولجانه.

ترأس السيدة دندن إدارة الشؤون القانونية المعني بجميع الشؤون التنظيمية والقانونية الأخرى لسلطة دبي للخدمات المالية. إلى جانب هذه المهام، فالسيدة دندن عميد برنامج تطوير الخريجين الذي يستمر لمدة عامين داخل سلطة دبي للخدمات المالية وبرنامج قادة الغد التنظيميون الذي يهدف إلى تعزيز مهارات المواطنين الإماراتيين وتزويدهم بالمعرفة حول كافة جوانب الممارسات التنظيمية للخدمات المالية.

قبل التحاقها بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، أمضت السيدة دندن عدة سنوات في منصب رئيس قسم الشؤون القانونية للأعمال المصرفية للشركات والأفراد لدى بنك باركليز ش.م.ع في الشرق الأوسط.

حصلت السيدة دندن على شهادتها في المحاماة من المملكة المتحدة وهي مرخصة لممارسة المحاماة في انجلترا وويلز وكذلك في هونغ كونغ. وقد أمضت السيدة منى دندن عدة سنوات في العمل كمحامي تجاري لدى مكاتب محاماة دولية في كل من لندن وهونغ كونغ قبل عودتها الشرق الأوسط.

وليد سعيد العوضي

الرئيس التنفيذي للعمليات، التحق بالعمل في سلطة دبي للخدمات المالية في مارس 2013. يحمل السيد وليد العوضي في جعبته ما يربو على 16 عاماً من الخبرة الدولية والإقليمية في مجال القيادة ووضع الاستراتيجيات في الخدمات المالية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والعقارات، وصناعات الإعلام والاتصالات.

كما أنه يتولى مسؤولية التميز التشغيلي الاستراتيجي في سلطة دبي للخدمات المالية من خلال قيادة وضع وتنفيذ الحلول المبتكرة والعالمية والمبادرات الذكية. ويمثل السيد العوضي سلطة دبي للخدمات المالية على صعيد المبادرات الاستراتيجية التي يتم إطلاقها مع الجهات الحكومية ومع الهيئات التنظيمية المحلية والإقليمية ومع واضعي المعايير الدولية.

ويقوم السيد العوضي بدور قيادي يتمثل في بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية وعلى مستوى المجتمع. تولى السيد العوضي سابقاً قيادة قسم التسويق والاتصالات في أبوظبي للإعلام ومنصب رئيس قسم الخدمات المصرفية المميزة في مصرف الإمارات الإسلامي ونائب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب الرئيس التنفيذي للتسويق في بنك دبي حيث قاد الأعمال المصرفية الملكية وإدارة الثروات والعلامات التجارية والاتصالات. تولى السيد العوضي أيضاً منصب المدير الدولي للتسويق والمبيعات في سما دبي – عضو في دبي القابضة. كما كان مسؤولاً عما يزيد عن 20 سوق دولية.

السيد العوضي أحد خريجي جامعة هارفارد، كلية الأعمال، حيث استكمل برنامج الإدارة العامة. ويحمل السيد العوضي درجة الماجستير في القانون مع تخصص مزدوج في التحكيم وفض النزاعات والجرائم المالية وغسل الأموال، كما يحمل درجة البكالوريوس في علوم الأعمال التطبيقية. كما أنه نشر أولى مؤلفاته كتاب بعنوان «استدامة الشركات العائلية في الإمارات العربية المتحدة – من منظور قانوني وتنفيذي لأفضل الممارسات». وقد جرى منذ ذلك الحين نشر مقالة حول كتابه في اصدار مراجعة تابعة للشركات الدولية والقوانين التجارية.

عارف سيد

مدير إدارة الموارد البشرية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية في سبتمبر 2015.

يملك السيد عارف ما يتجاوز 27 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية في القطاع المالي.

قبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية تولى السيد عارف عدداً من المناصب العليا منها مدير قسم الموظفين والخدمات الإدارية لدى بنك الإمارات الدولي، ومدير دولي للموارد البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى ايه ان زد جريندليز بنك، ورئيس قسم الموارد البشرية في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا لدى ايه بي إن آمرو/بنك اسكتلندا الملكي.

وقد عمل أيضاً لدى بلاك آند ديكر ومؤخراً لدى ارابتيك للإنشاءات كمدير قسم الرعاية العمالية والتوظيف. يحمل السيد عارف دبلوم متقدم في دراسات الأعمال، ودبلوم دراسات عليا في الإدارة من المجلس الوطني لمنح الشهادات الأكاديمية ودرجة الماجستير في دراسات القوى العاملة، وجميعها من المملكة المتحدة.

إيريك سالومونز

مدير إدارة الأسواق، ولديه خبرة في أسواق السلع والأوراق المالية على مدى السنوات التسعة عشر الماضية. عمل السيد إيريك سالومونز في مراجعة المشتقات وإدارة المخاطر والتنظيم.

شغل السيد إيريك سالومونز منصب مدير مشاريع مسؤول عن ترخيص الأسواق في أوروبا ومركز دبي المالي العالمي والإشراف عليها، حيث اكتسب خبرة واسعة وقيّمة في عمليات الصرف الأجنبي والمقاصة وأنظمة التسوية. وإيريك سالومونز عضو في اللجنة الدائمة لأسواق مشتقات السلع التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وقبل التحاقه بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، عمل السيد إيريك سالومونز لدى هيئة تنظيم الخدمات المالية الهولندية، حيث كان مسؤولاً عن تنظيم العملات الأجنبية، وكان عضواً في كلية المنظمين التابعة لبورصة نيويورك يورونكست.

بدأ السيد إيريك سالومونز حياته المهنية كأحد المؤثرين بسوق المشتقات في كل من بورصة يورونيكست ويوريكس لتجار الخيارات في أمستردام. وهو مسجل لدى معهد الأوراق المالية الهولندي وأحد أعضاء الجمعية العالمية لمديري المخاطر.

مارك ماكجينيس

مدير إدارة العلاقات الدولية، التحق بالعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية 2005 لإنشاء وقيادة وإدارة أنشطة العلاقات الدولية في سلطة دبي للخدمات المالية. قام السيد مارك ماكجينيس بإعداد المسودات والتفاوض حول 100 مذكرة تفاهم، مما يؤكد التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتعاون الدولي.

تتجاوز خبرة السيد مارك ماكجينيس في القطاع التنظيمي 30 عاماً، وتولى مارك ماكجينيس في هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية منصب رئيس الشؤون القانونية للإنفاذ والمنسق الافتتاحي للإنفاذ الدولي ومستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير العلاقات الدولية ويتمتع بدرجة مسؤول خدمات أول في الحكومة الأسترالية.

عمل السيد مارك ماكجينيس كممثل للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية فيما يتعلق بالتطبيق ومذكرات التفاهم المتعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ولجنة تنفيذ القوانين الدائمة لتلك المنظمة. وهو عضو حالياً في لجنة التقييم التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وهي مجموعة السياسة المركزية المسؤولة عن مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومنهجيتها). كما يعمل أيضاً بصفته مقيّم أول لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين.

وبين عامي 2004 و2013 كان السيد مارك ماكجينيس أحد الأعضاء في فريق برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي.

يحمل السيد مارك ماكجينيس شهادة البكالوريوس في القانون، وهو محامي مرخص في أستراليا.

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 41
أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 43
– هيئات وضع المعايير 44
– التكنولوجيا المالية 45
– تنمية المواطنين الإماراتيين 46
مبادرات الإدارات لعام 2017 47
– إدارة السياسات والاستراتيجيات 47
– إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام 47
– إدارة الرقابة 49
– إدارة الأسواق 51
– إدارة التنفيذ 53
– إدارة العلاقات الدولية 54
– إدارة الموارد البشرية 57
– العمليات 58
تطلعاتنا 59

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

المستشار العام وإدارة الشؤون القانونية

تضطلع إدارة الشؤون القانونية برئاسة المستشار العام بمجموعة واسعة من الوظائف بما يشمل تقديم المشورات والآراء القانونية بشأن المسائل التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية وتقديم المشورة أيضاً بشأن القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها فضلاً عن تطبيق التشريعات الأخرى وغيرها من مسائل الاختصاص القضائي ذات الصلة.

كما تتولى الإدارة مسؤولية صياغة قوانين مركز دبي المالي العالمي وقواعده التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها بالإضافة إلى التشاور مع حكومة دبي وسلطة مركز دبي المالي العالمي حول تشريعات مركز دبي المالي العالمي وتشريعات دبي والتشريعات الاتحادية.

تتولى إدارة الشؤون القانونية أيضاً مسؤولية تقديم المشورة القانونية بشأن المسائل التعاقدية وإدارة الدعاوى لسلطة دبي للخدمات المالية في القضايا المقدمة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي أو الهيئة القانونية للأسواق المالية.

كما تتولى إدارة الخدمات القانونية مسؤولية تقديم الدعم الإداري والاستشارة القانونية للجنة توجيه القرارات ولجنة صنع القرار فضلاً عن قيادة الدعم الإداري وتوفيره للجنة القواعد والإعفاءات.

يتولى المستشار العام مسؤولية إدارة الخدمات القانونية والإشراف عليها فضلاً عن تقديم المشورة لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجانه بشأن المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالحوكمة ويقوم المستشار العام بدور سكرتير مجلس الإدارة المتمثلة في إدارة وتنسيق كافة المهام المتعلقة بمجلس الإدارة ولجانه.

كما يشرف المستشار العام على قواعد السلوك المهني وبرنامج قادة الغد التنظيميون لسلطة دبي للخدمات المالية.

إدارة السياسات والاستراتيجيات

تضطلع الإدارة بمسؤولية المحافظة على إطار السياسات لسلطة دبي للخدمات المالية وتطويره، وتقديم المشورة حول الغرض من إطار سياسات سلطة دبي للخدمات المالية لكل من أقسام السلطة. تشرف الإدارة على نهج سلطة دبي للخدمات المالية في التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك دورة تخطيط الأعمال السنوية ومدخلاتها الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي العام لمركز دبي المالي العالمي؛ ونهج سلطة دبي للخدمات المالية في إدارة المخاطر، التي تشمل تحديد درجة تحمل المخاطر للمؤسسة والنظر في الحد من المخاطر غير المتعلقة بالشركات في سلطة دبي للخدمات المالية.

تضطلع الإدارة أيضاً بمسؤولية إعداد تقارير اقتصادية وغيرها من التحاليل البيئية وغيرها للاستخدام الداخلي ومتى كان ذلك مناسباً للنشر مع تحليل مماثل للتطورات في المجتمع التنظيمي على المستويين العالمي والإقليمي.

إدارة الرقابة

تعمل الإدارة على تقييم مقدمي الطلبات الجدد الراغبين بمزاولة أنشطة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه لضمان وجود أنظمة وضوابط مناسبة لعمليات الكيان، بما يشمل وجود فريق الإدارة المناسب والملائم فضلاً عن ترتيبات الحوكمة المناسبة، لدى مقدم الطلب.

بعد عملية الترخيص، تتولى إدارة الرقابة مسؤولية تقييم المخاطر ومراقبة والحد من المخاطر لجميع الشركات المرخصة التي تعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه. تتولى الإدارة أيضا الرقابة على عمل مدققي الحسابات المسجلين ووكالات التصنيف الائتماني.

وضمن دور سلطة دبي للخدمات المالية في مكافحة الجرائم المالية في مركز دبي المالي العالمي، تتولى الإدارة تسجيل ومراقبة نشاط العديد من أنواع الشركات الأخرى مثل شركات المحاماة والمحاسبة والشركات العائلية وتجار البضائع ذات القيمة العالية والوكلاء العقاريين بهدف مكافحة جرائم غسيل الأموال. وقد تم تصنيف هذه الشركات تحت العنوان الواسع «الأعمال والمهن غير المالية المحددة».

تزاول إدارة الرقابة أعمالها وفقاً لمتطلبات هيئات وضع معايير القطاع المالي المعنيين. ويشارك أعضاء الإدارة بفعالية مع هيئات وضع المعايير المذكورين من خلال مجموعات رئيسة وفرق مختصة بمهام معينة والمشاريع على المستويات الدولية. كما يشارك أعضاء الإدارة في العديد من الكليات الإشرافية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي لديها أيضا عمليات هامة في مركز دبي المالي العالمي، حيث يشهد دور الكليات الإشرافية أهمية متزايدة بالنسبة لدور الهيئات التنظيمية المضيفة ومهمتها. وتتعاون الإدارة وتتواصل بشكل وثيق مع كافة الجهات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إدارة الأسواق

تتولى الإدارة مسؤولية ترخيص مؤسستين من مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي وهما بورصة دبي للطاقة وناسداك دبي والإشراف عليهما باستمرار. كما تتولى الإدارة مسؤولية الاعتراف بالمشاركين عن بُعد ومشغلي السوق وغرف المقاصة الموجودة خارج مركز دبي المالي العالمي.

وتتولى إدارة الأسواق إدارة هيئة الإدراج للشركات التي تعرض طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي. وتتولى هيئة الإدراج مسؤولية قبول إدراج الشركات في قائمة الأوراق المالية الرسمية لسلطة دبي للخدمات المالية وتضع الحد الأدنى من المعايير لعمليات الطرح والإدراج، وعمليات الاستحواذ والاندماج، تماشياً مع تطورات السوق الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد إدارة الأسواق إجراءات الشركات مثل إعادة شراء الأسهم ويتولى مسؤولية مراقبة إساءة استخدام السوق الممكنة فضلاً عن التزامات الإفصاح المستمرة والدورية عن الشركات المدرجة.

إدارة التنفيذ

تتولى إدارة التنفيذ التحقيق في الخروقات المشتبه بها لقوانين وقواعد مركز دبي المالي العالمي التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها. وتتخذ الإدارة الإجراءات في الحالات التي قد يسبب فيها سوء التصرف الضرر لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. ويتمثل هدفها العام في تجنب أي تصرف يسبب (أو قد يسبب) الضرر لسمعة المركز والكشف عن مثل ذلك التصرف ومنعه.

العلاقات الدولية

تتولى الإدارة إدارة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في كافة المسائل الدولية بما في ذلك جهودها الثنائية ومتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي وتتولى الإدارة أيضاً إدارة مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئات وضع المعايير المالية العالمية.

إدارة الموارد البشرية

تتولى الإدارة مهام استقطاب الكفاءات والتطوير وإدارة المكافآت. وتشمل مهام الإدارة كافة الأمور المتعلقة بموظفي سلطة دبي للخدمات المالية، وخاصةً ما يتعلق منها بالأداء المستمر وتطوير مهارات الموظفين والاحتفاظ بهم. ويعد توظيف وتدريب المواطنين الإماراتيين للمهن التنظيمية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون أحد أبرز أنشطة التطوير الرئيسية للإدارة.

العمليات

تقوم الإدارة بإدارة أعمال السلطة من خلال الشؤون المؤسسية و المالية وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية والمشاريع والتخطيط. وتشكل الإدارة الأساس والبنية التحتية التشغيلية والتكنولوجية من أجل ضمان إدارة سهلة وسلسة في سلطة دبي للخدمات المالية، وتدير الإدارة العلاقات مع الشركاء الاستراتجيين والإعلام لتكون سلطة دبي للخدمات المالية مؤسسة عالمية تساهم في الاقتصاد المحلي وتقيم شراكات دولية. وتطبق الإدارة مبادئ التميز وإدارة المعرفة في نموذجه التشغيلي.

أهم مبادرات سطلة دبي للخدمات المالية

يسلط هذا القسم الضوء على أهم مبادرتين قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية، من خلال التعاون الداخلي عبر الأقسام، وتركيز الوقت والموارد من أجل المساهمة في وضع المعايير الدولية مع الهيئات الدولية المختصة وتعزيز تطوير برنامج قادة الغد التنظيميون. وقد عززت هذه المبادرات انتشارها الواسع في المؤسسة وساعدت على تحديد أهم الأنشطة على مستوى سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016 .

هيئات وضع المعايير

مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية

تتولى سلطة دبي للخدمات المالية إدارة نظام تنظيمي يطبق المعايير الدولية1 ويوفر نظاماً يدعم الأنشطة التجارية في مركز دبي المالي العالمي، حيث تحظى الشركات بإطار عمل مستقر ومتوقع ومعترف به عالمياً يستطيعون من خلاله إنشاء أعمالهم وتطويرها.

كما هو الحال في السنوات السابقة، يهدف عمل سلطة دبي للخدمات المالية في 2017 على صياغة عملية وضع المعايير الدولية والحرص على أن تعكس تلك المعايير احتياجات مناطق الاختصاص مثل مركز دبي المالي العالمي. وقد شملت مهامنا في العمل مع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية مشاركتنا المباشرة في عمل تلك الهيئات على النحو المبين أدناه، بالإضافة إلى إجراء 20 دراسة استقصائية والاستجابة لثلاثة مشورات عامة، فضلاً عن المشاورات غير الرسمية في مرحلة الصياغة، من تلك الهيئات. نواصل اعتماد معايير دولية متفق عليها في نظامنا بطريقة تناسب مركز دبي المالي العالمي.

الخدمات المصرفية

يتولى المدير العام لإدارة الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية، برايان ستايروولت، منصب الرئيس المشارك لمجموعة بازل الاستشارية2، ومن ضمن المهام المسندة إليه اضطلاعه بدور مراقب في لجنة بازل. وتوفر مجموعة بازل الاستثمارية منتدى يهدف إلى تعميق مشاركة لجنة بازل مع المشرفين في جميع أنحاء العالم، وتسهيل عملية الحوار مع الدول من غير الأعضاء بشأن المبادرات الجديدة للجنة بازل في مراحلها المبكرة. وأثناء عام 2017، واصلت لجنة بازل تعزيز الإطار التنظيمي الدولي للبنوك العالمية التي تزاول أعمالها على صعيد دولي وذلك من خلال الانتهاء من الإصلاحات التنظيمية التي تبعت الأزمة. وفي عام 2017، وضعت لجنة بازل بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي معايير بشأن تعافي المؤسسات المالية وحل المشاكل التي تواجهها، بما في ذلك التمويل بغرض التعافي من خلال القدرة على استيعاب الخسارة الكلية للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية. واستجابة لهذه الاقتراحات، قامت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017 بتنفيذ تعديلات على قواعدها الاحترازية المتعلقة برأس المال والسيولة (في الأوراق الاستشارية رقم 113 و114) كما أجرت مشاورات بشأن إطار حل وتعافي الشركات المالية في مركز دبي المالي العالمي (الورقة التشاورية رقم 3).

التأمين

في قطاع التأمين، تولى المدير العام لإدارة السياسات والاستراتيجيات، بيتر سميث، زمام الأمور من الرئيس التنفيذي، إيان جونستون في تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة الاستقرار المالي والأمور الفنية بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين. وبفضل ذلك، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التأثير على جهود الرابطة الدولية لمراقبي التأمين لزيادة حماية حاملي وثائق التأمين والحفاظ على الاستقرار المالي في أربعة مجالات عمل مهمة:

- مراجعة المعايير القائمة، بما في ذلك مبادئ التأمين الرئيسية ودمجها في إطار العمل المشترك للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دولياً؛
- وضع معايير بشأن إنعاش شركات التأمين وحلها، بما يشمل النظر في تعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر؛
- تحسين منهجية التقييم لتحديد شركات التأمين العالمية الهامة نظامياً؛ و
- تطوير معيار رأسمال التأمين الذي سوف يطبق على الأقل على مجموعات التأمين النشطة دولياً، مع اعتماد هذا الإصدار الأول كجزء من إطار العمل المشترك في عام 2020.

والسيد سميث عضو في فريق عمل مراجعة المواد الإشرافية الذي بدأ عمله في عام 2015. فريق العمل لديه تفويض يخوله مراجعة صياغة العديد من مبادئ التأمين الرئيسة والإشراف على مدى تطابق النشرات الإشرافية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. رئيس قسم العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، مارك ماكجينيس، هو أيضاً عضو في مجموعة عمل الموقعين المعتمدين على مذكرات التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والتي تعمل على تقييم الطلبات المقدمة من الدول للانضمام إلى الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وهي مبادرة مهمة أخرى للرابطة اعتمدتها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2010. وأخيراً، فإن المدير المساعد لقسم التأمين والتابع لسلطة دبي للخدمات المالية، سكوت ليم، عضو خلال عام 2017 في فريق العمل الذي قام بمراجعة مبادئ التأمين الرئيسية 13: إعادة التأمين وغيرها من أشكال نقل المخاطر. تحظى مبادئ التأمين الرئيسية بأهمية للأعمال التي تتم في مركز دبي المالي العالمي، المركز الرائد في مجال إعادة التأمين بدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم فإنه من الضروري لسلطة دبي للخدمات المالية المشاركة بشكل مباشر في هذه المراجعة.

الأوراق المالية والأسواق

في قطاع الأوراق المالية، فإن الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في مجموعة التوجيه للجنة النمو والأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية – العضو المشارك الوحيد في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية الذي ينضم لهذه اللجنة. يشارك السيد جونستون في تحديد القضايا وتسليط الضوء على المشاكل مع صياغة الردود المناسبة لأسواق الأوراق المالية النامية التي تُمثل ثلثي عضوية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. تتمثل القضايا الرئيسية للجنة النمو والأسواق الناشئة في استكشاف المخاطر المتعلقة بالجريمة المالية، وسلوك العمل، والتكنولوجيا المالية/ والأمن السيبراني، إلى جانب الاستدامة في الأسواق الناشئة.

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً في لجان سياسة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية الأخرى:

- انضم مدير إدارة الأسواق لدى سلطة دبي للخدمات المالية، إيريك سالومونز، إلى اللجنة الثانية المعنية بالأسواق الثانوية، والتي تتولى مهمة تقييم السيولة بأسواق السندات وكذلك الشفافية في أسواق سندات الشركات. كما شارك السيد سالومونز في اللجنة السابعة المعنية بمشتقات السلع.
- عمل مدير إدارة التنفيذ السابق لدى سلطة دبي للخدمات المالية، ستيفن جلين، عضواً في لجنة الإنفاذ والتعاون (اللجنة الرابعة)، مذكرة التفاهم متعددة الأطراف، ومجموعة الفحص. وقد اهتمت اللجنة الرابعة خلال 2017 بتأثير تقنية السحابة على ممارسات الإنفاذ، بالإضافة إلى عملها المتمثل في فحص الدول المقدمة لطلب الانضمام إلى مجموعة الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومذكرة التفاهم متعددة الأطراف المحسنة.
- مدير إدارة العلاقات الدولية، مارك ماكجينيس، عضو في لجنة التقييم واللجنة الفرعية لفريق الإنفاذ الذي يعمل على مراجعة وتحديث منهجية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، إلى جانب المنهجية التي تعمل على تسهيل عملية التنفيذ الفعّالة لها. كما يشارك مع رئيس عمليات سلطة دبي للخدمات المالية، وليد العوضي في اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط.

كما أن سلطة دبي للخدمات المالية مراقب في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وهو منتدى لجهات تنظيم الأوراق المالية والأسواق في الدول العربية.

التمويل الإسلامي

تساهم سلطة دبي للخدمات المالية بفعالية في تطوير قطاع التمويل الإسلامي بشكل عام وتطوير وتنفيذ معايير التمويل الإسلامي العالمية.

وتتركز مساهمة سلطة دبي للخدمات المالية في مشاركتها بجهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية. سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتحضر جميع اجتماعات المجلس التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما أن سلطة دبي للخدمات المالية، ممثلة في المدير الأول لإدارة الأسواق، بشير أحمد، هي عضو في مجموعة العمل، التي تأسست في عام 2015، التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المعنية بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمنتجات أسواق المال الإسلامية. ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في صياغة مسودة المبادئ الإرشادية بشأن متطلبات الإفصاح الخاصة بأسواق المال الإسلامية، والتي جرى الانتهاء منها ونشرها في أبريل 2017. وفي ظل زيادة التركيز التنظيمي على معايير حماية المستثمر ومعايير الإفصاح والشفافية الصارمة، تهدف المبادئ الإرشادية إلى تعزيز الإطار التنظيمي الكلي وتشجيع المزيد من النشاط عبر الحدود.

بالإضافة إلى أن سلطة دبي للخدمات المالية هي عضو في المجموعة الاستشارية للأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومعاملات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، حيث يمثلها نويد لالاني، المدير المساعد لإدارة الرقابة.

هيئات وضع المعايير الأخرى

وعلى الرغم من أن جهود سلطة دبي للخدمات المالية دولياً في عام 2017 كانت موجهة للمشاركة في أنشطة هيئات وضع المعايير الدولية المبينة آنفاً، إلا أننا ساهمنا أيضاً في العمل مع هيئات وضع معايير أخرى. وقد تضمن هذا العمل في مجال التدقيق من خلال ممثلنا في المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين، حيث ترأست سلطة دبي للخدمات المالية فرقة عمل المنظمين الأصغر. وفي أبريل 2017، كانت سلطة دبي للخدمات المالية من بين أوائل الأعضاء الموقعين على مذكرة التفاهم الثنائية الخاصة بالمنتدى، الأمر الذي سهّل التعاون الفعّال بين مشرفي التدقيق. كما تُتابع سلطة دبي للخدمات المالية التطورات التي تجري في مجال المعايير المحاسبية التي يضعها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، في إطار تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ذات الصلة بالعديد من شركات سلطة دبي للخدمات المالية، ومن خلال عضويتها في مجموعة التمويل الإسلامي الاستشارية.

التكنولوجيا المالية

لا تزال تعي سلطة دبي للخدمات المالية أهمية الابتكار والتكنولوجيا لدعم وتمكين الخدمات المالية ونماذج الأعمال والمنتجات والخدمات. يمكن أن تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز وتحسين كفاءة الأسواق، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات والحلول وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأفراد.

يعد تعزيز التكنولوجيا المالية واستخدام التقنية نفسها أحد الأولويات الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية كما يتبيّن من إضافة عنصر الابتكار إلى مواضيعنا الاستراتيجية في خطة عملنا خلال عام 2017. وبهذا النحو، فنحن نجعل جهودنا متماشيةً مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي من أجل صنع نظام إيكولوجي ملائم للابتكار.

الأعمال التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية

لقد أعلنا في مايو عن إطلاق رخصة اختبار الابتكار لدينا. ورخصة اختبار الابتكار هي رخصة مقيدة للخدمات المالية مُعدّة خصيصاً للسماح لشركات التكنولوجيا المالية (فينتك) المؤهلة بإعداد واختبار طرق مبتكرة لتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه، دون أن تخضع للمتطلبات التنظيمية التي تنطبق عادةً على الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية.

وبموجب رخصة اختبار الابتكار، يضع مقدمو الطلبات خطة اختبار تنظيمية لوصف نموذج الأعمال المقترح أو الخدمة المقترحة أو المنتج المقترح، والتفاصيل المتعلقة بالكيفية التي سيجري بها اختبارها لتحديد ما إذا كانت جاهزة للتنظيم أم لا. أوضحت سلطة دبي للخدمات المالية أن رخصة اختبار الابتكار تلقت اهتماماً كبيراً من مشغلي التكنولوجيا المالية الذين يغطون مجموعة كبيرة من أنشطة التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، بما في ذلك التحويلات عبر بلوك تشين والعمليات تتم من خلال المحافظ الرقمية لمساعدة من ليس لديهم حسابات مصرفية وحلول متنوعة لإدارة الثروات. لقد تم إصدار أول رخصة لاختبار الابتكار في نوفمبر لصالح جهة تقديم خدمات استشارات آلية مقرها في الإمارات العربية المتحدة كما أننا نفكر في الوقت الحالي في إدراج العديد من نماذج الأعمال الأخرى في هذا الميدان.

وفي أغسطس، أضفت سلطة دبي للخدمات المالية الطابع القانوني على نهجها إزاء منصات التمويل الجماعي، وقدمت إطاراً تنظيمياً مخصصاً للمنصات القائمة على القروض وحقوق الملكية. ونحن نتوقع أن يساهم هذا الإطار التنظيمي في التنمية المستدامة لهذا المصدر التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي وعلى مستوى الإمارات العربية المتحدة.

لقد كانت سلطة دبي للخدمات المالية مساهماً نشطاً في برنامج مسرّع التكنولوجيا المالية الأول من نوعه في المنطقة «فينتيك هايف في مركز دبي المالي العالمي»، من خلال حضور اجتماعات الاختيار ودعم الشركات الراغبة في التقدم بطلب للحصول على رخصة للخدمات المالية بعد اكتمال البرنامج. وقد تم إطلاق برنامج «فينتيك هايف في مركز دبي المالي العالمي» في يناير بالشراكة مع شركة أكسنتشر، لكي يتيح للشركات الناشئة والشركات القديمة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الفرصة لتصميم ابتكاراتهم واختبارها وتعديلها بالتعاون مع مؤسسات مالية عالمية وإقليمية وبتوجيهٍ منها.

وفي خضم تزايد زخم الاندفاع وراء التكنولوجيا المالية، تركز الجهات التنظيمية عالمياً على هذه التطورات وعلى كيفية استيعابها. ومن أجل مواكبة تطورات السوق، ومواءمة نهج التكنولوجيا المالية لدينا مع نهجها لدى الآخرين، فقد أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً من اتفاقيات التعاون مع جهات تنظيمية من هونغ كونغ وماليزيا وأستراليا (انظر الملحق 5). وتتيح هذه الاتفاقيات الثنائية لنا تبادل المعلومات حول التطورات الحادثة في كل سوقٍ من الأسواق وإحالة الأعمال المبتكرة المرخص لها إلى أسواقنا المتخصصة.

ما التالي؟

إن إقامة مبادرتي رخصة اختبار الابتكار والتمويل الجماعي تسطر المرحلة التالية من خريطة الطريق التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية لتعزيز الابتكار في دبي. وخلال العام المقبل، سوف تواصل سلطة دبي للخدمات المالية تطوير نهجها تجاه ابتكارات التكنولوجيا المالية الناشئة. وسوف تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مواءمة عملها وتوفيقه مع مبادرات حكومة دبي والإمارات العربية المتحدة والجهات التنظيمية العالمية والمنظمات المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية.

سنتناول في الصفحات التالية مزيداً من التفاصيل حول استخدام سلطة دبي للخدمات المالية للتكنولوجيا بغية إدخال تحسينات على العمليات والإجراءات.

تنمية المواطنين الإماراتيين

تحرص سلطة دبي للخدمات المالية على التزامها الشديد بتنمية القدرات التنظيمية لدى المواطنين الإماراتيين. ومع استمرار تنمية المواهب من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون على مستوى خريجي الجامعات، فقد انصب التركيز لعام 2017 على تنمية المواطنين الإماراتيين الذين عملوا في التنظيم لبعض الوقت. وفي مايو من عام 2017، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتشغيل أول مركز تنمية خاص بها للمواطنين الإماراتيين العاملين في وظائف فنية داخل هذا القطاع وأتت هذه المبادرةُ كجزءٍ من برنامج «تقدُّم» المُطلق حديثاً، والموجه بالتحديد للمواطنين الإماراتيين الذين لديهم خبرة خمس سنوات على الأقل.

ويتمثل الغرض من هذا البرنامج في إعداد المواطنين الإماراتيين لكي يصبحوا قادة تنظيميين عندما تسنح الفرص لهم في المستقبل. وقد تشاركت سلطة دبي للخدمات المالية مع إحدى الجهات الاستشارية في مجال التنمية البشرية لتحديد عددٍ من الأفراد من أجل أن يكون لكل فردٍ منهم برنامج تنمية كاملٍ التخصيص على مدار العامين المقبلين.

وقد وفر مركز التنمية هذا نظرةً شاملة ودقيقة لقدرات كل فرد، وكذلك مناقشات عن التطوير الوظيفي.

وكجزء من برنامج «تقدُّم»، ينخرط المشاركون الآن في أنشطة تنمية، منها التدريب على القيادة والإعارات والتعيينات «الموسعة» ضمن قطاع الأعمال. وتسعى سلطة دبي للخدمات المالية – من خلال استهدافها المواطنين الإماراتيين بهذه الطريقة – إلى تأسيس مجموعة من الأفراد الجاهزين لتقلد المناصب القيادية في المستقبل.

ولتوضيح المعنى بشكل أكبر، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية طريق بناء القدرات لدى جميع المواطنين الإماراتيين الذين يعملون في المستويات الوظيفية الدنيا والعليا الأمر الذي يدعم المؤهلات الفنية واعتمادات القيادة والتناوب الوظيفي والإعارة الخارجية لتحقيق هذا الهدف. وفي عام 2017، شارك أيضاً عددٌ من المواطنين – مع زملاء آخرين – في سلسلة من «محادثات حول الاستراتيجية» قادها موظفو سلطة دبي للخدمات المالية والتي بلغت ذروة فعالياتها في أحد أيام «استشراف المستقبل» مع قادة كبار حيث قاموا فيها بطرح أفكارهم بخصوص التغيير والتطوير التنظيمي.

إن الجهود الرامية إلى تطوير موظفينا تحظى بالدعم الكامل من مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية كما ينعكس اهتمام مجلس الإدارة بجهودنا في التنمية الوطنية في الإشراف والتوجيه المقدم من فريق العمل الإماراتي إلى فريق الموارد البشرية في وضع استراتيجية المواهب.

مبادرات الإدارات لعام 2017

إدارة الشؤون القانونية والمستشار العام

أثناء عام 2017، تولى أعضاء إدارة الشؤون القانونية – التابعة للمستشار العام – مسؤولية صياغة التشريعات المطلوبة لتنفيذ جميع المبادرات السياسية المحددة في إطار مبادرات إدارة السياسات والاستراتيجيات بعد إجراء المشاورات العامة.

قدمت إدارة الشؤون القانونية المشورة للأقسام التشغيلية بشأن الإشراف وتنفيذ القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها وبشأن تطبيق التشريعات وغيرها من مسائل مناطق الاختصاص ذات الصلة. كما تولت الإدارة إدارة عملية مراجعة مسودة التشريعات الاتحادية وتشريعات دبي ومساعدة اللجنة التشريعية العليا في هذه المسائل. كما قدمت الإدارة النصح والمشورة فيما يتعلق باستفسارات التراخيص المعقدة المتعلقة بهياكل المجموعات الدولية.

تولت الإدارة أيضاً تخليص إجراءات عدد من طلبات الإعفاء من خلال لجنة القواعد والإعفاءات وتقديم الدعم والمشورة للجنة توجيه القرارات ولجنة صنع القرار فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل في عام 2017.

كما تولت الإدارة أيضاً المسؤولية عن المراجعة وتقديم المشورة بشأن مختلف العقود ووثائق التأمين.

في عام 2017، تمت إحالة قرار صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية وتتولى إدارة الشؤون القانونية تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى تولي المستشار العام إدارة أنشطة إدارة الشؤون القانونية والإشراف عليها، فقد قدمت أيضاً المشورة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بخصوص الحوكمة والمسائل القانونية في عام 2017.

كما مثل المستشار العام سلطة دبي للخدمات المالية في لجنة المستخدمين لمحاكم مركز دبي المالي العالمي والمجموعة القانونية بمركز دبي المالي العالمي.

وأخيراً، تولى المستشار العام دور سكرتير المجلس في إدارة أعمال مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما في ذلك إعداد جداول أعمال الاجتماعات وصياغة الأوراق المقرر النظر فيها من مجلس الإدارة، فضلاً عن ومحاضر الاجتماعات والاحتفاظ بسجلات انتسابات أعضاء المجلس وغيرها من الإفصاحات.

إدارة السياسات والاستراتيجيات

خلال عام 2017، استكملت إدارة السياسات والاستراتيجيات عدداً من المشروعات الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والتي شملت ما يلي:

- إنهاء العمل الذي بدأ في عام 2016، مع نشر الورقة الاستشارية رقم 109 بشأن «التمويل الجماعي: تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بطريق الإقراض»، مع دخول القواعد النهائية حيز السريان في 1 أغسطس 2017. وقدمت تلك القواعد إطار العمل الأول في منطقة مجلس التعاون الخليجي للإشراف الصحيح على التمويل الجماعي القائم على القروض.
- ولحق بالورقة الاستشارية رقم 109 نشر الورقة الاستشارية المتممة رقم 111 «التمويل الجماعي: تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار». وبالمثل، قدمت هذه الورقة الاستشارية إطار العمل الأول لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص التمويل الجماعي من خلال استثمارات الأسهم وغيرها من الاستثمارات. وقد دخلت

تلك القواعد النهائية حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2017.

- كما نشرنا في مجال التكنولوجيا المالية الورقة الاستشارية رقم 112 «اختبار ابتكارات التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي»، التي قدمت رخصة اختبار الابتكار لدينا (انظر قسم التكنولوجيا المالية في الصفحة 45) ومنذ تقديم رخصة اختبار الابتكار، شهدت سلطة دبي للخدمات المالية اهتماماً كبيراً من أولئك الذين يرغبون في اختبار نماذج أعمالهم وخدماتهم ومنتجاتهم المالية المبتكرة في مركز دبي المالي العالمي أو منه.

- كجزء من التزامنا بتبني المعايير الدولية (انظر القسم المتعلّق بهيئات وضع المعايير في الصفحة)، فقد أصدرنا الورقتين الاستشاريتين رقم 113و44 بعنوان «مراجعة المتطلبات الرأسمالية» و«مراجعة متطلبات السيولة» على التوالي. وقد أدخلت الورقة الاستشارية المتعلقة برأس المال عدداً من التغييرات على نظامنا، وذلك من أجل ضمان توافقنا مع معايير بازل 2، ولنعكس خبرتنا الإشرافية. بينما قدمت الورقة الاستشارية المتعلقة بالسيولة صافي نسبة التمويل المستقر، وهو أحد العنصرين الأساسيين لإطار عمل لجنة بازل 3 المتعلق بالسيولة. ويستلزم صافي نسبة التمويل المستقر من البنوك والشركات الأخرى ذات الصلة الحفاظ على نسب سيولة كافية، فيما يتعلق باستقرار مصادر تمويلها، لفترة تصل إلى سنة واحدة. وتسري القواعد النهائية المستمدة من هاتين الورقتين الاستشاريتين حيز التنفيذ في 1 يناير 2018.

- لقد أتمت إدارة السياسات والاستراتيجيات مراجعةً استراتيجية للرسوم التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية، لكي يأخذ في اعتباره النمو الحالي والمتوقع لمركز دبي المالي العالمي على المدى المتوسط، وحاجة سلطة دبي للخدمات المالية إلى مواكبة ذلك النمو. وقد نشرنا الورقة الاستشارية رقم 110 «رسوم سلطة دبي للخدمات المالية» في فبراير. وتطرقت المقترحات الواردة في هذه الورقة إلى زيادة نسبة تكاليفنا التي يتحملها المجتمع الخاضع للتنظيم، وهذا يمثل واحداً من أهدافنا الاستراتيجية طويلة المدى. ولقد وضع مجلس إدارتنا القواعد النهائية في يونيو 2017، ولكنها تدخل حيز السريان اعتباراً من 1 يناير 2018 لضمان عدم حدوث أي تأثير فوري على الشركات، ولمنح المجتمع الخاضع للتنظيم الوقت للتخطيط بشأن الزيادات والتغيرات الحادثة في الرسوم.

عملت إدارة السياسات والاستراتيجيات أيضاً مع أقسام زميلة لنشر ورقة استشارية بشأن مواضيع متنوعة أثناء عام 2017. وقد تم نشر الورقة الاستشارية رقم 116 في سبتمبر وسوف يناقش مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في فبراير 2018 مقترحات ما بعد نشر الورقة الاستشارية.

في مجال التشاور بشأن السياسات، واصلنا العمل من أجل تعزيز نظامنا بخصوص تنظيم الصناديق المالية والإشراف عليها. وقد تم نشر الورقة الاستشارية رقم 115 «تعزيز نظامنا المتعلق بالصناديق الاستثمارية» في أكتوبر. وتحتوي تلك الورقة الاستشارية على مجموعة كبيرة من المقترحات لمنح الصناديق المالية ومديري الصناديق المالية مزيداً من المرونة ونطاقاً أوسع من الخيارات، في حال رغبوا في العمل بطرق مختلفة في بعض مجالات الصناديق المالية.

هناك عددٌ من المشروعات الأخرى قيد التنفيذ وفي مراحل مختلفة من عملية صنع السياسات. أولاً، نواصل عملنا على تطبيق نظام فض منازعات مناسب وذي جدوى لمركز دبي المالي العالمي. وهو عمل صعب ومعقد، وقد أصدرنا فيه ورقة تشاورية عامة خلال 2017. ثانياً، نقوم بمراجعة اطار عمل مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب كجزء من أعمالنا التحضيرية للتقييم المتبادل الذي تجريه مجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المقرر أن يتم في منتصف 2019. ثالثاً، نحن ننظر الآن في القواعد التي أصدرناها لملاءمة المشورات، على خلفية قضايا المحكمة وغيرها من المستجدات – بما في ذلك إجراء مراجعة موضوعية في هذا المجال (انظر قسم «الرقابة» في الصفحة 49) – التي أشارت إلى أن العملاء لا يحصلون دائماً على الخدمات من الشركات وفقاً لقواعدنا. أخيراً، نحن ننظر الآن في قواعدنا المتعلقة بالتدقيق الداخلي لضمان بقائها متسقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

لقد واصلت إدارة السياسات والاستراتيجيات تخصيص قدر كبير من الوقت لدعم سلطة مركز دبي المالي العالمي في مراجعتها لقانون الشركات الصادر عن المركز (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لسنة 2009). وقد تم عقد مشاورات متعلقة بالقانون المُعدَّل. ومن المتوقع الانتهاء منه – وكذلك من اللوائح المتعلقة به – في النصف الأول من عام 2018.

لقد أسهمت إدارة السياسات والاستراتيجيات في وضع معايير دولية للوائح الخدمات المالية في عام 2017، حيث شارك الموظفون في أنشطة اللجان المختلفة التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بما يلي:

- تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الأخرى، خاصةً في المنطقة، من خلال تبادل الخبرات؛
- الإشراف على المشورات الصادرة عن هيئات وضع المعايير الدولية وتقديم الملاحظات والتعليقات نيابةً عن سلطة دبي للخدمات المالية؛
- المشاركة في عمليات المسح، بما في ذلك عمليات مراجعة النظراء التي أجرتها المنظمات الدولية.
- المشاركة في مجموعة العمل المعنية بإجراء مراجعة مجلس الاستقرار المالي لتنفيذ مبادئ الحوكمة المؤسسية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إطار عمل المخاطر

تضطلع إدارة السياسات والاستراتيجيات بالقيام بإدارة ووضع إطار عمل سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بتقييم المخاطر التنظيمية وإجراء مراجعة لتحديد قدرة الشركات على تحمل مخاطر محددة تتعلق بالشركات والقيام بعملية جرد للمخاطر الهامة (غير المتعلقة بالشركات).

فيما يخص جرد المخاطر، فقد تم وضع خطة للحد من كل خطر من المخاطر المحددة. ويتم إعداد التقارير حول الإنجاز الذي يتم تحقيقه في هذا الشأن مرتين سنوياً ويُقدم إلى إدارة السياسات والاستراتيجيات، ليتم مناقشته وبحثه داخلياً، ويتم أيضاً إعداد تقارير دورية للجان المجلس حول مخاطر معينة، حسبما هو مشار إليه بموجب تقرير لجنة المخاطر.

بالنسبة لقدرة سلطة دبي للخدمات المالية على تحمل المخاطر، فلقد تم تعريف الموظفون بذلك وهو ما يُسترشد بها في اتخاذ القرارات، بما في ذلك تحديد أولويات المسائل، وفي الأنشطة الرقابية والتنظيمية اليومية التي تُجريها سلطة دبي للخدمات المالية.

وتجري تلك المناقشات في سياق تحليل القضايا على المستوى العالمي، ويمكن أن يسلط هذا الضوء على الاتجاهات المتطورة التي قد تصبح بمرور الوقت مخاطر يتعيّن على سلطة دبي للخدمات المالية التخفيف من حدتها خلال التنظيم أو الإشراف أو العمليات.

الاستراتيجيات وتخطيط الأعمال

إن إدارة السياسات والاستراتيجيات مسؤولة عن تحليل مجالات عدة تساهم في التفكير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية. وتشمل المخرجات خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية التي يُعدّها الفريق وينشرها كل سنتين والتي تُغطي السنتين المقبلتين. خلال السنة الفاصلة، تُعدّ أيضاً نسخة داخلية من خطة العمل ولكنها لا تُنشر. وخلال عام 2017، عكفنا على وضع خطة العمل لعام 2018 / 2019 والتي لم تُنشر بعد، ولكن مجلس الإدارة اعتمد النسخة الداخلية منها في شهر ديسمبر.

وفي عام 2017، واصلت الإدارة تحليل التطورات الاقتصادية والسياسية وغيرها من التطورات المتعلقة بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وإعداد تقارير عنها، بالإضافة إلى إعداد تقارير عن التطورات التي تشهدها أعمال هيئات وضع المعايير الدولية (راجع القسم المتعلق بهيئات وضع المعايير في الصفحة 44).

أنشطة التواصل التي تم تنفيذها خلال العام

خلال العام، قاد فريق السياسات والاستراتيجيات عدداً من جلسات التواصل بشأن التعديلات على القواعد المعنية بالتنسيق والمقرات التمثيلية والترويجات المالية، إلى جانب المقترحات الخاصة بتحسين نظام عمل الصناديق لدينا. كما شارك فريق العمل كذلك في جلسات مع اتحاد التأمين بمركز دبي المالي العالمي في شهر فبراير فضلاً عن المشاركة في جلسة تواصل لمدققي الحسابات المسجلين في شهر مارس والجلسة السنوية للتواصل بشأن الرقابة في شهر مايو وجلسة إحاطة لمجموعة التواصل الخاصة بمسؤولي الامتثال في شهر نوفمبر.

وعلى صعيد التكنولوجيا المالية، فقد شاركنا في عدد من الجلسات المرتبطة بفينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي وذلك خلال برنامج تسريع الخدمات المالية الأول في المنطقة. وقد تحدّث فريق السياسات والاستراتيجيات في عدد من الندوات والدورات التدريبية أيضاً التي انعقدت خلال السنة كجزء من عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع الشركاء الاستراتيجيين.

إدارة الرقابة

نظرة عامة

خلال عام 2017، انصب تركيزنا على عدد من الأولويات الرقابية والتنظيمية، وتواصل مشاركتنا في المجتمع التنظيمي عن طريق العديد من جلسات التواصل بما في ذلك الجلسة السنوية للتواصل حول الرقابة لدى بسلطة دبي للخدمات المالية، والتي تشهد مشاركتنا للتوجهات والمخاطر الحالية والمشاكل في قطاعات إدارة الثروة والوساطة والخدمات البنكية والتأمين. ومن ضمن التزامنا بتحسين ممارسات السوق، تواصل سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها مع نظرائنا من الجهات التنظيمية سواء داخل الإمارات العربية المتحدة أم على الصعيد العالمي عبر منتديات عدة تتضمن كليات إشرافية، وذلك بغرض مناقشة المنهجيات المتبعة في معالجة المخاوف والمخاطر التي تشيع في الهيئات الخاضعة للرقابة.

الترخيص

منحت سلطة دبي للخدمات المالية التراخيص إلى 68 شركة مرخّصة في عام 2017 ما يماثله في عام 2016. وعدد مقدمي الطلبات الجدد ليس مؤشراً كاملاً على النضوج الذي يشهده النشاط بالمركز ولا عن مدى ترسخه، حيث إن الكثير من الشركات التي جرى ترخيصها في الأعوام الماضية تتوسع في قوتها العاملة وتعكف على تنمية خطوط منتجاتها وخدماتها. وتنظّم سلطة دبي للخدمات المالية حالياً ما مجمله 471 شركة مرخصة ولديها نشاط إشرافي تنظيمي أكثر محدودية لعدد16 مدقق مسجل بالإضافة إلى 122 عمل ومهنة غير مالية محددة.

ولا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تشهد نمواً قوياً في قطاعي الخدمات البنكية والتأمين، كما لاحظنا نمواً كبيراً في مجالات إدارة الأصول والصناديق مع توسع ملحوظ في عدد صناديق المستثمرين. ومن ضمن المحركات الرئيسية وراء هذا النمو الذي شهدناه مؤخراً في الصناديق، المراجعات التي أجريت على المتطلبات الرأسمالية لمديري الصناديق إلى جانب بعض التحسينات على نظام الصناديق العقارية وصناديق الريت. أضف إلى ذلك أن كل من سلطة مركز دبي المالي العالمي ومسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي قد وضعوا مجموعة من المحفزات التي تمكن أنشطة الصناديق بالمركز.

وبنهاية عام 2017، كان لدى مركز دبي المالي العالمي 39 مديراً للصناديق (من بينهم مديري صناديق خارجيين) بالإضافة إلى 41 صندوقاً مؤسساً بالمركز. وأكثر من نصف الصناديق الحالية لدينا جرى تسجيلها خلال عام 2017. ويدعم هذا النمو المتواصل وضع مركز دبي المالي العالمي باعتباره أكبر محور للصناديق في المنطقة. أضف إلى ذلك أننا قد نشرنا ورقة استشارية هذا العام سوف توفر المزيد من الفرص للتطوير بالقطاع.

النشاط الرقابي

شرعت إدارة الرقابة في عملية إعادة هيكلة واضعة في الاعتبار أنواع الشركات في مركز دبي المالي العالمي في الوقت الحالي إلى جانب النمو المستقبلي المتوقع للشركات الحالية والجديدة بالإضافة إلى تقييمنا للتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية فضلاً عن التطورات التنظيمية على الصعيد الدولي. والهدف الرئيسي من إعادة الهيكلة هو نشر الموارد الخاصة بعمليات الرقابة بشكل أكثر فعالية وبمستوى أكبر من الكفاءة. وعلى المدى القريب والمتوسط، فإن إعادة الهيكلة سوف تُمكّن سلطة دبي للخدمات المالية من مواصلة التركيز على بعض المجالات العامة المحددة مع توجيه مستوى أكبر من التركيز الرقابي تجاه الشركات ذات مستوى المخاطر الأكبر. وتتمثل المجالات الثلاثة الرئيسية التي تحظى بالتركيز المتواصل للنشاط الرقابي لسلطة دبي للخدمات المالية فيما يلي:

- مخاطر ممارسة الأعمال، والتي تتضمن مجالات مثل تصنيف العملاء والملاءمة وحماية أصول العملاء والجرائم المالية.
- المخاطر التحوطية، والتي تتضمن مجالات مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر الاكتوارية.
- المخاطر التشغيلية، والتي تتضمن مجالات مثل الحوكمة العامة للشركات، وأنظمة وضوابط المكاتب الخلفية، والمخاطر الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية «الفينتيك».

ولقد واصلنا على مدار العام تركيزنا على الرقابة القائمة على المخاطر في المجالات التالية:

مخاطر ممارسة الأعمال

أجرينا مراجعة موجهة نُشرت حديثاً ركزت على تصنيف العملاء والملاءمة وسلطت الضوء بشكل عام على العديد من المجالات التي تحتاج إلى تطوير حيث توصلت إلى وجود عدد من الشركات المرخصة لا تُجر توثيقاً كافياً لتقييم العملاء فيما يتعلق بمعرفة العملاء وتجاربهم؛ كما أنه هناك حالات كثيرة لم تسجل الشركات المرخصة الفئة الفرعية لتصنيف العملاء المهنيين وفقاً لقواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛ هذا بالإضافة إلى تقييد عدد كبير من الشركات المرخصة لتطبيق متطلبات الملائمة الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية بناء على تصنيف العميل، ولكن مع عدم تقديم أي إخطار كتابي مسبق للعملاء المتضررين. وسوف نواصل التحقق من مدى التزام الشركات المرخصة بتصنيف عملائهم (الأفراد، أو المهنيين، أو النظراء بالأسواق) لضمان ملاءمة أي منتجات وخدمات يوصى بها لهؤلاء العملاء.

وقد ركزنا الاهتمام على الشركات المرخصة التي تدخل تحت نظام أصول العملاء لدينا لضمان وفائها بالتزاماتها من أجل التأكد من تحقيق الحماية المناسبة لأصول العملاء والفصل فيما بينها. وقد عكفنا، عند الحاجة إلى ذلك، على توجيه الشركات المرخصة بغرض تحسين الامتثال المتواصل عن طريق تصحيح ما يتم تحديده من انتهاكات وعن طريق الارتقاء بالأنظمة والضوابط.

تواصل مكافحة الجرائم المالية كونها ضمن الأولويات التنظيمية الأربعة الرئيسية، وقد انتهت سلطة دبي للخدمات المالية لتوها من مراجعة موضوعية للجرائم المالية لعدد من الشركات المرخصة. وقد سلطت هذه المراجعة الضوء بوجه عام على مجالات التحسين التي تشمل تحديداً نوعية عمليات تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال التي تقوم بها الشركات المرخصة وأطر مراقبة معاملاتها. وتواصل سلطة دبي للخدمات المالية إلزامها للشركات المرخصة بتصحيح أي من نقاط الضعف المحددة في أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك المستويات المطلوبة للعناية الواجبة الأولية والمستمرة التي تُجرى للعملاء. وقد شهدنا هذا العام تخصيص سلطة دبي للخدمات المالية لموارد هائلة من أجل التجهيز للدورة الرابعة القادمة للتقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة المقرر عقده في منتصف عام 2019.

وقد تولينا مراقبة مستهدفة للشركات المرخصة ذات العلاقة بالعملاء من الأفراد للتعامل في العقود الفروقية وعقود الصفقات النقدية المبيتة في سوق الفوركس والخيارات الثنائية والمشار إليها جميعها باسم المشتقات المتداولة خارج السوق. هذا ولا نزال نحدد ونشارك النتائج والممارسات الجيدة والممارسات التي نرى أنها قد تؤدي إلى تدني مستوى ممارسة النشاط في حال عدم إدارتها على نحو صحيح. وقد أصدرت سلطة دبي لخدمات المالية في شهر يوليو 2017 خطاباً من «الخطابات إلى كبار المسؤولين التنفيذيين» حددت فيه توقعاتها للمشتقات المتداولة خارج السوق للأفراد المقدمة من مركز دبي المالي العالمي، وتنوي سلطة دبي للخدمات المالية استتباع هذا الخطاب بمقترح رسمي للمشاورات العامة.

المخاطر التحوطية

استمرت الأعمال المصرفية في النمو على مدار العام في خدمة العملاء في جميع أنحاء المنطقة. وتتولى الآن تنظيم 35 كياناً مصرفياً تجارياً موجهة نحو الشركات. ويستعين عدد كبير من هذه البنوك بمركز دبي المالي العالمي باعتباره محوراً إقليمياً لتقديم خدماتها للشركات في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ويتمحور تركيزنا الإشرافي على ضمان أن البنوك تحتفظ بمستوى كاف من رأس المال والسيولة، بما يتناسب مع طبيعة المخاطر التي تواجهها. كما تدخل جودة الأصول، بما يشمل توافر مستويات مناسبة من المخصصات، ضمن مجال تركيزنا الإشرافي. جديرٌ بالذكر أننا نعكف على مراقبة تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتنفيذ السليم له. كما تولي سلطة دبي للخدمات المالية مزيداً من الاهتمام على تقييم المخاطر الائتمانية التي يمكن التعرض لها بشدة.

تؤدي سوق التأمين في مركز دبي المالي العالمي دوراً مهماً للمنطقة في توفير قدرات إعادة التأمين، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية والتخصصية. كما واصل إجمالي الأقساط المكتتبة في مركز دبي المالي العالمي النمو. وتنظم سلطة دبي للخدمات المالية مستعينة بفريقها المكرس للإشراف على التأمين سوق التأمين بمركز دبي المالي العالمي الذي يتألف من 83 كياناً تأمينياً بما يشمل شركات إعادة تأمين عالمية ووسطاء ووكلاء إدارة. كما تمركز عملنا الإشرافي على ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر. وقد واصلنا العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا المجال مثل اتحاد التأمين بمركز دبي المالي العالمي ولدى لويدز لندن.

المخاطر التشغيلية والتكنولوجيا المالية

كما أوضحنا آنفاً، فقد أنهينا نظام التمويل الجماعي الذي يغطي القروض وأنشطة التمويل القائمة على الاستثمار. وفي الوقت ذاته، قمنا بنشر منهجيتنا المتعلقة بدعم الابتكار في المركز من خلال تقديم رخصة اختبار الابتكار، وقمنا بإقرار أول رخصة اختبار ابتكار في المركز. تعد منهجيتنا في هذا الصدد منهجية طويلة المدى، ولا نتوقع إنهاء تطوير الإطار الإشرافي لتلك الشركات خلال عام 2018، إلا أننا نتوقع إحرازها تقدماً كبيراً في هذا الصدد.

وقد أدى تركيزنا على الابتكار إلى زيادة الاهتمام بمجموعة كبيرة من نماذج الأعمال التجارية المحتملة، مما يعكس الاتجاهات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية. تلقينا خلال عام 2017 أكثر من خمسين استفساراً في مجال التكنولوجيا المالية، ونتوقّع اعتماد المزيد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2018. وللمضي قدماً، فإننا نعي وجود تحدي يتمثل في بلورة نهجنا الإشرافي وفقاً لمبادرات السياسات النامية التي تحيط بمجموعة كاملة من نماذج الأعمال المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

لقد اعتمدنا نهجاً أكثر تركيزاً على قضايا الأمن السيبراني في عام 2017 مع نهج يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتباره أفضل حل لمعالجة المخاطر في هذا المجال. وفي ظل تزايد حوادث الأمن السيبراني الكبرى في عام 2017، فإننا نهدف إلى وضع إطار مصمم خصيصاً للأمن السيبراني في عام 2018 يتناسب مع مستوى وعمق العمليات المنفذة في المركز.

أنشطة الإشراف الأخرى

شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في عدد من الفعاليات التي تركز على المحاسبة والتدقيق، والتي كان العديد منها بالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. كما أقمنا عدداً من فعاليات التوعية التي تركز على قضايا الحوكمة والتنفيذ القادم للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

النشاط العام

إعادة هيكلة إدارة الرقابة تعني أن يكون لدينا الآن فرق مخصصة مسؤولة عن جميع الكيانات الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بكل مجال من مجالات المخاطر الرئيسية المتمثلة في مخاطر السلوك والمخاطر التحوطية والمخاطر التشغيلية. وهذا سيعني أنه لن يتم تعيين مدير علاقات مخصص إلا لشركة مخصصة ذات انتشار أكبر أو متزايد التعقيد أو تلك التي نحدد أنها تتطلب رقابة إشرافية خاصة. ويعني ذلك أيضاً أننا سنجري عدداً أقل من تقييمات المخاطر المجدولة بشكل رأسي للشركات كل على حدة، وسنجري مزيداً من التقييمات الأفقية للمخاطر (المراجعات المواضيعية)، استناداً إلى المنتجات والمخاطر.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية طرح العديد من مبادرات الكفاءة لتعزيز الرقمنة والأتمتة والمعالجة المباشرة. وكما ذكرنا في تقريرنا لعام 2016، قمنا بتوسيع بوابة الإشراف من أجل استيعاب جميع استفسارات الغالبية العظمى من الشركات. وهي نفس البوابة التي تستخدمها جميع الشركات فيما يخص التزاماتها الخاصة برفع التقارير. كما أطلقنا نماذجاً عبر الإنترنت مع تطبيق عملية رفع التقارير المؤتمتة الخاصة بمكافحة غسيل الأموال خلال عام 2017.

وقد توسعت بوابتنا عبر شبكة الإنترنت الآن في نطاق تغطيتها ليشمل جميع الخاضعين للتنظيم تزامناً مع مواصلة تحسين النظام بإجراء عملية معالجة مباشرة قريبة لجميع الاستفسارات المخططة في الشهور المقبلة. وقد تكللت الاختبارات الأولية بالنجاح في هذا الصدد، ومن المتوقع إطلاق المزيد من التحسينات في الوقت المناسب وخلال عام 2018. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه التحسينات المدخلة على العمليات لن يكون ظاهراً بصورة فورية للشركاء الاستراتيجيين، إلا أننا نتوقع تحسناً في الكفاءة في أوقات الاستجابة وفي معالجة الإقرارات على المدى المتوسط والبعيد.

الأسواق

الإشراف على البنية التحتية للأسواق

في العام 2017، واصلت إدارة الأسواق بسلطة دبي للخدمات المالية جهودها في الحرص على أن يعمل مشغلو السوق وغرف المقاصة وفقاً لأعلى المعايير الدولية وبما يتفق مع نماذج مؤسسات السوق المرخصة. رخص مركز دبي المالي العالمي مؤسستين من مؤسسات السوق المرخصة داخل نطاق عمله: ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة.

وفي سياق رقابة إدارة الأسواق ورصدها لمؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، قامت الإدارة بما يلي:

- مراجعة ورصد أسواق الأوراق المالية والمشتقات الخاصة بمؤسسات السوق المرخصة.
- مراجعة وتحليل تقارير جودة السوق، بالإضافة إلى إدخال المزيد من التحسينات على التقارير نتيجة للتطورات والتغيرات الحادثة في أنشطة أعمال مؤسسات السوق المرخصة.
- مراجعة واعتماد التغييرات الهامة، مثل التغيير في القواعد ومبادرات العمل وإطلاق المنتجات الجديدة.
- إجراء عمليات مراجعة لمبادرات أعمال جديدة، وللسلامة المالية، ولكفاية رأس المال بمؤسسات السوق المرخصة، كما تمت مراجعة التغييرات المتعلقة بإدارة مؤسسات السوق المرخصة وتغييرات المراقبين.
- مراجعة ومراقبة منصة إيداع الأوراق المالية ومنصة المرابحة المركزية.

تواصل أسواق المشتقات في مركز دبي المالي العالمي نموها من حيث الحجم والتوسع حيث شهدنا تدشين سوقاً لمشتقات الأوراق المالية في ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة عن طريق تسهيل المزادات على النفط الخام لشركات النفط الوطنية.

الاعتراف بالمشاركين عن بعد في أسواق مركز دبي المالي العالمي

في العام 2017، تم الاعتراف بست شركات مع سحب الاعتراف من خمس شركات أخرى. والاعتراف مطلوب للمنصات أو أعضاء المقاصة الذين ليس لهم وجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي ويرغبون في ممارسة نشاط مالي في المركز.

وفي سياق عملية مراجعة الاعتراف، فقد واصلت إدارة الأسواق التعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية كما قامت الإدارة بالتنسيق معها بشأن قضايا ومسائل مشتركة، بما في ذلك إجراء تفتيش ميداني مشترك لأحد الأعضاء المعترف بهم. قامت إدارة الأسواق أيضاً بتعزيز أدوات الرقابة وتعزيز جهودها في مراقبة الأعضاء والهيئات المعترف بها حرصاً على استمرارية الالتزام بمتطلبات نموذج الاعتراف.

إدارة هيئة الإدراج

تتولى إدارة الأسواق مسؤولية اعتماد نشرات الطرح وإدراج الأوراق المالية بقائمة الأوراق المالية الرسمية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية. تحتوي القائمة على أسماء جهات الإصدار التي تدرج أوراقها المالية في القائمة بغرض إمكانية تداول هذه الأوراق في إحدى مؤسسات السوق المرخصة.

وبصفتها سلطة للإدراج، فإن سلطة دبي للخدمات المالية تتولى ما يلي:

- اعتماد نشرات الإصدار.
- إدراج الأوراق المالية في قائمة الأوراق المالية الرسمية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية.
- وضع الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالإدراج الأولي والالتزامات المستمرة بموجب نظام الأسواق.
- تنفيذ المعايير ومراقبة الالتزامات المستمرة الخاصة بجهات الإصدار.

وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، فإن سلطة دبي للخدمات المالية ملتزمة بمراجعة النسخة الأولية لطلبات الإدراج المقدمة من جهات إصدار الديون خلال ثلاثة أيام عمل من استلام المستندات ذات الصلة، بما في ذلك كل نسخة أولية من المستندات اللاحقة. وتمنح إدارة الأسواق موافقتها في خلال يوم عمل واحد من تاريخ استلام النسخة النهائية الوافية حسبما ترى. وفي المعتاد، فإن طلبات إدراج السندات وسندات الدين والصكوك تمر جميعها بعملية المراجعة السريعة.

وقد جرى بالفعل هذا العام معالجة 80% تقريباً من إجمالي الطلبات المستلمة في إطار عملية المراجعة السريعة. وقد كان السبب الرئيسي للتأخير في الاعتماد هو عدم استيفاء جميع القواعد المطبقة الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية.

شهد شهر مارس إدراج الإمارات دبي الوطني ريت في قائمة الأوراق المالية الرسمية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، وهو صندوق الاستثمار العقاري الثاني الذي يجري إدراجه في مركز دبي المالي العالمي.

مشروع الدخل الثابت المتداول خارج السوق

في إطار جهود سلطة دبي للخدمات المالية لضمان تحقيق الشكل التنظيمي المناسب لنشاط التداول في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في مركز دبي المالي العالمي، فإن إدارة الأسواق قد أجرى مراجعة لسوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت المتداولة خارج السوق من أجل استيعاب هيكلها ومستوى نشاط المعاملات الخاص بها ونطاق هذا النشاط في مركز دبي المالي العالمي وانطلاقاً منه. وكجزء من هذا المشروع، فقد عُقدت مقابلات مع الشركات المرخصة وشركات الخدمات المالية خارج المركز كما أجرى مسح عبر شبكة الإنترنت أيضاً. وقد أظهرت النتائج الرئيسية أن مركز دبي المالي العالمي يحتضن بيئة تداول خارج السوق نشطة ومتنامية للأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

تنظر إدارة الأسواق في الطلبات لتحديد مستوى التكافؤ مع جهات الاختصاص الأجنبية فيما يخص الأسهم والصناديق الأجنبية. وقد اعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017 جهة اختصاص واحدة لأغراض إدراج صناديق الاستثمار الجماعية الأجنبية كما وضعت أطراً ونماذجاً واستبيانات لهذه التقييمات وقدمت تعقيبات للطلبات اللاحقة المقدمة.

في شهر مايو، نظّمت الإدارة ندوة مشتركة استضافتها سلطة دبي للخدمات المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حول مبادرات توليد السيولة في التمويل الإسلامي. وقد ضم هذا الحدث كبار المندوبين والخبراء المتخصصين من مختلف القطاعات المصرفية والمالية والتنظيمية والقانونية. وأتاحت هذه الندوة فرصة فريدة لتبادل الأفكار والتفاعل والنقاش بين المندوبين.

وفي شهر مايو أيضاً شاركت الإدارة في استضافة فعالية مع برنامج مركز دبي المالي العالمي فينتيك هايف وحوكمة وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط تُركز على فرص التمويل الجديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة الإقليمية التي تطبق التكنولوجيا المالية. ولقد استقطبت هذه الفعالية أكثر من 150 مشاركاً وعدد من المتحدثين الخبراء رفيعي المستوى.

استضافت إدارة الأسواق، بالتعاون مع ناسداك دبي، في شهر ديسمبر 2017 دورة توعوية لأعضاء ناسداك دبي المعترف بهم. وقد تناولت الدورة نظام إساءة استخدام السوق في مركز دبي المالي العالمي وقواعد سلوك السوق الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية، كما سلطت أيضاً الضوء على السلطات التنظيمية والتنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالأعضاء المعترف بهم.

من بين القنوات الرئيسية لتثقيف المستثمرين وتوجيه المصدرين هي ملخصات الأسواق التي تنشرها سلطة دبي للخدمات المالية على موقعها، وقد شهد شهر نوفمبر من عام 2017 إصدار سلطة دبي للخدمات المالية لملخص أسواق يحتوي على إرشادات توجيهية بشأن إدراج الصناديق الأجنبية.

استمرار الروابط بين أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومركز دبي المالي العالمي

اعترفت هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بتاريخ 29 مارس 2017 بناسداك دبي بصفتها جهة خارجية لأعمال التقاص المركزي بموجب الفصل 4 من الباب الثالث من تنظيم البنية التحتية للسوق الأوروبية، الأمر الذي يفتح الباب أمام أعضاء المقاصة بالاتحاد الأوروبي للمشاركة بمزيد من الفعالية في ناسداك دبي. وتعد ناسداك دبي أول جهة لأعمال التقاص المركزي للأسهم من نوعها في المنطقة تهدف إلى تشجيع نشاط المقاصة عبر الحدود بين أعضاء المقاصة الأوروبيين وجهة أعمال التقاص المركزي الكائنة بمركز دبي المالي العالمي. وهذا بدوره يعزز مكانة مركز دبي المالي العالمي بصفته مركزاً يمكن من خلاله أن تمارس المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أعمالها في جميع أنحاء المنطقة كما يُعزز أيضاً ثقة المشاركين في السوق في المركز.

أصدرت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية بتاريخ 21 يونيو 2017 أمر تسجيل إلى بورصة دبي للطاقة المحدودة، وهي عبارة عن مجلس أجنبي للتداول كائن بمركز دبي المالي العالمي. وبموجب هذا الأمر، بورصة دبي للطاقة مصرح لها بتزويد أعضائها المحددين أو غيرهم من المشاركين الآخرين الموجودين في الولايات المتحدة بوصول مباشر إلى نظام الدخول الإلكتروني ونظام مطابقة التداول. وقبل الأمر الصادر من لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية، قدمت بورصة دبي للطاقة إمكانية الوصول المباشر للمشاركين في الولايات المتحدة وفقاً لخطاب لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية رقم 06–07، والذي تم سحبه تلقائياً مع صدور أمر بورصة دبي للطاقة.

تحسين نظام المعلومات التنظيمية الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية

تعمل إدارة الأسواق جنباً إلى جنب مع الأقسام الأخرى بسلطة دبي للخدمات المالية على زيادة عملية أتمتة سير العمل ومعالجته بشكل غير ورقي من خلال إجراء تحسين شامل في نظام المعلومات التنظيمية الخاص بها.

إدارة التنفيذ

التحقيقات

أجرت إدارة التنفيذ تسعة تحقيقات في عام 2017، منها خمسة تحقيقات مستمرة من عام 2016. وقد أنهت الإدارة تحقيقين مع وجود سبعة تحقيقات مستمرة في نهاية عام 2017، بما في ذلك عدد من التحقيقات المعقدة.

وتُغطي التحقيقات التي أجرتها إدارة التنفيذ مجموعة من أشكال سوء التصرف المشتبه به التي ترتكبها المؤسسات والأفراد، بما في ذلك:

- الإخفاقات في الحوكمة المؤسسية؛
- الإخفاقات في الأنظمة والضوابط؛
- الإخفاقات في ضوابط مكافحة غسل الأموال؛
- أنشطة الخدمات المالية غير المرخصة؛
- الإخفاقات في قبول العملاء؛
- تقديم معلومات خاطئة أو مضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- إعاقة تحقيقات سلطة دبي للخدمات المالية؛
- السلوك الاحتيالي؛ و
- انتهاك مبادئ سلطة دبي للخدمات المالية الخاصة بالشركات المرخصة والأفراد المرخصين.

نتائج إنفاذ سلطة دبي للخدمات المالية

تتمثل سياسة سلطة دبي للخدمات المالية في نشرها بوجه عام للمعلومات المتعلقة بإجراءات التنفيذ التي تتبع التحقيقات. وفي عام 2017، أدت التحقيقات التي أجرتها إدارة التنفيذ إلى النتائج التالية ضد الأفراد:

- اتخاذ لجنة صنع القرار خمسة قرارات؛ و
- إصدار تعهد واحد واجب التنفيذ.
- شملت الجزاءات التي فرضتها لجنة صنع القرار على الأفراد ما يلي:
- توجيه اللوم علانية إلى فردين وفرض غرامة مالية قدرها 25,000 دولار أمريكي عليهما نظراً لتقديمهما معلومات خاطئة ومضللة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛
- فرض غرامة قدرها 52,500 دولار أمريكي على فرد وحظره من ممارسة أي مهام ذات صلة بتقديم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وذلك للأسباب التالية:
  - التورط عن علم في تقديم خدمات وساطة تأمينية محظورة؛
  - عدم التأكد من أن الأعمال التجارية التي كان مسؤولاً عنها ممتثلة للقواعد السارية؛ و
  - تضليل سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- توجيه اللوم علانية إلى أحد الأفراد بسبب عدم اتخاذه الحكم السليم وبذل العناية الملائمة في أداء دور مسؤول الشؤون المالية وعدم بذل العناية المعقولة لضمان امتثال أعمال الشركة المرخصة التي كان مسؤولاً عنها للتشريعات المعمول بها.

قبلت سلطة دبي للخدمات المالية تعهداً واجب التنفيذ من مسؤول تنفيذي أول بشركة مرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية كانت مرخصة للقيام بالخدمات المالية للوساطة التأمينية. ويتعلق هذا التعهد واجب التنفيذ والمتعلق بسلطة دبي للخدمات المالية بأن الفرد لم يتصرف بالمهارة اللازمة ويولي العناية والاجتهاد المعقولة لضمان تنظيم أعمال الشركة التي كان مسؤولاً عنها، بحيث يمكن إدارتها والسيطرة عليها بفعالية. وبموجب التعهد واجب التنفيذ، ألزِمَ الفرد بما يلي:

- أن ينسحب من منصبه بصفته المسؤول التنفيذي الأول للشركة وعدم ممارسة مهام المسؤول التنفيذي الأول المرخصة لأي شركة في مركز دبي المالي العالمي لمدة ثلاثة أعوام؛
- أن يجعل الشركة تعيّن مسؤول تنفيذي أول جديد؛ و
- أن يدفع غرامة مالية قدرها 70,000 دولار أمريكي، منها 60,000 دولار أمريكي معلقة ولكنها تصبح مستحقة الدفع في حالة عدم الامتثال لشروط التعهد واجب التنفيذ.

لدى سلطة دبي للخدمات المالية مسألة واحدة معلقة أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر معلومات عن بدء أو نظر الدعاوى القضائية أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية وذلك ما لم تصدر أمراً بخلاف ذلك. ومع ذلك، لا تنشر سلطة دبي للخدمات المالية بشكل عام التفاصيل الكاملة للمسائل المحالة إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية إلا إذا كان ذلك ملائماً في ظروف قضايا معينة. عند النظر في المسألة والبت فيها، وما لم يتم إصدار أمر بخلاف ذلك، تتوقع سلطة دبي للخدمات المالية نشر قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية وأي إجراء ذي صلة به.

التوجهات

أصبحت التحقيقات التي تجريها الإدارة في السنوات الأخيرة متزايدة التعقيد وتستهلك موارد كثيفة.

وتتواصل جهود التحقيقات وإنفاذ متطلبات مكافحة غسل الأموال لدى سلطة دبي للخدمات المالية وتستمر في كونها جزء من نطاق التركيز الأساسي لأنشطة الإنفاذ لديها في عام 2017.

ستشهد سلطة دبي للخدمات المالية على مدار الأعوام القادمة تحديات جديدة تتمثل في التكنولوجيا المالية والبيانات الضخمة، ومن أجل تحقيق إنفاذ يتسم بالفعالية، يجب تمكين الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية وتوفير القدرة على جمع وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من تلك المصادر بكفاءة وفعالية.

وتستجيب سلطة دبي للخدمات المالية لهذه التحديات التكنولوجية بطريقتين:

- تسخير مهارات وخبرات المتمرسين بالسوق الذين يعتبرون خبراء في تلك المسائل؛ و
- بناء مجموعة المهارات اللازمة وإنشاء البنية التحتية الضرورية داخل السلطة لتمكين الاستجابة على النحو المناسب للتحديات ذات الصلة بالابتكار في المجال التكنولوجي.

العمل المشترك مع الهيئات التنظيمية الأخرى

تواصل إدارة التنفيذ تعاونها المشترك مع الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية في سياق ما تجريه من تحقيقات. فأما على الصعيد الإقليمي، تعاونت سلطة دبي للخدمات المالية مع هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين الإماراتية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وغيرها من سلطات إنفاذ القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأما على الصعيد الدولي، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها في مشاركة المعلومات بشأن التحقيقات والمسائل التنظيمية مع الجهات التنظيمية من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، فضلاً عن جهودها في تنسيق الإجراءات التنظيمية التي قد تنشأ عن التحقيقات المشتركة، بما في ذلك ضمان مناسبة هذه الإجراءات واتساقها.

واصلت إدارة التنفيذ، بصفتها عضواً في مجموعة فحص المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، عملها على وضع وتنفيذ سياسة دولية محسَّنة لمشاركة المعلومات من جانب الجهات التنظيمية العالمية للأوراق المالية (أي مذكرة تفاهم متعددة الأطراف محسنة) والتي من شأنها أن تسهل مستويات أكبر من التعاون بين الجهات التنظيمية للأوراق المالية على مستوى العالم.

إدارة الشكاوى

استمرت الشكاوى في كونها أحد أهم مصادر المعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية. استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 138 شكوى في عام 2017. وهو ما مثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بعدد الشكاوى المستلمة في عام 2016.

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقييم وحل 92.8% من إجمالي الشكاوى خلال 28 يوماً من استلامها. وفيما يتعلق بنسبة 8% المتبقية، فقد كان هناك حاجة للمزيد من الاستفسارات والتقييم لحل الشكاوى.
ولا يزال جزء كبير من الشكاوى يتعلق بعمليات الاحتيال.

عمليات الاحتيال

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية جهودها لتثقيف المستهلكين حول عمليات الاحتيال. وقد استلمت سلطة دبي للخدمات المالية 61 شكوى حول عمليات الاحتيال وأصدرت 13 تنبيهاً للمستهلكين في عام 2017. ولا تزال تشمل أنواع عمليات الاحتيال التي علمت بها سلطة دبي للخدمات المالية عمليات الاحتيال المتعلقة بالرسوم المدفوعة مقدماً وعمليات الاحتيال بالاستنساخ وعمليات الاحتيال التي تمت فيها سرقة أو إساءة استخدام هوية سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي والشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي و/أو موظفيها. ولا تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تنبيهات إلا بشأن عمليات الاحتيال التي تؤثر على نزاهة مركز دبي المالي العالمي.

منهجية الإنفاذ

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية تطبيق منهجيتها الاستباقية المتعلقة بالإنفاذ في عام 2017، والتي يتمثل الهدف منها في اتخاذ تدابير وقائية تمكنها من الوقوف على أوجه سوء السلوك قبل تفاقمها. وقد عملت إدارة التنفيذ عن كثب مع فرق إدارة الرقابة خلال العام للكشف عن حالات سوء السلوك وعلاجها قبل أن تشكل خطراً جسيماً على مركز دبي المالي العالمي.

ومازالت هذه المنهجية ناجحة، حيث يمكن معالجة المخاوف بشكل أسرع وأيسر وبتكاليف أقل على كل من سلطة دبي للخدمات المالية والشركات/الأفراد المعنيين. وتأخذ سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار التعاون من جانب الشركات/الأفراد عن طريق إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات.

إدارة العلاقات الدولية

التعاون التنظيمي

تتمثل المهمة العامة لإدارة العلاقات الدولية في إرساء وترسيخ مستوى من الثقة بين الجهات التنظيمية والذي من شأنه تعزيز التعاون المشترك ومشاركة المعلومات. وهذا أمر أساسي للرقابة الفعالة على الشركات الدولية التابعة لمركز دبي المالي العالمي وأي شركة تشارك في نشاط عابر للحدود. وفي المقام الثاني، الوظيفة المتميزة التي تضطلع بها سلطة دبي للخدمات المالية على المستوى العالمي تُمكّنها من القيام بدور مؤثر في تشكيل النظام التنظيمي العالمي وتقديم منهجية متسقة فيما يتعلق بالتزاماتها وأنشطتها ضمن المجال العالمي.

ويعكس القانون التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي المعايير العالمية، حيث إنه يجيز لسلطة دبي للخدمات المالية الحصول على المعلومات نيابةً عن مؤسسات الإشراف والتنفيذ الأخرى ومشاركة هذه المعلومات معها. وتدعم مذكرات التفاهم هذا عن طريق وضع الأسس والثقة لهذه العملية، كما أنها تعكس مستوى من الراحة و، في بعض الحالات، درجة من التكافؤ الموجود بين السلطات الزميلة. ومنذ عام 2005، أنشأت سلطة دبي للخدمات المالية شبكة لمذكرات التفاهم متعددة وثنائية الأطراف من أجل تيسير هذا. وتضطلع إدارة العلاقات الدولية بمسؤولية التفاوض بشأن مذكرات التفاهم ووضع الصيغ النهائية لها. وفي نهاية عام 2017، وقعت سلطة دبي للخدمات المالية عدداً إجمالياً يبلغ 101 من مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف و5 مذكرات تفاهم متعددة الأطراف.

ونُفّذت غالبية الاتفاقيات الهامة، ولكن أدى ظهور التكنولوجيا المالية، حتى الآن، إلى إبرام عدد من اتفاقيات التعاون الخاصة بالتكنولوجيا المالية لدعم هذه الظاهرة الجديدة ومشاركة الفرص وسبل التحسين والتحديات مع الجهات التنظيمية الأخرى.

أصبحت الكليات الإشرافية الآن منبراً راسخاً في النظام الإشرافي وسلطة دبي للخدمات المالية، حيث تشارك الجهات الإشرافية للشركات التابعة للبنوك وفروعها وشركات التأمين التي تتمتع بصلات دولية في عدد كبير من الكليات الإشرافية، والتي تستضيفها الجهة الإشرافية المحلية. وفي عام 2017، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في 13 كلية إشرافية، حيث حضرت عشر منها وشاركت عن بعد في ثلاث أخر عن

طريق تقنية الاجتماع عبر الهاتف. وفي نهاية العام، حققت الجهات الإشرافية التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية تقدماً كبيراً ملحوظاً في التخطيط لكلية إشرافية لبنك إتش إس بي سي، والتي من المزمع أن يُعقد اجتماعها الافتتاحي في أوائل عام 2018.

وخلال العام، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم ما يقرب من 73 رداً على طلبات الحصول على معلومات تنظيمية وعلى المساعدة من هيئات تنظيمية زميلة. كما قدمت سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة نفسها ما يقرب من 113 طلباً لهيئات تنظيمية زميلة للحصول على المعلومات. وهو ما مثل زيادة كبيرة عن عام 2016 ويعكس مستوى الاعتماد المتبادل بين سلطة دبي للخدمات المالية والجهات الإشرافية الزميلة في سياق الإشراف على السوق المالية العالمية.

بناء القدرات

يمثل التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى لتعزيز قدرتها التحليلية والفنية جانباً هاماً من جوانب برنامج سلطة دبي للخدمات المالية المتعلق بالعلاقات الدولية. كما أنه يعزز فهم النظام التنظيمي لكل دولة بصورة أفضل. وتستقبل سلطة دبي للخدمات المالية بصورة منتظمة وفوداً من مناطق ومدن تلتمس المشورة بشأن إنشاء مراكز مالية، ولاسيما فيما يتعلق بتجربة سلطة دبي للخدمات المالية في إرساء نظام تنظيمي والمحافظة عليه. ففي شهر مارس، قدم ممثلون من هيئة المناطق الحرة السعودية في زيارة من أجل ذلك الغرض. وفي شهر مايو، التقى وفد من بنك ابيسينيا في إثيوبيا بممثلين من الأسواق والرقابة. وفي شهر نوفمبر، التقى بالمسؤولين التنفيذيين وفد من مركز أستانا المالي العالمي، وهو مبادرة جديدة من كازاخستان تحذو إلى حد كبير حذو مركز دبي المالي العالمي، والذي كان يرأسه محافظه.

المشاركة عالية المستوى

في عام 2016، وُضعت خطة مستقبلية للتأكد من مشاركة سلطة دبي للخدمات المالية بشكل أكبر وعلى أعلى المستويات مع أهم الدول. وقد وافق رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي و في بعض الحالات، أعضاء آخرون من مجلس الإدارة، على منهج محكم التنسيق للالتقاء بنظرائهم، لالتماس آراء رؤساء الشركات التابعة لمركز دبي المالي العالمي ورؤساء مجالس إدارتها والرؤساء التنفيذيين الدوليين، والتحدث في منتديات هامة في الخارج. وخلال العام، شجعت إدارة العلاقات الدولية رئيس مجلس الإدارة على عقد اجتماعات مع رؤساء مجلس الإدارة الزملاء من هيئة السلوك المالي البريطانية ، وهيئة تنظيم الأسواق المالية الفرنسية ، ولجنة تداول عقود السلع الآجلة الأمريكية؛ ورئيس مجلس الإدارة المنتدب لهيئة السوق المالية السعودية، ونائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ، ومراقب العملة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدير إدارة ولاية نيويورك للخدمات المالية؛ بالإضافة إلى بعض رؤساء مجالس إدارة مجموعات بنوك عالمية لديها فروع في مركز دبي المالي العالمي. وفي سياق مماثل، التقى الرئيس التنفيذي بنظيره في هيئة السلوك المالي البريطانية، ورئيس لجنة التنظيم التحوطي في بنك إنجلترا، ورئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ورئيس لجنة النمو والأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومفوض التأمين في هونغ كونغ، ونائب رئيس لجنة تنظيم التأمين الصينية، من بين آخرين. كما ساهم الرئيس التنفيذي في العمل المتعلق باجتماع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في المجلس خلال العام.

العلاقات الإقليمية

لا يزال التعاون الوثيق مع نظراء سلطة دبي للخدمات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط ضمن أهم أولوياتنا. ويواصل الرئيس التنفيذي اجتماعاته الدورية مع نظرائه الاتحاديين ومحافظ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع والمدير العام لهيئة التأمين بالإمارات العربية المتحدة (على هامش اجتماعات الرابطة الدولية لمراقبي التأمين). كما تُعقد أيضاً اجتماعات دورية تتعلق بحالات معينة على مستوى المسؤولين التشغيليين مع جميع المُنظِمين الثلاثة.

كثفت سلطة دبي للخدمات المالية خلال العام تعاونها مع إدارة الاستخبارات المالية الإماراتية بالإضافة إلى التحضير للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019. كما تقوم السلطة بالتنسيق بشأن قضايا متعلقة بمسائل محددة. ولقد واصلت سلطة دبي للخدمات المالية العمل مع إدارة الاستخبارات المالية على تحسين معايير تقارير الأنشطة المشبوهة التي تقدمها الشركات الخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية. كما تعمل سلطة دبي للخدمات المالية مع إدارة الاستخبارات المالية الاتحادية من أجل الحصول على معلومات من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومشاركتها.

أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أكتوبر ترتيبات مع هيئة الأسواق المالية في لبنان التي تعد إحدى أحدث الجهات التنظيمية في المنطقة. وتأتي هذه الترتيبات استكمالاً لمذكرة التفاهم القائمة المبرمة مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان.

لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية مراقباً في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إلا أنها تواصل تقديم المتحدثين والدعم لمبادرات التدريب التي يطلقها الاتحاد وتساهم بخلاف ذلك في أعمال الاتحاد المتعلقة بالقضايا الشائعة. كما تنتظر سلطة دبي للخدمات المالية صدور قرار قبولها في الاتحاد العربي لهيئات التأمين، مثيل اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في مجال التأمين، الذي يعد حالياً من الجهات الإشرافية السيادية.

تعد اللجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية إحدى اللجان الإقليمية الأربعة التي أسستها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وتضم هذه اللجنة تسعة عشر عضواً يناقشون القضايا الحرجة ويبحثونها قبل أن ينظر فيها الأعضاء كاملو العضوية ويُنفّذها مجلس الإدارة. وفي الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، أسست اللجنة مجموعة عمل بشأن حالة الإدراجات في البورصات بأفريقيا / الشرق الأوسط.

أوروبا

وبالنظر إلى رغبة أوروبا في وضع معاييرها الخاصة، بغض النظر عن المعايير الدولية القائمة، وأهمية إتاحة وصول الفروع والشركات الأوروبية في مركز دبي المالي العالمي إلى أسواقها، تعد العلاقات بأوروبا مهمة أيضاً للغاية. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بعلاقات ثنائية رسمية مع ما يقرب من 27 هيئة رقابية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولقد اضطلعت الهيئات الأوروبية، مثل البنك المركزي الأوروبي وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية، في بعض المجالات بمسؤولية التنظيم والرقابة في الدول الأعضاء. وقد وقعت سلطة دبي للخدمات المالية بالفعل في شهر فبراير 2013 مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بشأن الرقابة على وكالات التصنيف الائتماني. وفي شهر يوليو 2016، خلصت المفوضية إلى أن سلطة دبي للخدمات المالية تتمتع بالكفاءة اللازمة في عمليات الرقابة وضمان الجودة الخارجية والتحقيق وراء المدققين وشركات التدقيق. وفي شهر فبراير 2017، وقع رئيس هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية مع الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم عقب قرار أصدرته المفوضية الأوروبية في منتصف ديسمبر بأن نظام سلطة دبي للخدمات المالية وبورصتها (ناسداك دبي) الخاص بتنظيم أعمال التقاص المركزي في مركز دبي المالي العالمي مكافئ لذلك المعمول به في الاتحاد الأوروبي.

إدارة الموارد البشرية

نفّذت إدارة الموارد البشرية عدداً من المبادرات المهمة خلال عام 2017. واصلنا التركيز على تعلّم الموظفين وتنميتهم في ثلاثة مجالات رئيسية: التوطين والقيادة والتنظيم، حيث شارك 98٪ من موظفينا في دورات تدريبية تنموية «خارج العمل». ولقد ارتفع متوسط أيام التعلم إلى ثمانية أيام لكل موظف في عام 2017، فضلاً عن استمرار الزيادة التي شهدتها مشاركة الموظفين في عملية التعلم عبر الإنترنت.

وفي عام 2017، خصصت الإدارة العليا أيضاً عدداً من الأيام لبناء العلاقات بين الفرق بغرض تعزيز ديناميكيات الفرق ومناقشة الاستراتيجية وبناء المعرفة الفنية فضلاً عن الاحتفال بإنجازات الفرق.

تماشياً مع استراتيجية التنمية التي تتبعها سلطة دبي للخدمات المالية، يستمر التدريب متعدد الوظائف من خلال أعمال المشروعات والاستثمارات قصيرة الأجل لتحقيق نتائج جيدة بما في ذلك تعزيز مشاركة الموظفين.

ولقد تم إطلاق برنامج «تقدُّم» لتطوير المواطنين الإماراتيين لشغل المناصب الأعلى من مستوى المدير الأول كما تم وضع خطط التنمية الشخصية الفردية. ولقد خصصت سلطة دبي للخدمات المالية ميزانية كافية لهذه المبادرة. كما أن لدى سلطة دبي للخدمات المالية ستة خريجين من المواطنين الإماراتيين مشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون الريادي.

وعلى صعيد جميع المجالات، أعادت إدارة الموارد البشرية النظر في سياساتها وإجراءاتها من أجل تقديم أفضل الخدمات للموظفين ودعم أفضل للإدارة المباشرة ومواصلة تعزيز فعالية دوره داخل المؤسسة. وتماشياً مع هذا الاتجاه، واصلت عملية أتمتة الإجراءات تصدرها لتحديث نظام الموارد البشرية خلال عام 2017 وسيتم مواصلة ذلك أيضاً في عام 2018.

بالنسبة لعملية التوظيف، وظّفت سلطة دبي للخدمات المالية 11 موظفاً جديداً في عام 2017 من مناطق اختصاص مختلفة، من بينها مصر والهند وإسبانيا وسريلانكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وظل معدل دوران الموظفين منخفضاً عند 6.9 % كما ظل متوسط بقاء الموظفين في المؤسسة ثابتاً عند 6.56 سنة.

وعلى مدار العام في ظل سوق العمل المتغير، شاركت الموارد البشرية بشكل استباقي في مناقشات أُجريت مع المؤسسات المالية الأخرى والخبراء الاستشاريين الآخرين في مجالات مثل تحركات الرواتب واتجاهات التوظيف.

وتؤكد جميع هذه المبادرات على مساعي سلطة دبي للخدمات المالية الحثيثة حتى تُصبح إحدى أفضل جهات العمل.

العمليات

شرعت إدارة العمليات في عام 2017 في إجراء مراجعة استراتيجية للبنية التحتية التشغيلية والتكنولوجية لسلطة دبي للخدمات المالية بهدف تحديد الفرص التي يمكن اغتنامها للارتقاء بمستوى التشغيل التلقائي (الأتمتة) وتحسين سير العمليات عن طريق التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. وقد روعي في تصميم هذه المراجعة استهداف تحسين مستوى الإنتاجية وترشيد التكاليف عبر تحسين استخدام التكنولوجيا ضمن المجالات الاستراتيجية التي تدخل فيها سلطة دبي للخدمات المالية، وخاصة الابتكار، كما تتوافق هذه المراجعة كذلك مع مبادرات حكومة دبي، بما في ذلك دبي الذكية والاستراتيجية الوطنية للابتكار (انظر قسم الابتكار في الصفحة 60). ونحن حالياً في مرحلة استكشاف النتائج التي أسفرت عنها المراجعة، والتي تضمنت توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي ليشمل، بجانب الأمن السيبراني، التطبيقات الخاصة بالشركات في سلطة دبي للخدمات المالية، مثل عملية إصدار التراخيص.

كما ركزت الإدارة على تطوير استيعاب الجهات المعنية للاستراتيجية وعملية صناعة القرار داخل سلطة دبي للخدمات المالية عن طريق فعاليات التوعية والمنشورات المؤسسية والتوعية عبر وسائل الإعلام والتنبيهات والإشعارات التي تصدر للمستهلكين .

الشؤون المؤسسية

أدار قسم الشؤون المؤسسية خلال عام 2017 علاقات الشركاء الاستراتجيين داخلياً وخارجياً، لضمان تنفيذ سلطة دبي للخدمات المالية لقيم الشفافية وإمكانية الوصول.

أشرك القسم وسائل الإعلام المحلية والدولية لتسليط الضوء على المبادرات الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية من خلال الملفات التعريفية التنفيذية ومن خلال المشاركة في المنشورات الرئيسية بشكل منتظم.

أبرم قسم الشؤون المؤسسية شراكات استراتيجية مع منظمي الفعاليات والرابطات لتطوير ملف سلطة دبي للخدمات المالية مع المشاركين الحاليين والجدد في السوق.

انصب اهتمام القسم خلال عام 2017 بما يلي:

- تحقيق التوافق بين أنشطته مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
  - «عام الخير» من خلال الأنشطة الداخلية، بما في ذلك الحملات التي يتم توجيهها من خلال النشرة الإخبارية الداخلية وفعاليات الموظفين؛
  - «الاستراتيجية الوطنية للابتكار» من خلال تحديد إطار الابتكار لدى سلطة دبي للخدمات المالية باعتباره موضوعاً استراتيجياً يُركّز على التطوير المستدام لفينتيك في مركز دبي المالي العالمي؛
  - دعم تنمية القدرات الوطنية من خلال برنامج بوابتي للتدريب.
- إعادة تصميم وإطلاق منشورات سلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك «إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية» التي تضع مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية في إطار استراتيجية دبي والاستراتيجية الأكبر لدولة الإمارات إلى جانب اتجاهات الأسواق العالمية؛
- إطلاق بوابة فينتيك التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، وهي صفحة مخصصة لاستضافة الأخبار والتطورات الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية، بالإضافة إلى أنها

مصممة خصيصاً لمجال التكنولوجيا المالية؛

- التعاون مع هيئات مركز دبي المالي العالمي حول الفعاليات والمطبوعات الحكومية؛
- تعزيز وبناء العلاقات مع الهيئات الحكومية الرئيسة.

أصدر الفريق 62 بياناً صحفياً و13 تنبيهاً للمستهلكين و6 إشعارات بطرح أوراق استشارية و8 إشعارات بالتعديلات. كما كانت هناك 24 نشرة في عام 2017 تتضمن ما يلي:

- خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للعام المالي 2017/2018؛
- الإصدار الرابع عشر من إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2016، وهو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- تقرير التمويل التجاري لعام 2016، وهو نشرة باللغة الإنجليزية؛
- موجز الأسواق حول إدراج الصناديق الأجنبية في مؤسسات السوق المرخصة، هو نشرة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- نشرة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية: «نشرة عام الخير» باللغة الإنجليزية؛
- نشرة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية: «نشرة الابتكار والإلهام» باللغة الإنجليزية.

المشاريع والتخطيط

شارك قسم المشاريع والتخطيط في الإشراف على خطة العمل لسلطة دبي للخدمات المالية لعام 2017 ووضع خطة العمل لعام 2018 / 2019. ويواصل الفريق تنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع في المؤسسة والتخطيط للعديد من الفعاليات الدولية التي تستضيفها سلطة دبي للخدمات المالية وتنفيذها.
وتستمر إجراءات التحسين مع عدد من الأقسام في ظل استمرار الطلب على دعم وإدارة الاستطلاعات مع الشركاء الاستراتيجيين الداخليين والخارجيين.

تكنولوجيا المعلومات

في عام 2017، واصل قسم تكنولوجيا المعلومات تطوير وإدخال الأنظمة التي تمكّن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا مع المحافظة على أمن ومتانة الشبكة والبنية التحتية المؤسسية. وتم النجاح في تنفيذ العديد من المشاريع التي شملت تحسينات في النظام التنظيمي الرئيسي ونظام إعداد التقارير الاحترازية الإلكتروني وتكامل الأنظمة الداخلية الأساسية وتنفيذ النماذج المتاحة عبر الإنترنت وأتمتة عملية معالجة الطلبات الخارجية.

لا يزال أمن تكنولوجيا المعلومات يحظى بدرجة عالية من الأهمية في ظل مبادرات مختلفة تشمل تحسينات البنية التحتية لتعزيز أمن أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وشبكاتها. كما واصل القسم ضمان اعتماده لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومعايير الأمن الإلكتروني وإجراء مقارنة مرجعية لذاته مقابل تلك الممارسات والمعايير.

أجرى متخصصون أمنيون مستقلون خارجيون اختبارات خارجية واسعة النطاق لاختراق الشبكة للسنة الحادية عشرة على التوالي.

الشؤون المالية

تحكمت سلطة دبي للخدمات المالية في نفقاتها وحافظت عليها في نطاق الميزانية المعتمدة في عام 2017. وخلال عام 2017، احتفظت سلطة دبي للخدمات المالية بسجلاتها المحاسبية وأعدت قوائمها المالية السنوية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وحصلت سلطة دبي للخدمات المالية على رأي تدقيق غير متحفظ من مدققي حساباتها بخصوص القوائم المالية لعام 2017.

أُجريت مراجعة شاملة لمعايير الصلاحيات وسياسات قسم الشؤون المالية خلال عام 2017 وذلك لضمان قوة إطار مراقبة جميع نفقات سلطة دبي للخدمات المالية إلا أنه لا يمثل عبئاً مفرطاً. جرى الموافقة على جميع التغييرات من قبل لجنة التدقيق على مدار العام. كما يواصل قسم الشؤون المالية خلال العام مراجعة إطار الرقابة المالية الداخلي وتعزيزه داخل سلطة دبي للخدمات المالية لضمان التعامل مع جميع المخاطر المالية.

الشؤون الإدارية

واصل قسم الشؤون الإدارية ضمان أن مكاتب سلطة دبي للخدمات المالية تُدار وفقاً لأعلى المعايير. وتخضع علاقات الموردين لرقابة ومراجعة صارمة من أجل تقديم أفضل قيمة واستخدام فعال لكل من موارد وميزانيات إدارة المرافق القائم عليها جهة خارجية. كما تم تسليم جميع مشاريع التجهيز والطلبات اليومية المقدمة من الشركاء الاستراتيجيين الداخليين خلال المواعيد المحددة وفي حدود الموارد المتاحة. وتم النجاح في تحقيق الصحة والسلامة لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية والمرافق المتاحة، بما في ذلك الالتزام بمتطلبات الدفاع المدني.

تطلعاتنا

خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية لعام 2018/2017 تتصدر أربعة مواضيع استراتيجية

يتضمن أساس نهجنا نحو تنفيذ الاستراتيجية عدد من المحاور الاستراتيجية التي نستخدمها لوضع إطار عملنا ووصفه. وأول ثلاثة محاور من المحاور الأربعة المفصلة أدناه – **الإنجاز** و**الاستدامة** و**المشاركة** – كانت قائمة لعدة سنوات وظلت مستمرة في عام 2017. كما وجدنا في عام 2017 أن من الضروري إضافة محور رابع وهو **الابتكار**، مما يعكس تأثير التكنولوجيا على القطاع الخاضع لتنظيمنا والعمليات التي ننفذها.

وفيما يلي نناقش بعض الإنجازات المتحققة في إطار كل محور، حيث يصف كل منها جانباً مهماً من عمل سلطة دبي للخدمات المالية وخططها للتنمية المستقبلية.

الإنجاز

يحثنا محور الإنجاز على تنفيذ مهامنا الرئيسية، بصفتنا جهة تنظيمية، باحتراف وفعالية.

شهدت سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017 تركيزاً إضافياً على النهج القائم على المخاطر في التنظيم. وتُمكننا حالياً البيانات الأفضل واستخدامنا لها بشكل أفضل من تخصيص الموارد بشكل أكثر دقة للمجالات ذات المخاطر الأكبر. وجديرٌ بالذكر أن هناك دوماً مساحة للتحسين في هذا المجال وسنُجري في عام 2018 مزيداً من التغييرات من أجل أن تكون عملياتنا تقوم حتى بشكل أكبر على المخاطر.

وخلال عام 2017، شاركنا بشكل كبير في التحضيرات للتقييم المتبادل التالي لمجموعة العمل المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيتضمن ذلك مراجعة خارجية لنهج الدولة في تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليها ولمدى فعالية ذلك النهج. وقد نظرنا في الحاجة إلى إجراء تغييرات في إطار سياستنا في هذا المجال، فضلاً عن تقييم مدى فعالية تنفيذنا لدورنا الإشرافي.

أجرينا أيضاً كالمعتاد عدداً من المراجعات المتعمقة أو الموضوعية لمجالات الأعمال؛ إحداها كان لتصنيف واستدامة العملاء، حيث دققنا في عمليات ضم عدد من الشركات. ولقد حدد التقرير المنشور عن هذه المراجعة عدداً من الأمثلة على الممارسات الجيدة التي نأمل أن تسير الشركات عليها، فضلاً عن تحديد الممارسات السيئة.

الاستدامة

في محور الاستدامة، نتطلع إلى تشكيل بيئتنا ومؤسستنا بشكل إيجابي على المدى الطويل.

وكما في السنوات السابقة، تساهم معظم العناصر المذكورة ضمن محور الإنجاز في تحقيق الاستدامة. وغالباً ما يدفعنا هدفينا المتلازمين المتمثلين في تحسين كل ما نقوم به اليوم وبناء مؤسسة قوية على المدى البعيد نحو النتيجة ذاتها ثم المشروعات ذاتها لتحقيق التغيير. وسنواصل النظر في احتياجاتنا في العمل على المديين القريب والبعيد على حد سواء وبناء أنظمة قابلة للتطوير بحيث يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية الاستمرار في استخدامها في ظل نمو المركز وتزايد مسؤولياتنا معه.

ولقد قمنا بزيادة جهودنا لإعداد موظفينا من المواطنين الإماراتيين لتقلد أدوار قيادية في المستقبل من خلال إطلاق برنامج محدد يُدعى «تقدُّم» بهدف تلبية احتياجات التطوير لهؤلاء الأفراد. وسيتضمن هذا البرنامج، ضمن أمور أخرى، مشاركة الموظفين في دورات محددة في كلية وارتون للأعمال. وفي عام 2017، وضع برنامج «تقدُّم» أحد المواطنين الإماراتيين في أحد البنوك الكبيرة في الإمارات لتطوير خبرته في التمويل التجاري. وفي عام 2018، تخطط سلطة دبي للخدمات المالية للاستفادة من الانتدابات الدولية لزيادة تطوير خبرات «اختبار التحمل» داخل السلطة.

ومن حيث قوة ومتانة مؤسستنا، اختبرنا مجدداً درجة الأمان التي تحظى بها أنظمتنا ضد الهجمات الإلكترونية. وما نعيشه اليوم أن كل مؤسسة، بما في ذلك سلطة دبي للخدمات المالية، يلزم أن تظل على أهبة الاستعداد لتلك التهديدات الإلكترونية. كما سعينا جاهدين إلى توطيد علاقتنا مع فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، وهي مؤسسة توعية بالهجمات الإلكترونية تابعة للحكومة الاتحادية، فضلاً عن التعاون مع غيره من الكيانات الحكومية الأخرى.

المشاركة

يتطلب محور المشاركة منا نشارك بشكل مدروس وبفعالية مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين.

لقد تعاونا داخل الإمارات مع ثلاث جهات تنظيمية اتحادية، وهي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين الإماراتية. كما عملنا مع سلطة تنظيم الخدمات المالية، التي تعد جزءاً من مؤسسة سوق أبوظبي العالمي الموحدة المسؤولة عن التنظيم في تلك المنطقة المالية الحرة.

نجحت جهودنا في السنوات الأخيرة لبناء علاقات أفضل في المنطقة المباشرة والأوسع نطاقاً، في ظل تحقيق مزيد من التواصل مع أقراننا في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أفضل مما كان عليه الحال في الماضي. كما ناقشنا مجموعة كبيرة من القضايا مع أقراننا، مثل التنظيم المصرفي والتمويل الجماعي وإدراج الأوراق المالية والأعمال التجارية العابرة للحدود ومجموعة من القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

واستمراراً للاتجاه الذي شهده عام 2016، شهد عام 2017 زيادة في المشاركة في الكليات الإشرافية ومجموعات إدارة الأزمات، وذلك بالنسبة لبعض الشركات العالمية أو الدولية الكبيرة التي لديها عمليات تزاولها في مركز دبي المالي العالمي. كما واصلنا مشاركتنا ومساهمتنا النشطة في أعمال واضعي المعايير الرئيسيين – لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الابتكار

في إطار هذا المحور الجديد، نهدف إلى اتباع نهج إبداعي يسهل عملية الابتكار، وذلك بصفتنا جهة تنظيمية ومؤسسية.

لقد شهدنا في عام 2017 ظهور أول نتائج مشروع النماذج المتاحة عبر الإنترنت؛ حيث تمت إتاحة إقرار مكافحة غسل الأموال السنوي، الذي يلزم على جميع الشركات تقريباً تعبئته، لأول مرة في منتصف العام، وهو متاح للشركات من أجل تعبئته وتقديمه عبر الإنترنت بشكل كلي. ويعتبر هذا الشكل من تقديم المستندات أسهل وأبسط بالنسبة للشركات ويقدم معلومات رقمية يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية استخدامها مباشرة في أنظمتها الأخرى، مما يزيد من أتمتة وكفاءة عملياتنا الداخلية.

لقد وضعنا عملنا في مجال التكنولوجيا المالية في جزء منفصل من هذا التقرير السنوي (يرجى الرجوع إلى قسم التكنولوجيا المالية في 45)

أما في مجال التكنولوجيا التنظيمية، فلقد عملنا مع عدد من الشركات التي لديها حلول محتملة للمشاكل التي يواجهها المجتمع الخاضع للتنظيم في سعيه نحو الامتثال لالتزاماته. وبالرغم من أن معظم حلول التكنولوجيا التنظيمية لا تحتاج إلى أن تنظمها سلطة دبي للخدمات المالية لأنها لا تنطوي على تقديم خدمات مالية، إلا أنه من المهم أن نفهم التطورات التي تطرأ على هذا المجال. فعندما تستخدم الشركات الخاضعة للتنظيم تكنولوجيا ومنتجات وخدمات خارجية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها التنظيمية، فعلى سلطة دبي للخدمات المالية أن تفهم نطاق استخدام هذه التكنولوجيا والقيود والمخاطر الناشئة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى التفكير فيما إذا كانت هذه الأدوات يمكننا أيضاً استخدامها لمساعدتنا في عملية التنظيم، وذلك على سبيل المثال من خلال إنتاج تقارير للجهة التنظيمية وكذلك تقارير لمديري الشركات الخاضعة للتنظيم.

ملخص خطة عمل
سلطة دبي للخدمات المالية 2018/2017

ملخص خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية 2018/2017		
الرؤية	أن نكون جهة تنظيمية تتمتع باحترام دولي وتقود عملية تطوير الخدمات المالية من خلال اتباع نهج تنظيمي مُحكم وعادل	
الرسالة	تطوير اللوائح التنظيمية العالمية للخدمات المالية وإدارتها وفرضها داخل مركز دبي المالي العالمي	
أسلوبنا التنظيمي	أن يكون نهجاً قائماً على المخاطر وتجنب أي عبء تنظيمي غير ضروري	
ملخص خطة العمل 2018/2017		
الإنجاز تنفيذ وظائف أساسية باحترافية وكفاءة	تقديم أداء تنظيمي على مستوى عالمي وإنفاذ فعال	القيام باستعدادات شاملة لإجراء تقييمات برنامج تقييم القطاعات المالية وفرق العمل المالية ومتابعتها وتقديم أي دعم مطلوب إلى السلطات الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة.
		التركيز على تنفيذ المعايير الدولية بطريقة مناسبة وبما يتفق مع قواعد مركز دبي المالي العالمي. العمل على تبسيط كتيب القواعد حيثما أمكن ذلك. اتخاذ إجراءات الإنفاذ ذات الصلة والمناسبة.
	الحفاظ على الجودة في ظل اتساع نطاق خدمات مركز دبي المالي العالمي	السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة دون التنازل عن الجودة (على سبيل المثال، إدخال تحسينات على التنظيم القائم على المخاطر).
		تقديم حلول مبتكرة فيما يتعلق بالعمليات وتكنولوجيا المعلومات كجزء من الحفاظ على التميز التشغيلي.
الاستدامة تطوير نهجنا البيئي والتنظيمي بشكل إيجابي على المدى الطويل	تعزيز الثبات والمرونة التنظيمية	إعداد عمليات تنظيمية وغير تنظيمية تتسم بالوضوح والكفاءة والقابلية للتطوير إلى جانب وضع نظم أفضل لإدارة المعارف والتنسيق بين عمليتي التوظيف والتطوير بما يتطابق مع احتياجات القوى العاملة.
	دعم استراتيجيات حكومة دبي ومركز دبي المالي العالمي	مواصلة العمل طبقاً لقواعد مركز دبي المالي العالمي واستراتيجية حكومة دبي (الاقتصاد الإسلامي، إلخ). العمل مع الهيئات التابعة لمركز دبي المالي العالمي من أجل دعم النمو المستدام للمركز.
	بناء القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة	مواصلة بناء القدرات التنظيمية عبر برنامج قادة الغد التنظيميون والبرنامج التوجيهي. السعي لتحسين التمثيل الإماراتي في كافة أقسام سلطة دبي للخدمات المالية.
	حالات الالتباس بشأن الولايات القضائية	الحفاظ على الجهود الرامية إلى حل المشكلات البينية الجارية حتى يتسنى للمركز أن يستمر في النمو.

المشاركة الدخول في مشاركة مدروسة وفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين:	الشركات الخاضعة للتنظيم والمنظمين الداخليين	التنظيم بطريقة متسقة وشفافة ومحددة المخاطر. التواصل من أجل تعزيز فهم النظام التنظيمي. الحفاظ على علاقات راسخة مع المنظمين في الولايات القضائية الرئيسية وبناء علاقات في ولايات قضائية يتوقع أن يكون لها أهمية متزايدة.
	منظمون آخرون	التأكيد على مشاركة المنظمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / دول مجلس التعاون الخليجي وتمثيلهم في المنتديات الإقليمية. القيام بمشاركات أكثر نشاطا مع المنظمين في أفريقيا.
	سلطات دبي والإمارات العربية المتحدة	الاستمرار في بناء علاقات مع سلطات دبي والإمارات العربية المتحدة.
	الجهات العالمية التي تضع المعايير	الحفاظ على مكانتنا بين الجهات العالمية الرئيسية التي تضع المعايير.
الابتكار وضع نهجاً إبداعياً وتيسيرياً للمنظمين والمنظمات:	تسهيل تطوير الفينتيك	اتخاذ خطوات لفهم المخاطر والفرص التي تطرحها الفينتيك، إعداد استجابة تنظيمية مناسبة.
	المشاركة في التقدم المحرز في ريجتيك	تحسين نظم الإنذار لضمان الاستجابة للمخاطر الناشئة. تسهيل تطوير حلول ريجتيك التي تقودها الصناعة.
	العمل بشكل أكثر ذكاءً	زيادة معدل أتمتة العمليات التجارية لتحقيق المكاسب المتعلقة بالكفاءة. زيادة معدل الاعتمادية على المخاطر.

الأولويات التنظيمية

العمل طبقاً للمعايير

إثبات التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال عمليات برنامج تقييم القطاعات المالية وفرق العمل المالية. مواصلة العمل وفق معايير الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الصلة. الاصرار على الالتزام بتبسيط كتيب القواعد

السلوك

مواصلة التأكيد على مخاطر السلوك (بشكل عام أكثر منه بشكل تحوطي) مع إيلاء اهتمام تحوطي مناسب للشركات التي يتوقع أن يكون لديها نمو سريع في الميزانية العمومية

الجرائم المالية

توخي الحذر أثناء تناول جميع القضايا المتعلقة بالجرائم المالية. تعزيز الروابط الحالية مع الهيئات المحلية والاتحادية ذات الصلة للتخفيف من مخاطر الجرائم المالية

الملاحق

الملحق 1

تقرير مدقق الحسابات المستقل لمجلس سلطة دبي للخدمات المالية 66

بيان المركز المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 68

بيان الأداء المالي لسلطة دبي للخدمات المالية 69

بيان التغيرات في حقوق الملكية لسلطة دبي للخدمات المالية 70

بيان التدفقات النقدية لسلطة دبي للخدمات المالية 71

إيضاحات حول البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية 72

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين 89

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2017 90

الملحق 4

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2017 91

الملحق 5

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2017 93

اتفاقيات التكنولوجيا المالية المبرمة في عام 2017 93

الملحق 6

الإدراجات الجديدة في عام 2017 94

الملحق 7

القوانين والقواعد التي تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على تنفيذها في عام 2017 95

الملحق 8

المصطلحات 96

سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	66
بيان المركز المالي	68
بيان الأداء المالي	69
بيان التغيرات في حقوق الملكية	70
بيان التدفقات النقدية	71
إيضاحات حول البيانات المالية	72-84
بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	85
بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	86
بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	87
بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي) (غير مدقق)	88

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية («السُلطة») من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للسُلطة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية للسُلطة مما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017.
- بيان الأداء المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن السُلطة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير السنوي ولكن لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإذا توصلنا – بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به – إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة السُلطة على الاستمرار في عملها التجاري والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية السُلطة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك. ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للسلطة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عاليا من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للسُلطة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة السُلطة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع السُلطة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية (تابع)
- مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تابع)
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

لصالح وبالنيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)

برايس ووترهاوس كوبرز
دبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 22 فبراير 2018

سطلة دبي للخدمات المالية
بيان المركز المالي

(كما في 31 ديسمبر)

		2017	2016
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	5	4,721	4,536
موجودات غير ملموسة	6	4,614	5,005
		9,335	9,541
موجودات متداولة			
ذمم مدينة أخرى	7	23,809	20,251
نقد وما في حكمه	8	161,395	138,676
صافي موجودات خطة المنافع المحددة	9	837	-
		186,041	158,927
مجموع الموجودات		195,376	168,468
حقوق الملكية			
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات			
رأس المال المساهَم به		5,755	5,755
احتياطي نظامي	2-11	83,126	92,677
احتياطي مطالبات قضائية	2-12	36,828	11,010
أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	9	181	(1,546)
مجموع حقوق الملكية		125,890	107,896
المطلوبات			
مطلوبات متداولة			
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	2-10	46,754	40,093
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	22,732	19,470
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	9	-	1,009
		69,486	60,572
مجموع المطلوبات		69,486	60,572
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		195,376	168,468

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 فبراير 2018.

الموقّع بالنيابة عن مجلس الإدارة

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان الأداء المالي

	2017		2016
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	2-10 ,11	117,420	117,420
إيرادات الرسوم	2-10	58,819	50,514
إيرادات أخرى	13	2,328	2,834
مجموع الإيرادات		178,567	170,768
تكاليف عمومية وإدارية	14	(150,124)	(154,162)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	16	(11,924)	(11,214)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية		(252)	(181)
مجموع المصاريف		(162,300)	(165,557)
فائض الإيرادات على المصروفات		16,267	5,211

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سطلة دبي للخدمات المالية
ببيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال المساهَم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	الفائض المتراكم	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في 1 يناير 2016	5,755	87,466	11,010	(4,026)	-	100,205
فائض الإيرادات على المصروفات	-	-	-	-	5,211	5,211
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 12-2.11)	-	-	-	-	-	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2.14)	-	5,211	-	-	(5,211)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	2,480	-	2,480
في 31 ديسمبر 2016	5,755	92,677	11,010	(1,546)	-	107,896
فائض الإيرادات على المصروفات	-	-	-	-	16,267	16,267
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 12-2.11)	-	(25,690)	25,818	-	(128)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2.11)	-	16,139	-	-	(16,139)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	1,727	-	1,727
في 31 ديسمبر 2017	5,755	83,126	36,828	181	-	125,890

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
بيان التدفقات النقدية

		2017	2016
	إيضاحات	ألف درهم	ألف درهم
أنشطة العمليات			
فائض الإيرادات على المصروفات		16,267	5,211
تعديلات بسبب البنود التالية:			
الاستهلاك	5	1,259	2,640
الإطفاء	6	1,313	3,252
مخصص مكافآت نهاية الخدمة		4,241	4,692
إيرادات الفوائد	13	(2,200)	(2,000)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامات المحصّلة والتغيرات في رأس المال العامل		20,881	13,795
التغيرات في رأس المال العامل:			
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	9	(4,360)	(5,169)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	7	(3,484)	(1,746)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		6,661	5,897
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	10	3,262	1,741
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		22,960	14,518
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات	5	(1,444)	(2,938)
شراء موجودات غير ملموسة	6	(922)	(2,663)
فوائد مقبوضة		2,125	2,000
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		(241)	(3,601)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		22,719	10,917
النقد وما في حكمه في بداية السنة		138,676	127,759
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	8	161,395	138,676

الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 72 إلى 84 تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017)

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسّست سُلطة دبي للخدمات المالية («سُلطة دبي للخدمات المالية») بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسُلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي («مركز دبي المالي العالمي»). ووفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سُلطة دبي للخدمات المالية يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي («الحكومة») وسيستمر تمويلها بما يُمكّنها من ممارسة صلاحياتها وأداء اختصاصاتها.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

اعتمدت سُلطة دبي للخدمات المالية اعتباراً من 1 يناير 2014 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ولذا فقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومتى لا تتناول المعايير المذكورة أي موضوع معين، يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ذي الصلة.

أعدت البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية. وتم إعداد بيان التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة. لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، وقد تم تطبيق السياسات المحاسبية بانتظام طوال الفترة. ورغم أن سُلطة دبي للخدمات المالية قد اعتمدت تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كإطار لإعداد تقاريرها المالية، فإنها تعمل كسلطة تنظيمية مستقلة ولا تتيح ميزانياتها للرأي العام، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يرون أنه من المناسب نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 «عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية»).

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وتشمل الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2017.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية في الإيضاح رقم 4.

2.2 التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

لا توجد أي معايير أخرى من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2017 وكان لها تأثير جوهري على البيانات الماليّة للسلطة. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية – معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة لكن غير المطبقة:

فيما يلي المعايير السارية على السنة المالية التي ستبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 وليس لها تأثير جوهري على سُلطة دبي للخدمات المالية:

- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم ٣٩، «منافع الموظفين» (يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨).
- معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم ٤٠، «عمليات اندماج القطاع العام» (يسري اعتباراً ١ يناير ٢٠١٩).

2.3 تحويل العملات الأجنبية

العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لسُلطة دبي للخدمات المالية هي درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) الذي يعد العملة المستخدمة في معظم معاملات السُلطة.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فحسب، تم أيضاً تحويل المبالغ في هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) - يتبع

ثابت يبلغ 3,67 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي. والبيانات المالية الرئيسية المحولة إلى الدولار الأمريكي ليست مدققة.

2.4 ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرةً بالاستحواذ على الموجودات.

يُحتسب الاستهلاك والإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت، بمعدلات تُحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	10
تجهيزات وتركيبات	7
معدات مكتبية	5
أجهزة حاسوب – معدات	5
أجهزة حاسوب – حواسب محمولة وملحقات	3
مركبات	3
برمجيات حاسوب	5

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، التي تشمل التحسينات على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسوب، بالتكلفة ويتم تحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عند دخولها حيز الاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى سُلطة دبي للخدمات المالية فوائد اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة على مدار العمر الإجمالي للأصل بما يتجاوز أحدث مؤشر أداء تم تقييمه بالنسبة للأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة عائدات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات المستبعدة وتؤخذ بالاعتبار عند تحديد فائض / عجز السنة. يتم تحميل مصاريف التصليح والتجديد على بيان الأداء المالي عند تكبدها.

تتم مراجعة الأعمار المتبقية للموجودات، وتعديلها عند الاقتضاء، في تاريخ كل تقرير. ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل على أساس الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الأداء. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

2.5 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة المكتسبة بشكل منفصل بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر بفترة خمس سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل فترة مالية سنوية، مع احتساب تأثير أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز المرتبطة ببرمجيات الحاسوب بسعر التكلفة مع نقلها إلى فئة الموجودات المناسبة عندما تدخل حيز الاستخدام.

يتم تسجيل تكاليف التطوير المرتبطة مباشرة بالبرمجيات القابلة للتحديد والفريدة التي تسيطر عليها الشركة كموجودات غير ملموسة إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية إضافية تتجاوز التكاليف. تتضمن التكاليف المرسملة مصاريف منافع الموظفين لفريق تطوير البرامج وجزءاً مناسباً من النفقات ذات الصلة. جميع التكاليف الأخرى المرتبطة ببرامج الحاسوب، مثل تكاليف الصيانة، يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها.

2.6 الانخفاض في القيمة

تقوم السلطة بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد

ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة. فإذا وُجد أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. إذا تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

فيما لو تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد بحيث لا تجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور ضمن بيان الأداء المالي، إلا إذا تم إدراج الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسارة الانخفاض في القيمة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

2.7 رسوم وغرامات وتكاليف تقاضي مدينة

يتم إدراج الرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص مُحدد للرسوم والغرامات وتكاليف التقاضي المدينة المشكوك في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

2.8 ذمم دائنة

تُحتسب الذمم الدائنة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.9 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة التي تبلغ فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.10 الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير المتعلقة بالتداول

- مبالغ مقبوضة من ومحوّلة إلى الحكومة

تتلقى سُلطة دبي للخدمات المالية منحاً من الحكومة لأغراض عامة تمكّنها من الاستمرار في عملياتها. تسجل السُلطة الإيرادات من المنح عندما يثبت حقها في استلام المنحة واستيفاء معايير تسجيل الأصل. يتم تسجيل الدخل المؤجل بدلاً من الإيرادات في حال كان هناك شرط مقترن بالمنحة من شأنه أن يؤدي إلى التزام بسداد المبلغ. ومتى لم تقترن بهذه المنح أي شروط ولم تترتب أي التزامات مفروضة من الحكومة بخصوص استخدام المنح، تسجل السُلطة الأصل (سواء كان مبلغاً نقدياً أو أحد الموجودات المناسبة) والإيرادات في البيانات المالية.

تُعامل المبالغ المقبوضة مقدماً من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية المدرجة في الميزانية التقديرية للسنة اللاحقة معاملة المبالغ المقبوضة مقدماً ويتم إظهارها ضمن المطلوبات المتداولة وتخصيصها في البيانات المالية للسنة اللاحقة.

أما المبالغ المُحوّلة إلى الحكومة فيتم تسجيلها كمخصص من الفائض المتراكم على المصروفات أو كتخفيض في رأس المال المُساهَم به، حسب الاقتضاء، في السنة التي يتم فيها الموافقة على التخصيص من قبل مجلس إدارة سُلطة دبي للخدمات المالية (إيضاح 4).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) - يتبع

- غرامات مفروضة

لطفا راجع الإيضاح 12-2 حول احتياطي المطالبات القضائية للاطلاع على الغرامات المفروضة.

تقاس الإيرادات من عمليات الصرف بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين، وتمثل المبالغ المستحقة عن الخدمات المقدمة، وتدرج صافية من الخصومات. تعترف سُلطة دبي للخدمات المالية بالإيرادات عندما يكون بإمكانها قياس قيمة الإيرادات بشكل موثوق به، ويكون من المرجّح أن تتدفق إلى السُلطة منافع اقتصادية مستقبلية، وعندما يتم استيفاء معايير محددة لكل نشاط من أنشطة السُلطة كما هو موضح أدناه:

- إيرادات الرسوم

يتم الاعتراف برسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. ويتم الاعتراف بالرسوم السنوية خلال الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات بناءً على مدى اكتمال المعاملة المعنية المقيّمة على أساس الخدمة الفعلية المقدمة كنسبة من مجموع الخدمات المزمع تقديمها.

- إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، بالرجوع إلى المبلغ الأصلي المستحق، وعلى أساس معدل الفائدة الساري. تصنّف إيرادات الفوائد كإيرادات أخرى غير مقيدة حيث ينشأ معظمها من الودائع لأجل غير المقيدة لدى السُلطة.

2.11 احتياطي نظامي

الاحتياطي النظامي متاح لتلبية الالتزامات الطارئة الناشئة عن الوفاء بالمسؤوليات التنظيمية لسُلطة دبي للخدمات المالية. يحدد مجلس الإدارة («مجلس الإدارة») مبلغ الاحتياطي وتخضع المبالغ الموزعة إلى ومن هذا الاحتياطي لتقدير مجلس الإدارة. يتم تخصيص الفائض/العجز للسنة للاحتياطي التنظيمي على أساس سنوي. ولا يعتبر مجلس الإدارة الاحتياطي النظامي قابلاً للتوزيع.

2.12 احتياطي مطالبات قضائية

إن الغرامات التي تفرضها سُلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق لوائح مركز دبي المالي العالمي، وكذلك تكاليف التقاضي المستردة، يتم تسجيلها على أساس الاستحقاق. احتياطي المطالبات القضائية متاح لمواجهة الطوارئ التي تنشأ عن تكاليف التقاضي غير المتوقعة. يتم تحديد المبلغ في احتياطي المطالبات القضائية من قبل مجلس الإدارة. وتقيد الإيرادات من الغرامات وتكاليف التقاضي المستردة في بيان الأداء المالي في السنة التي تفرض فيها (الإيضاح 13) وتحول إلى احتياطي المطالبات القضائية. لا يعتبر مجلس الإدارة أن احتياطي التقاضي قابل للتوزيع.

2.13 منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص للالتزام المقدر لتكاليف الإجازة السنوية نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تضمين هذا المخصص في المستحقات المتعلقة بالموظفين في الدائنين والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

يتم تكوين مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لغير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل - قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، لفترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم تحويل مبلغ مكافئ للمخصص الذي تم رصده إلى صندوق مكافآت نهاية الخدمة التابع لسُلطة دبي للخدمات المالية (الإيضاح 7). يتم إجراء توزيعات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المؤهلين من قبل أمين الصندوق حسب توجيهات سُلطة دبي للخدمات المالية.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية أعضاءً في نظام معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدار من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، تكبدت السلطة وسجلت التزاماً بنسبة 15٪ من «الراتب الخاضع لحساب الاشتراك» وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع للموظفين من مواطني الدولة. يتم تسجيل اشتراكات التقاعد المتعلقة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب خطة مساهمات المنافع المحددة ضمن المصاريف في الفترة التي تنشأ فيها.

2.14 إيجارات

عندما تكون الشركة مستأجرًا في عقد إيجار لا ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى الشركة، يتم تحميل إجمالي دفعات الإيجار على الربح أو الخسارة للسنة على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار. مدة الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء التي تعاقد عليها المستأجر لتأجير الأصل مع أي شروط أخرى تمنح المستأجر خيار الاستمرار في الإيجار، مع أو بدون مدفوعات إضافية، عندما يكون من المؤكد بصورة معقولة في بداية عقد الإيجار أن المستأجر سوف يمارس الخيار.

سطلة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) - يتبع

15. 2 الأدوات المالية

تشمل الموجودات المالية النقد وما في حكمه (إيضاح 8) والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 7)، بينما تشمل المطلوبات المالية أرصدة الدائنين والمطلوبات الأخرى (إيضاح 10) وصافي موجودات/ مطلوبات خطة المنافع المحددة (إيضاح 9)، ويتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح السُلطة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الأداء المالي.

إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند التسجيل المبدئي.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنقضي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المستلمة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بشكلٍ كامل.

أما تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيلها مباشرة في بيان الأداء المالي.

16. 2 تقارير القطاعات

تقتصر عمليات الشركة على تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات الصلة في مركز دبي المالي العالمي. لا تقدم المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها إلى الجهة التنظيمية ومجلس الإدارة أية نفقات أو إيرادات أو موجودات أو مطلوبات حسب نوع الخدمة أو الموقع الجغرافي أو أي قطاع آخر.

تعتقد إدارة الشركة أن تقارير القطاعات ليست ذات معنى لمستخدمي هذه البيانات المالية. وعليه، لا تقدم الشركة معلومات قطاعية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 18، تقارير القطاعات.

3 إدارة المخاطر المالية

1. 3 عوامل المخاطر المالية

تتعرض سُلطة دبي للخدمات المالية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملات ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى السُلطة بصورة عامة على عدم إمكانية التنبؤ بأوضاع الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للسُلطة.

أ) مخاطر العملات

تتعرض السُلطة لمخاطر الصرف الأجنبي الناشئة عن تعرضاتها للعملات المختلفة. تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية. تتعرض المعاملات المبرمة بالدولار الأمريكي لمخاطر محدودة نظراً لربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، وعليه فإن مخاطر الصرف الأجنبي لدى السُلطة فيما يتعلق بهذه المعاملات ليس لها تأثير يُذكر.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على صافي التكاليف أو الإيرادات المالية للسُلطة. لا تمتلك السُلطة موجودات أو مطلوبات هامة تعتمد بشكل جوهري على مستويات أسعار الفائدة، وبالتالي ترى الإدارة أن السُلطة ليست معرضة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الفائدة.

(ج) مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بإخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يتسبب في خسارة مالية للسُلطة. تتعرض السلطة لمخاطر الائتمان على حسابات المدينين وتسعى للحد منها بمتابعة أرصدة المدينين المستحقة.

2. 3 تقدير القيمة العادلة

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية لسُلطة دبي للخدمات المالية تقارب قيمها العادلة.

4 الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للسُلطة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على

سطلة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) - يتبع

التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، بيانها كالتالي:

الحكم المتعلق بالمساهمات غير المشروطة (تسجيل الإيرادات)

ترى إدارة السُلطة أن المساهمات المستلمة من دائرة المالية في دبي هي مساهمات غير مقيدة نظراً لعدم وجود أي شروط أو أحكام تفرضها القوانين أو اللوائح أو أي متطلبات تلزم السُلطة بإعادة أي أموال فائضة مستلمة أو تحويل أي عوائد إلى المالك الوحيد لسُلطة دبي للخدمات المالية، «حكومة دبي».

منافع الموظفين ومنافع نهاية الخدمة

تعتمد القيمة الحالية لصافي موجودات/ مطلوبات خطة المنافع المحددة على عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام أساليب اكتوارية وافتراضات. تشمل الافتراضات المستخدمة معدل الخصم ومعدل زيادة الرواتب ومعدل الانسحاب. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لصافي موجودات/ مطلوبات خطة المنافع المحددة.

وبما أن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 «منافع الموظفين»، لا يشير إلى كيفية تحديد معدل الخصم، فقد استرشدت الشركة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، «منافع الموظفين». وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19، يتم تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى عوائد السوق في تاريخ التقرير للسندات التجارية عالية الجودة (عادة ما تكون السندات التجارية المصنفة AA) بمدة وعملة مماثلتين للمطلوبات. ينص معيار المحاسبة الدولي رقم 18 أيضًا على أنه للدول التي لا يوجد فيها سوق عميقة للسندات التجارية، يجب استخدام عائدات السوق للسندات الحكومية.

بما أن الإمارات العربية المتحدة لا تملك سوقاً عميقة للسندات التجارية أو الحكومية، فقد استخدمت الشركة العوائد على السندات التجارية الأمريكية عالية الجودة (سيتي جروب Aa فوق متوسط منحنى الخصم) استناداً إلى ظروف السوق كما في 31 ديسمبر 2017. إن تحديد معدل الخصم بالرجوع إلى السندات التجارية الأمريكية هو طريقة شائعة الاستخدام من قبل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أن العملة المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي.

يأخذ افتراض زيادة الراتب في الاعتبار التضخم والأقدمية والترقية والعوامل الأخرى ذات الصلة، مثل العرض والطلب في سوق العمل.

تستند افتراضات معدل الانسحاب على متوسط معدلات الانسحاب خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

قامت الشركة بتغيير افتراضات معدل الخصم ومعدل الزيادة في الراتب ومعدل الانسحاب (إيضاح 9).

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والمعدات والموجودات غير ملموسة

تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة لممتلكاتها ومعداتها وموجوداتها غير الملموسة من أجل احتساب الاستهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد النظر في الاستخدام المتوقع للأصل وفي حالة الممتلكات والمعدات أيضا البلي والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات سنويًا. إن أي تغيير في الأعمار الإنتاجية أو القيم المتبقية للموجودات سيتم تعديله مستقبليًا في الفترات المعنية.

ونتيجة للمراجعة السنوية، اعتبارًا من 1 يناير 2017، قامت الشركة بتغيير تقديراتها للأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة لتبين تقديرات الفترات التي تستمر خلالها هذه الموجودات بالعمل بشكل أفضل.

5 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2017	15,292	4,761	694	16,853	37,600
إضافات	35	76	-	1,333	1,444
استبعادات	-	(89)	(57)	(720)	(866)
في 31 ديسمبر 2017	15,327	4,748	637	17,466	38,178
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2017	14,580	4,516	657	13,311	33,064
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	91	45	11	1,112	1,259
استبعادات	-	(89)	(56)	(720)	(866)
في 31 ديسمبر 2017	14,671	4,472	611	13,703	33,457
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2017	656	276	26	3,763	4,721

	تحسينات على عقار مستأجر	تجهيزات وتركيبات	معدات مكتبية	أجهزة حاسوب	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 1 يناير 2016	14,798	4,473	710	15,408	6	35,395
إضافات	494	288	-	2,156	-	2,938
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	6	(6)	-
استبعادات	-	-	(16)	(717)	-	(733)
في 31 ديسمبر 2016	15,292	4,761	694	16,853	-	37,600
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير 2016	14,277	4,333	638	11,910	-	31,158
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	303	183	36	2,118	-	2,640
استبعادات	-	-	(17)	(717)	-	(734)
في 31 ديسمبر 2016	14,580	4,516	657	13,311	-	33,064
صافي القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2016	712	245	35	3,542	-	4,536

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) – يتبع

6 موجودات غير ملموسة

	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2017	22,686	1,287	23,973
إضافات	-	922	922
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	2,209	(2,209)	-
في 31 ديسمبر 2017	24,895	-	24,895
الإطفاء المتراكم			
في 1 يناير 2017	18,968	-	18,968
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	1,313	-	1,313
في 31 ديسمبر 2017	20,281	-	20,281
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2017	4,614	-	4,614
التكلفة			
في 1 يناير 2016	20,530	781	21,311
إضافات	672	1,991	2,663
تحويل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز	1,484	(1,484)	-
في 31 ديسمبر 2016	22,686	1,288	23,974
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2016	15,717	-	15,717
المحمّل للسنة (إيضاح 14)	3,252	-	3,252
في 31 ديسمبر 2016	18,969	-	18,969
صافي القيم الدفترية			
في 31 ديسمبر 2016	3,717	1,288	5,005

7 ذمم مدينة أخرى

	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
مبالغ مدفوعة مقدماً	21,082	18,502
سلفيات للموظفين	60	182
ذمم مدينة مالية أخرى	2,667	1,567
المجموع	23,809	20,251

8 نقد وما في حكمه

	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
حسابات ودائع ثابتة	85,430	75,332
حسابات جارية	75,935	63,307
نقد في الصندوق	30	37
نقد وما في حكمه	161,395	138,676

يتم الاحتفاظ بكافة الأرصدة البنكية لدى بنك يتمتع بتصنيف ائتماني A2 وفقاً لتصنيف وكالة موديز ومرخص في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتراوح سعر الفائدة على حسابات الودائع الثابتة من 1,20٪ إلى 2,75٪ سنوياً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: 0,85٪ إلى 2,75٪).

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) – يتبع

9 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		
فيما يلي ملخصاً لعناصر صافي مصاريف المنافع المحددة المسجلة في بيان الأداء المالي:		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الخدمة الحالية	4,029	4,018
صافي مصاريف المنافع المحددة	4,029	4,018
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	(29,238)	(29,287)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	30,075	28,278
صافي موجودات / (مطلوبات) المنافع المحددة	837	(1,009)
التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
الالتزام في بداية السنة	29,287	28,137
تكاليف الخدمة الحالية	4,029	4,018
تكلفة الفائدة	972	882
أرباح اكتوارية على الالتزام	(1,705)	(2,405)
منافع مدفوعة من الخطة	(3,345)	(1,345)
الالتزام في نهاية السنة	29,238	29,287
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة كالتالي:		
القيمة العادلة لموجودات الخطة في بداية السنة	28,278	24,170
مساهمات رب العمل	4,360	5,169
العائد المتوقع على موجودات الخطة	223	209
أرباح اكتوارية	22	75
منافع مدفوعة من الخطة	(2,808)	(1,345)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في نهاية السنة	30,075	28,278

تشمل موجودات الخطة نقدا لدى البنك بنسبة 100% (2016: 100%).

تتمثل الافتراضات الاكتوارية الهامة المستخدمة في حساب التزام المنافع المحددة في تقديرات معدل الزيادة في الراتب على المدى الطويل البالغ 1,5% لعام 2018 و2% للأعوام اللاحقة (2017: 2% لعام 2017 و3٪ للأعوام اللاحقة)، ومعدل الخصم المتمثل في القيمة الزمنية للمال البالغ 3,25% (2017: 3,5%)، ومعدل انسحاب الموظفين من الخطة البالغ 6% (2017: 6%). فيما يلي مدى تأثر التزام المنافع المحددة بهذه الافتراضات (على أساس بقاء جميع الافتراضات الأخرى كما هي):

	التقدير	التغير في الافتراضات	زيادة / (نقص) في التزام المنافع المحددة ألف درهم
معدل زيادة الراتب	1,5 % لعام 2018 و2 % للأعوام اللاحقة	+1% / -1%	2,342 (2,342/)
معدل الخصم	%3.25	+1% / -1%	(1,974/) 1,974
معدل الانسحاب	%6	+5% / -5%+	391 (391/)

10 دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى

	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
مستحقات متعلقة بالموظفين	14,690	14,069
دائنون تجاريون	6,149	3,677
مستحقات أخرى	1,893	1,724
المجموع	22,732	19,470

11 معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة حكومة دبي والإدارة العليا والمنشآت التي تعمل معاً لتحقيق سياسات الحكومة في دبي. إن سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي، وتعمل على تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل الحكومة.

تشمل الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة كما في تاريخ بيان المركز المالي ما يلي:

معاملات الأطراف ذات العلاقة	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
اعتمادات من الحكومة	117,420	117,420
الإيرادات المسجلة خلال السنة	117,420	117,420

تعويضات الإدارة العليا

تشمل الإدارة العليا أولئك الأفراد البالغ عددهم تسعة (2016: تسعة) الذين يتمتعون بالصلاحيات والمسؤوليات عن تخطيط أنشطة السُلطة وتوجيهها والرقابة عليها. وفيما يلي تعويضات هؤلاء الأفراد خلال السنة:

	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب وحوافز أداء	16,244	17,319
مكافآت ومزايا أخرى	5,841	4,829
المجموع	22,085	22,148

لطفاً راجع الإيضاح رقم 16 لمزيد من التفاصيل حول تكاليف أعضاء مجلس الإدارة.

سلطة دبي للخدمات المالية
إيضاحات حول البيانات المالية
(للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017) – يتبع

12 المخصص من إيرادات الغرامات للاحتياطيات		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
غرامات مفروضة (إيضاح 13)	128	834
المبلغ المخصص للاحتياطي النظامي	128	834

13 إيرادات أخرى		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
فائدة على ودائع ثابتة	2,200	2,000
غرامات مفروضة	128	834
المجموع	2,328	2,834

نتجت الغرامات بسبب مخالفة لوائح السُلطة. وقد فُرضت هذه الغرامات بعد الانتهاء من التحقيقات التي أجريت من قبل موظفي السُلطة. واحتُسبت هذه الغرامات على أساس الاستحقاق (إيضاح 2.12).

14 تكاليف عمومية وإدارية		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف موظفين (إيضاح 15)	124,611	122,111
إيجار مكتب	7,099	7,096
رحلات عمل رسمية ومؤتمرات وندوات وتدريب	2,989	3,196
اتصالات وأنظمة تقنية وصيانة معدات	3,308	4,470
رسوم قانونية واستشارية ومهنية	1,591	1,815
إطفاء	1,313	3,252
استهلاك	1,259	2,640
تكاليف توظيف	649	1,230
مصاريف تسويق	626	579
إيجار مركبات وصيانة	159	155
ترخيص وصيانة برمجيات	4,132	4,612
مصاريف أخرى	2,388	3,006
المجموع	150,124	154,162

15 تكاليف موظفين		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
رواتب	67,442	66,102
منافع أخرى	52,928	51,317
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	4,241	4,692
المجموع	124,611	122,111

16 تكاليف أعضاء مجلس الإدارة		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
أتعاب مقدمة	5,070	4,813
أتعاب حضور جلسات	2,253	2,092
سفر	2,220	1,900
أخرى	2,381	2,409
المجموع	11,924	11,214

17 التزامات إيجار تشغيلي		
إن إجمالي التزامات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:		
	2017	2016
	ألف درهم	ألف درهم
تنتهي		
خلال سنة واحدة	7,336	7,096
أكثر من سنة واحدة حتى خمس سنوات	15,437	22,773
المجموع	22,773	29,869

سلطة دبي للخدمات المالية
تعرض الصفحات من 85 إلى 88 البيانات المالية الأساسية بالدولار الأمريكي للاطلاع فقط

بيان المركز المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

	2017	2016
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
ممتلكات ومعدات	1,287	1,236
موجودات غير ملموسة	1,257	1,364
	2,544	2,600
موجودات متداولة		
ذمم مدينة أخرى	6,487	5,518
نقد وما في حكمه	43,977	37,786
صافي موجودات خطة المنافع المحددة	228	-
	50,692	43,304
مجموع الموجودات	53,236	45,904
حقوق الملكية		
رأس المال المساهَم به والاحتياطيات		
رأس المال المساهَم به	1,568	1,568
احتياطي نظامي	22,650	25,253
احتياطي مطالبات قضائية	10,035	3,000
أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	49	(421)
مجموع حقوق الملكية	34,302	29,399
المطلوبات		
مطلوبات متداولة		
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	12,740	10,925
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	6,194	5,305
صافي مطلوبات خطة المنافع المحددة	-	275
	18,934	16,505
مجموع المطلوبات	18,934	16,505
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	53,236	45,904

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي (معروض بالدولار الأمريكي)

	2017	2016
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	31,995	31,995
إيرادات الرسوم	16,027	13,764
إيرادات أخرى	634	772
مجموع الإيرادات	48,656	46,531
تكاليف عمومية وإدارية	(40,906)	(42,006)
تكاليف أعضاء مجلس الإدارة	(3,249)	(3,056)
تكاليف هيئة تحكيم الأسواق المالية	(69)	(49)
مجموع المصاريف	(44,224)	(45,111)
فائض الإيرادات على المصروفات	4,432	1,420

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية (معروض بالدولار الأمريكي)

(غير مدقق)

	رأس المال المساهم به	احتياطي نظامي	احتياطي مطالبات قضائية	أرباح/ (خسائر) اكتوارية متراكمة عن خطة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	الفائض المتراكم	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2016	1,568	23,833	3,000	(1,097)	-	27,304
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة	-	-	-	-	1,420	1,420
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2.11)	-	1,420	-	-	(1,420)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	676	-	676
في 31 ديسمبر 2016	1,568	25,253	3,000	(421)	-	29,400
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة	-	-	-	-	4,432	4,432
تحويل إلى احتياطي المطالبات القضائية (إيضاح 13–2.12)		(7,000)	7,035	-	(35)	-
تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح 2.11)	-	4,397	-	-	(4,397)	-
إعادة قياس التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 9)	-	-	-	470	-	471
في 31 ديسمبر 2017	1,568	22,650	10,035	49	-	34,302

سطلة دبي للخدمات المالية

بيان التدفقات النقدية (معروض بالدولار الأمريكي)

(غير مدقق)

	2017	2016
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات		
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة	4,432	1,420
تعديلات بسبب البنود التالية:		
الاستهلاك	343	719
الإطفاء	358	886
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	1,156	1,278
إيرادات الفوائد	(599)	(545)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والمبلغ المستحق للحكومة والحركات في رأس المال العامل	5,690	3,759
التغيرات في رأس المال العامل:		
اشتراكات مدفوعة عن منافع نهاية الخدمة	(1,188)	(1,408)
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة، صافية من الفوائد المدينة	(949)	(476)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	1,815	1,607
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	889	474
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات	6,257	3,956
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	(395)	(801)
شراء موجودات غير ملموسة	(251)	(726)
فوائد مقبوضة	579	545
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(67)	(981)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	6,191	2,975
النقد وما في حكمه في بداية السنة	37,786	34,812
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	43,977	37,786

الإفصاحات المتعلقة بمكافآت المجلس وكبار المسؤولين

الإفصاح عن المكافآت		
يوضح الجدول التالي إجمالي المكافآت المستلمة أو المستحقة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و31 ديسمبر 2016 لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية.		
مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.		
نطاقات المكافآت	أعضاء مجلس الإدارة 2017	أعضاء مجلس الإدارة 2016
من 50,001 إلى 100,000 دولار أمريكي	2	0
من 100,001 إلى 200,000 دولار أمريكي	4	4
من 200,001 إلى 250,000 دولار أمريكي	3	3
أكثر من 250,001 دولار أمريكي	1	1
	(بالدولار الأمريكي) عام 2017	(بالدولار الأمريكي) عام 2016
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة المبيّنين أعلاه	2,258,929	2,093,126

ملاحظات:
(1) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
(2) تتألف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل أساسي من أجر سنوي بالإضافة إلى بدلات حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه). كما يُسدّد بدل السفر. خلال عام 2017، بلغت أجور مجلس الإدارة 1,224,905 دولار أمريكي (وبلغ أجر رئيس مجلس الإدارة 466,796 دولار سنوياً). بلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 7,192 دولار أمريكي لكل اجتماع (وبلغ بدل حضور رئيس مجلس الإدارة للاجتماعات 15,913 دولار أمريكي لكل اجتماع).
(3) وخلال عام 2017، بلغت بدلات عضوية اللجان 599 دولار أمريكي لكل عضو (وبلغ بدل رئيس اللجنة 1,199 دولار أمريكي). كما بلغت بدلات حضور اللجان 2,877 دولار أمريكي لكل اجتماع.
(4) لا يحصل رئيس سلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية اللجان أو نظير حضور اجتماعات اللجان. ولا يحصل الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية على بدلات نظير عضوية مجلس الإدارة أو عضوية لجانه أو نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان.
(5) تجدر الإشارة إلى عدم حصول الأعضاء التنفيذيين الآخرين الذين يعملون كأعضاء في لجان مجلس الإدارة أو يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة على بدلات نظير تلك العضوية أو نظير حضور الاجتماعات.

مكافأة الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين		
نطاقات المكافآت	المسؤولون التنفيذيون 2017	المسؤولون التنفيذيون 2016
بالألف دولار أمريكي	بالألف دولار أمريكي	بالألف دولار أمريكي
ما يصل إلى 300,00	–	–
من 300,001 إلى 500,000 دولار أمريكي	3	2
من 500,001 إلى 900,000 دولار أمريكي	5	6
أكثر من 900,000 دولار أمريكي	1	1
	9	9
	(بالدولار الأمريكي) 2017	(بالدولار الأمريكي) 2016
إجمالي مبلغ مكافآت الأعضاء التنفيذيين المبيّنين أعلاه	6,662,969	5,662,969

مكافآت الأعضاء التنفيذيين المدرجة أعلاه		
	(بالدولار الأمريكي) 2017	(بالدولار الأمريكي) 2016
المرتبات ومكافآت الأعضاء	4,426,130	4,668,116
المكافآت والمزايا الأخرى	1,591,633	1,315,923

ملاحظات:
(1) يتم توزيع المكافآت بالتناسب بناءً على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.
(2) تتضمن المكافآت والمزايا الأخرى بدل السكن وبدل الطيران وبدل التعليم وقسط التأمين الطبي وقسط التأمين على الحياة إلى جانب اشتراك نهاية الخدمة / المعاش التقاعدي للعام 2017.

الشركات المرخصة في عام 2017

اسم الشركة
A
أدينيوم إنيرجي كابيتال أدفيزرز ليمتد
الخبير المالية (دي.أي.أف.سي.) المحدودة
اي ام بي كابيتال انفستورز (المملكة المتحدة) ليمتد
أموندي لإدارة الأصول
المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)
آرش كوربوريشن (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
آرش أندر رايترز (الخليج) المحدودة
أريج لإدارة التأمين (دي.أي.أف.سي.) المحدودة
أرما أندر رايتنج ليمتد
ارو كابيتال
اسبكت انفستمنت بارتنرز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
اكسس ريانشورنس (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
أزمت بورتفوي يونيتيمي إيه إس (مكتب تمثيلي لدى مركز دبي المالي العالمي)
B
بيربول جلوبال انفستمنتس جروب ليمتد
بيهيف بي تو بي ليمتد
بيهيف بي تو بي ليمتد (انسحبت)
بيري بالمر آند اليل ليمتد
بي آي بي دي (ميدل ايست) ليمتد
C
كابيتالز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
سي دي آر كابيتال ليمتد
تشوسر مينا أندر رايتنج ليمتد
سيجنا انشورنس مانجمنت سيرفيسز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
كوريا أسيت مانجمنت ليمتد
مؤسسة الإعتماد المالي انفست (دي.أي.أف.سي.) المحدودة
D
دوكاسكوبي بنك إس إيه
دوكس كابيتال ليمتد

E
إي دي آند إف مان كابيتال ماركيتس مينا ليمتد
إميرالد رسك ترانسفير (بي تي واي) ليمتد
إنيس ليمتد
يوروفين انفيستمنتس (دي.أي.أف.سي.) بيه تي اي ليمتد
إفركور أدفيزري (ميدل إيست) ليمتد
F
إف إي بي كابيتال ليمتد
فكسبرو جلوبال ماركتس مينا ليمتد
G
جرين لاند انفستمنت مانجمنت
الخليج للاستثمار الإسلامي (دي.أي.أف.سي.) المحدودة
H
هوليهان لوكي (إم إي إيه فاينانشال أدفيزري) ليمتد
هيومانيا كابيتال (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
J
جيفرز ذ.م.م
K
الشركة الكورية لإعادة التأمين
كروما كابيتال بارتنرز ليمتد
L
لايت هاوس كانتون كابيتال (دي.أي.أف.سي.) بي تي إي ليمتد
لومينا كابيتال أدفايزورز ليمتد
M
ملاكيت أندر رايتنج بارتنرز ليمتد
شركة مصر للتأمين ش.م.م.
إم إم كيه كابيتال
مباشر للخدمات المالية دي.أي.أف.سي. المحدودة
N
ناسكو ريانشورنس بروكرز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
O
وان فينانشيال ماركتس (دي.أي.أف.سي.) ليمتد

الشركات المرخصة في عام 2017

اسم الشركة
P
فاروس جلف ليمتد
بين بريدج انفستمنتس يوروب ليمتد
Q
كيو تو كيو انفستمنت بارتنرز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
كيوركس انفستمنت بارتنرز ليمتد (مكتب تمثيلي لدى مركز دبي المالي العالمي)
R
آر جيه فليمنغ آند كو (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
راسان كابيتال ليمتد
ريف كابيتال ليمتد
ار كيه اتش سبيشياليتي ليمتد
آر إس ايه كابيتال (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
S
صفا كابيتال ليمتد
سراي كابيتال (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
ثروة ديجيتال ويلث ليمتد
شيلدس ريانشورنس بروكرز ليمتد
سفير كابيتال ليمتد
ستون أرب إنفستمنتس ليمتد
ستورم هاربور سيكيوريتيز إل إل بيه
صن رايز 15 ميدل ايست ليمتد
T
ذا انتربرينيور انفستمنت أوفيس ليمتد
V
فنتورا كابيتال مانجمنت ليمتد
Y

يتاح الوصول إلى السجل العام الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الشركات المرخصة.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة المسجلة في عام 2017

اسم الشركة
اباكس كوربوريت سيرفيسيز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
التميمي ومشاركوه لخدمات الشركات المحدودة
أرندت وميدرناتش
بوسطن كوربوريت سيرفيسيز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
مكتب المحاماة تشارلز راسل سبيتشليس
ديلويت بروفيشنال سيرفيسيز (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
ليكوك اسوشيت (دي.أي.أف.سي.) ليمتد
برايزيديم أدفيزري ليمتد
إس كيه بي بيزنس كونسلتنج ليمتد
سوثبيس آرت سيرفيسيز ليمتد
ترتل مانجمنت إس إف أو ليمتد
ويذرس تاكس أدفيزري ال ال بي

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على السجل العام لجميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2017

مذكرات تفاهم ثنائية
الاتحاد الأوروبي – هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
لبنان – هيئة الأسواق المالية اللبنانية
مذكرات تفاهم متعددة الأطراف
المنتدى الدولي لمنظِمي التدقيق المستقلين

اتفاقيات التعاون المبرمة في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2017

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة – لجنة الأوراق والعقود المستقبلية
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة – هيئة الأوراق المالية والسلع الآجلة
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة – سلطة النقد في هونغ كونغ
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة – هيئة التأمين
ماليزيا – هيئة الأوراق المالية

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على القائمة الكاملة لمذكرات التفاهم.

الإدراجات الجديدة في عام 2017

جهة الإصدار	الورقة المالية	مركز الإدراج	إجمالي المبلغ
ألفا ستار هولدينج III ليمتد	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000 دولار أمريكي
ابيكورب للصكوك المحدودة	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000 دولار أمريكي
فرع بنك التعمير الصيني في هونغ كونغ	سندات	ناسداك دبي وبورصة هونغ كونغ وبورصة سنغافورة	1,200,000,000 دولار أمريكي
دار الأركان للصكوك المحدودة	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	500,000,000 دولار أمريكي
بنك دبي الإسلامي للصكوك المحدود	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	1,000,000,000 دولار أمريكي
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع	سندات	ناسداك دبي وبورصة لوكسمبورغ	750,000,000 دولار أمريكي
هونغ كونغ صكوك 2017 ليمتد	صكوك	ناسداك دبي وبورصة هونغ كونغ وبورصة ماليزيا	1,000,000,000 دولار أمريكي
آي سي دي فندينج ليمتد	سندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	200,000,000 دولار أمريكي
آي سي دي صكوك ليمتد	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	1,000,000,000 دولار أمريكي
آي دي بي ترست سيرفسز ليمتد	صكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن وبورصة ماليزيا	1,250,000,000 دولار أمريكي
آي دي بي ترست سيرفسز ليمتد	صكوك	ناسداك دبي وبورصة لندن وبورصة ماليزيا	1,250,000,000 دولار أمريكي
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود	سندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	561,625,000 دولار أمريكي
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود	سندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	400,000,000 دولار أمريكي
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود	سندات	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	300,000,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	صكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة	144,380,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	صكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة	855,620,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	صكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة	274,600,000 دولار أمريكي
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن إندونيسيا III	صكوك	ناسداك دبي وبورصة سنغافورة	1,725,400,000 دولار أمريكي
ورية تير 1 صكوك ليمتد	صكوك	ناسداك دبي والبورصة الأيرلندية	250,000,000 دولار أمريكي
ينتشوان تونجليان كابيتال إنفيستمنت أوبريشن كو. ليمتد	سندات	ناسداك دبي وبورصة هونغ كونغ	300,000,000 دولار أمريكي
الإجمالي			13,961,625,000 دولار أمريكي

الرجاء الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية للاطلاع على جميع الإدراجات.

القوانين والقواعد الإدارية لسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2017

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

أجرى مجلس الإدارة تعديلاتٍ على كتيب القواعد لسلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- إشعار التعديلات بتاريخ 23 مايو 2017 وسند التوجيه رقم 11 الذي تضمن توجيهات جديدة في الوحدة العامة من كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية (الفينتك)؛
- إشعار التعديلات بتاريخ 15 يونيو 2017 وسندات وضع القواعد 201 – 206 وسند التوجيه رقم 12 التي أدخلت تعديلات على كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية ليشمل التمويل من خلال منصات التمويل الجماعي؛ و
- إشعار التعديلات بتاريخ 4 يوليو 2017 وسندات وضع القواعد 199 – 200 و207 – 208 التي عدلت رسوم سلطة دبي للخدمات المالية اعتباراً من 1 يناير 2018.
- إشعار التعديلات بتاريخ 1 نوفمبر 2017 وسندات وضع القواعد 209 – 210 التي أدخلت تعديلات على وحدات التحوطية – الاستثمار والتأمين والوساطة والخدمات المصرفية وقواعد التمويل الإسلامي بكتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية لتتماشى المعايير المفروضة على متطلبات رأس المال والسيولة المنشورة من جانب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وحدات مرجع سلطة دبي للخدمات المالية:

أجرى الرئيس التنفيذي تعديلاتٍ على رجع سلطة دبي للخدمات المالية كما يلي:

- تم تحديث وحدة نماذج الطلبات والإشعارات في مناسبتين منفصلتين في عام 2017.
- إشعار التحديث بتاريخ 23 يناير 2017 الذي أدخل نسخة فبراير 2017 من وحدة السياسات والإجراءات التنظيمية.

المصطلحات

فهرس المصطلحات	
A	
ADGM	سوق أبو ظبي العالمي
AF	شركة مرخصة
AMERC	اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا و الشرق الأوسط
AMI	مؤسسات السوق المرخصة
AML	مكافحة غسل الأموال
AMLSCU	وحدة مواجهة غسل الأموال و الحالات المشبوهة
ASIC	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
B	
BCBS	لجنة بازل للإشراف المصرفي
BCG	مجموعة بازل الاستشارية
C	
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CCP	أعمال التقاص المركزي
CEO	الرئيس التنفيذي
CIR	قواعد الاستثمار الجماعي
COO	الرئيس التنفيذي للعمليات
ComFrame	الإطار المشترك للإشراف على مجموعات التأمين النشطة دولياً
CP	ورقة استشارية
CRA	وكالات التصنيف الائتماني
CTF	مكافحة تمويل الإرهاب
D	
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
DIFCA	سلطة مركز دبي المالي العالمي
DNFBP	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
E	
ESMA	هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
F	
FATF	مجموعة العمل المالي
FinTech	التكنولوجيا المالية (فينتك)
FMT	الهيئة القانونية للأسواق المالية
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	مجلس الاستقرار المالي
FSRA	هيئة تنظيم الخدمات المالية
G	
GCC	مجلس التعاون الخليجي
H	
HKSFC	هيئة الأوراق المالية والسلع الآجلة في هونج كونج
HR	الموارد البشرية

I	
IA	هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة
IAIG	مجموعات التأمين النشطة دولياً
IAIS	الرابطة الدولية لمراقبي التأمين
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
ICPs	مبادئ التأمين الأساسية
IFIAR	المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IOSCO	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
K	
KSA	المملكة العربية السعودية
L	
LegCo	اللجنة التشريعية
M	
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MESA	رابطة دراسات الشرق الأوسط
MMF	صندوق سوق المال
MoU	مذكرة تفاهم
MMoU	مذكرة تفاهم متعددة الأطراف
N	
NAMLCFTC	لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
O	
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OTC	التداول خارج السوق
P	
PRA	السلطة التنظيمية الإحترازية
Q	
QIF	صندوق المستثمرين المؤهلين
R	
RA	المدقق المسجل
RoC	مسجل الشركات
S	
SAR	تقرير الأنشطة المشبوهة
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع
T	
TRL	قادة الغد التنظيميون
U	
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UASA	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة

للاستفسارات العامة

هاتف: 1500 362 4 (0) 971+ الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae